ثورة اليمن الدستورية

تأليف ضباط من رؤساء خلايا القيادة العسكرية لثورة ١٩٤٨م

المشير عبد الله السلال | العقيد حسين عنبه
العميد حسين الدفعي | المقدم مجاهد حسن غالب



مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء
دار الآداب - بيروت

ثورة اليمن الدستورية

تأليف ضابط من رؤساء خلايا القيادة العسكرية لثورة ١٩٤٨م

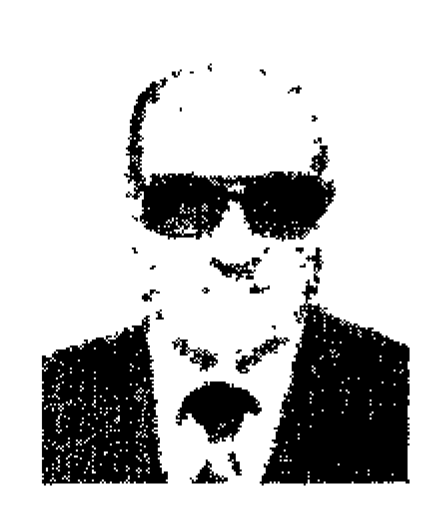
ثورة اليمن الدستورية

تأليف ضباط من رؤساء خلايا القيادة العسكرية لثورة ١٩٤٨م

المشير عبدالله السلال
العقيد حسين عنبه
العميد حسين الدفعي
المقدم مجاهد حسن غالب

مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء
دار الآداب ـ بيروت

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ
١٩٨٥م



نبذة عن المشير عبدالله يحيى السلال

ولد في عام ١٩٢٠م وقطع المرحلة الابتدائية بمدرسة الأيتام والمرحلة الثانوية بالمدرسة العالية في الحديدة ثم انتخب ضمن البعثة العسكرية اليمنية الى العراق وتخرج من الكلية الحربية في العراق عام ١٩٣٨م، ثم عاد مع زملائه الضباط الى صنعاء وتعين مدرباً لحرس الطاغية الإمام يحيى وبعد ذلك تم نقله مع بعض زملائه الأحرار في سجن القلعة بصنعاء ثم اطلق ولكنه عاد الى السجن مرة ثانية بدعوى توزيع المنشورات ضد الحكم الإمامي البغيض وهكذا استمر الحال حتى قامت ثورة عام ١٩٤٨م حيث شارك مع بعض الزملاء من الضباط الأحرار في هذه الثورة حيث قاموا بقيادة الجيش المظفر والجيش الدفاعي واحتلال قصور الإمام والمواقع الاستراتيجية وبعد فشل الثورة ألقي القبض عليه وعلى كل من شارك في الثورة وأودع سجن نافع الرهيب بمدينة حجة ودعي الى ساحة الإعدام مرارا مع قوافل الشهداء الأبرار الذين جادوا بأرواحهم في سبيل الله والوطن. وقد أنجاه الله من هذه المذبحة بمعجزة وقضى في سجون حجة سبع سنوات ونصف ثم اطلق مع من بقي في هذه السجون من الثوار عند قيام حركة عام ١٩٥٥م

بقيادة البطل الشهيد أحمد الثلايا وتعين المشير السلال بعدها قائداً لحرس الإمام البدر، ثم نُفي إلى السخنة وتعين بعدها مديراً لميناء الحديدة ثم توقف عن العمل بعد المحاولة الجريئة لاغتيال السفاح والطاغية أحمد من قبل الأبطال الشهداء اللقيه والعلفي والهنيدواته وعاد بعدها الى صنعاء وساقته الأقدار إلى قيادة الحرس ثانية وهكذا استمر الوضع حتى تم انتخابه قبل الثورة قائدا للثورة وتشرف بقيادة ثورة سبتمبر المجيدة التي تعتبر بحق الثورة المعجزة التي انتصرت رغم كل الصعاب والمعوقات الكثيرة والمهددة لاستمراريتها.



نبذة عن العميد حسين محمد الدفعي

ولد في عام ١٩٢٨م ويحمل مؤهلات الدراسة الثانوية العامة بالاضافة الى تمتعه بثقافة عامة واسعة وكان التحاقه بالكلية الحربية عام ١٩٤٣م ثم تخرج من الكلية الحربية في يناير عام ١٩٤٧م برتبة ملازم ثاني، والتحق بالتنظيم السري للضباط وشارك في حركة ١٩٥٥ في الحديدة وكان حينها نائباً لمدير الأمن العام بالحديدة ثم انتدب في الجيش الى الداخلية عام ١٩٥٦م وفي عام ١٩٦١م عين مديراً لفرع صنعاء وكان ضمن التنظيم للضباط الأحرار ومن مفجري ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة وفي أول حكومة للثورة عين وزيرا للعمل عام ١٩٦٢م وفي عام ١٩٦٣م عين عضواً في مجلس قيادة الثورة ووزيراً للحربية. وفي عام ١٩٦٤ وبعدها عين وزيراً للدفاع وفي عام ١٩٦٦ عين وزيراً للداخلية وفي عام ١٩٦٧م نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ثم عين سفيراً في عام ١٩٧٢ لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي مايو ١٩٧٧م عين مستشاراً لرئيس مجلس القيادة ووزيرا للدولة وفي نهاية ١٩٧٩ عين مستشاراً لرئيس الجمهورية لشؤون الوحدة وعضواً بالمجلس الاستشاري. في ١٩٨٢ عين عضواً باللجنة الدائمة. وفي نهاية ١٩٨٤م كان تعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية وعضواً بالمجلس الاستشاري وللجنة الدائمة.

الأوسمة التي للأخ العميد حسين محمد الدفعي.

١ـ وسام الجمهورية درجة أولى من الرئيس الراحل جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

٢ـ وسام الشرف من الرئيس السابق عبدالرحمن الأرياني.

٣ـ وسام مأرب درجة ثانية من الرئيس الحالي العقيد علي عبدالله صالح.



نبذة عن المقدم حسين عنبه

من مواليد ١٣٤٦هـ ١٩٢٨م بصنعاء

نشأ في صنعاء تخرج من مدرسة الأيتام والثانوية العامة والكلية الحربية.

بدأ حياته العملية قائداً لفصيلة في الجيش وأستاذاً في الكلية الحربية للجغرافية العسكرية والتعبئة وأستاذا في المدرسة المتوسطة للرياضة والتاريخ وفي الثانوية للحساب والهندسة اشترك في ثورة ١٩٤٨ قضى سبع سنوات في السجن السياسي عقب فشل ثورة ١٩٤٨ شغل عدة مناصب على مدى ثلاثين عاماً منها محافظ وقائد للواء رداع مدير عام للاذاعة مديرا من لواء الحديدة نائباً لرئيس الأمن الوطني نائبا لرئيس مجلس ادارة القطن، وتلاها عدة مناصب أخرى. هوايته القراءة في مجال الثقافة العامة والأدب بصورة خاصة متزوج وله خمسة أولاد وثلاث بنات.



نبذة عن السفير مجاهد حسن غالب

- من مواليد عام ١٣٤٠ هجرية بصنعاء.
- أكمل دراسته بمدرسة الإصلاح.
- التحق بالجيش ضابطاً إدارياً.
- شارك في ثورة ١٩٤٨م وسجن سبع سنوات.
- ساهم في ثورة ١٩٦٢م وعين سكرتيراً خاصاً لقائد الثورة ثم مديراً لمكتب رئيس الجمهورية.
- في عام ١٩٦٥ عين وزير دولة متفرغ بمجلس التنسيق المشترك بين القاهرة: وصنعاء. ثم سفيراً بوزارة الخارجية.
- منح وسام الجمهورية من الرئيس الراحل جمال عبدالناصر.

الإهداء

إلى أولئك الشهداء الذين أُزهقت أرواحُهم في مشانق الطغاة ، في سبيل استعادة حرية الإنسان اليمني وأخذ حقه في الحياة . . من الدماء الطاهرة الزكية التي روّت حقول الكرامة وثمار الديمقراطية ، وأنارت السبيل للانسان اليمني ، كي يستعيد آدميته وإنسانيته في ربوع وطنه .

من الثورة الأم إلى الحفيدة الأولى ثورة ١٩٥٥ بقيادة المقدم أحمد الثلايا وزملائه الشهداء من ضباط ومدنيين وشيوخ .

من الثورة الأم إلى البطولة النادرة التي قام بها الشهيد الملازم محمد العلفي والملازم عبدالله اللقية والملازم محسن الهندوانة ولقنوا الطاغية درساً لن ينساه التاريخ اليمني . وتركوا في جسمه إحدى عشرة طلقة عجلت بنهايته .

من الثورة الأم الى الحفيدة الخالدة ثورة ٢٦ سبتمبر المجيدة التي أنجبتها ثورة ١٩٤٨ وهيأت لها درب النضال. . . إلى هذه الثورة الخالدة تقدم الثورة الأم وثوارها وشهداؤها أسمى آيات الفخر والاعتزاز تتويجاً لنجاحها وتدعيماً لسيرتها الأبدية الصادقة .

المؤلفون

صنعاء في ٩ سبتمبر ١٩٨٤ م

مقدمة

بقلم: د. عبدالعزيز المقالح

كنت أتهيأ لكتابة مقدمة هذا الكتاب عندما وقعت في يدي رسالة من طبيب عربي في مصر إلى زميل له في صنعاء يتحدث فيها عن أهم اكتشاف يتعلق بالطب العربي وعن وجود مدرسة يمنية في الطب القديم يرجع تاريخها ـ كما تقول الرسالة ـ الى العصر السبائي . والطبيب العالم يستنكر كيف لم تطيِّر وكالات الأنباء العربية نبأ هذا الاكتشاف بعد أن طيرته بعض الوكالات الأجنبية، ثم يتساءل عن إمكانية وجود مراجع أخرى في هذا المجال يمكن له أن يضيفها لتدعيم هـذا الاكتشاف العربي الخطير. وعندما وصلت الى نهاية الرسالة تلفت حولي مستنجداً بالأضواء التي تقاوم الغبار الذي يتراقص فوق الآكام وعند رؤوس الجبال المديدة، وفي القمم يمتد سؤال حزين: كيف نحاول العثور على بقايا معلومات ووثائق عن مدرسة طبية تعود إلى أقدم العصور ونحن أعجز ما نكون عن لملمة وثائق تاريخنا الحديث جداً والذي لا تتخطى وقائعه حدود هذا القرن؟!

وكيف نقوى أو نقدر على النظر إلى قرون ما قبل الإسلام إذا كنا لا نقوى ولا نقدر على النظر الى حدود زماننا المعاصر وإذا كنا نجد من بين أبناء هـذاالبلد شيوخاًوشباباً لا يكفون عن إلقاء الحجارة في وجوه الدارسين حتى يقلعوا نهائياً عن البحث في الماضي القريب جداً. إما خوفا من ان يعرف الناس وجهه القبيح أو محاولة لإسدال الستار على الماضي بأكمله حَرصاً على الحاضر مما سوف يتساقط على طريقه من رماد ذلك الماضي الأسود. وليس في ذلك الموقف الغريب حَجْرٌ شاذ على حرية الإنسان في أن يعرف تاريخه مهما احتشدت صفحاته بالأخطاءوالشرور، وإنما هو جريمة في حق إنسان الحاضر والمستقبل. لأن الماضي يدخل في نسيج حياتنا الراهنة

والمستقبلية وهو لم يكن ولن يكون شيئاً مستقلاً عن وعينا بالحاضر وعن وعينا بالمستقبل

إن أخطر ما يواجه الجيل الجديد في بلادنا هو هبوط وعيه بالماضي البعيد والقريب واقتصاره على الانطلاق من اللحظات الراهنة لأن أبناءها لم يحيطوا بالماضي علماً، وخطورة هذه الظاهرة تتمثل في انعكاساتها على الواقع ومقارنة هذا الجيل حاضر بلاده بحاضر البلدان الأخرى من دون أي قدر من المقارنة بين ماضي بلاده وماضي تلك البلدان الأخرى التي لم تتجاهل ماضيها ولم تقف منه موقفنا نحن منه ولم يحمله أبناؤها على أكتافهم كما حمل قابيل جثة أخيه هابيل حائراً أين وكيف يواريه!!

وإن تاريخنا الحديث كتاريخنا القديم تماما حلقات متقطعة غير موصولة ولا نكاد نعرف عنه سوى أقل القليل لأن أحداً من المؤهلين لكتابة وقائع النصف الأول من هذا القرن لم يجرؤ على الكتابة،وإذا كان قد صنع شيئاً من ذلك فقد ابتلعته الأحداث كما هو الأمر مع مدونات الشهيد أحمد بن أحمد المطاع، ثم إن الأحياء المعمرين الذين عايشوا وقائع وأحداث هذا القرن من بدايته، لا يريدون ـ ولا أقول لا يستطيعون ـ ان يدلوا بشهاداتهم التي من حصيلتها سيكون التاريخ ويستخرج المؤرخون صورة صحيحة أو قريبة من الصحة لما حدث ابتداء من رحيل الأتراك عن اليمن الى اختفاء نظام الفوضى والسيطرة الذي ارتدى ثياب الإمامة والملكية والخلافة.

وبظهور هذا الكتاب عن الثورة الدستورية (ثورة ٤٨) والذي يضم ذكريات أربعة من الأحياء الذين عايشوا وقائع وأحداث تلك المحاولة الرائدة وفي مقدمتهم المشير عبدالله السلال أحد الرموز النضالية المضيئة وأول رئيس جمهورية في تاريخ هذه البلاد، أقول إن ظهور هذا الكتاب بداية جادة للخروج من الصمت والمشاركة في تصحيح المفاهيم المغلوطة عن أهم الأحداث التاريخية التي شهدتها البلاد في العصر الحديث،كما هو محاولة رد اعتبار للثورة المغدورة التي كان جهلنا بها ـ وما يزال ـ سبباً في تجاهل أبطالها الحقيقيين وفي إنكار الدور الذي لعبته في إنضاج وعي الحركة الوطنية وامتداد مظاهر تأثيرها من المدينة الى الريف ومن الداخل المحاصر إلى الخارج المفتوح.

فقد شكلت الثورة الدستورية الأولى في تاريخ اليمن بداية المنعطف الجديد نحو الحسم الثوري. وكانت بالنسبة للطليعة الوطنية بمثابة الفرصة التي لم تتم والتي أعقبها

مأتم كبير تطايرت معه الرؤوس وسُلبت الأرواح ونُهبت المدن وتسللت عبر نوافذ المأساة البالغة العنف أشعة الوعي الجديد، وحققت الثورة المغدورة بفشلها أعظم انتصار، فقد أثبت العطش اللاإنساني الذي تعرض له الثوار وأثبت صلف المنتقمين الذين عانى منهم الشعب وجوب استمرار الثورة وضرورة الخلاص مـن الحاكمين القتلة الذين لا يقيمون وزناً للإنسان ولا يرون الشعب إلا تابعاً ذليلاً لا حق له في حكم نفسه أو في إبداء رأي أو إظهار امتعاض إزاء أسلوب من أساليب الحكم المغلوطة ، وبالرغم من هذا الانجاز العظيم الذي حققته الثورة الدستورية الأولى وما خلقته وما شكلته في الداخل والخارج وفي حياة الناس من رغبة في التغيير ومن تساؤلات عميقة حول المصير المحتوم للحكام الجلادين، إلا أن صورتها بقيت غير واضحـة لدى الكثيـرين، وزاد من أسباب عـدم الوضوح تضارب وجهات النظر في الكتابات الأولى حول بعض المواقف والأشخاص مما أوجد إزاءها أكـثـر من تيار صديق ومعاد أهمها التيارات الثلاثة التالية :

أولا : التيار الوطني الذي يرى في الثورة الدستورية بداية الصحوة، وبداية الأخذ بمنطق التغيير الجذري، فقد أجمعت طلائع الشعب يومئذ من علماء ومشايخ وضباط ومثقفين وتجار وفلاحين على مواجهة واقع التخلف ممثلاً في الدكتاتـور الفرد والظالمين من أفراد أسرته، والانتقال الى الملكية الدستوريـة النيابيـة كخطوة ضرورية لا بد منها ـ يومئذ ـ لتدريب الشعب على حكم نفسه والتمهيد لمرحلة اختيار نظامه الجمهوري الذي يحلم به ويتمناه.

ثانيا. التيار الغوغائي، وهو تيار تشكيكي، يسقط الحاضر على الماضي ويحاول أن يقرأ التاريخ بأفكار ومنطلقات الحاضر، وقد تسلل الى هذا التيـار أذكياء الملكيين الإماميين وأجادوا التخفي وراء الألفاظ والتعابير اليسارية والديماغوجية لكي يوهموا القطاع الجاهل لأهدافهم من الشباب أنهم يخاطبونه بلغة العصر وبأساليب التحليل الحديث، لكن أهداف هذاالتيار أصبحت مكشوفة ومدانة أيضاً. فليس من المعقول ان يستخدم الكاتب كل إمكانيات التحليل وكل قدرة على العسف والتشويه لكي يصل إلى موقف مؤيد للحاكم القاتل ضد الثائر المقتول.

ثالثا: التيار الملكي الإمامي ، ومواقفه من ثورة الدستور نابعة من انتمائه السياسي.وقد شكل ذلك الانتماء عدة عوامل ذاتية ومصلحية ، وهذا التيار لا يعادي الثورة الدستورية بمقدار ما يعادي ثورة السادس والعشرين من سبتمبر التي وضعت حدا

لحكم الفرد الطاغية المتأله، ولكن هذا التيار يتحاشى مؤقتاً الدخول مع سبتمبر في مواجهة مباشرة ويكتفي بهدم جذورها، والتشكيك في الأسباب والأسس التي أدت الى القضاء على النظام الإمامي الملكي والتفكير في تحرير البلاد والناس من ربقته الكهنوتية.

تلك باختصار هي التيارات التي أفرزها الموقف المعلن من الثورة الدستورية التي لم يكتب لها النجاح والتي شكلت بكل المقاييس والمعايير أول تصادم إيجابي مع العزلة والانغلاق، وأوجدت ردود فعل رسمية في معظم الأقطار العربية،وكان لها أصداء محسوبة في أوساط الحاكمين يومئذ.فقد نجحت في التخطيط للقضاء على أبشع رموز القادة العرب الذين تألفت منهم مؤسسة الجامعة العربية كشركة مساهمة رأس مالها الشعب العربي بكل همومه ومشاكله،ويكفي من تلك الثورة الدستورية انها حدثت في أكثر الأقطار العربية تخلفاً وكانت بمثابة التحدي لبقية الأقطار الأكثر تقدماً والتي تلاحقت فيها التغيرات الانقلابية والثورية بعد ذلك تعبيراً عن الاستياء العام لماوصلت إليه الأنظمة التقليدية من جمود وممالأة لقوى الاستعمار القديم والجديد، ويكفي أيضاً أنها طرحت عدداً من الأسئلة على شفاه اليمنيين وعلى ضمائرهم، وكانت أهم الأسئلة المطروحة وأخطرها هي تلك التي ترتبط بالشهداء الذين كانت دماؤهم أعظم من كل بيانات التورة وأدبياتها. فقد بدأ المواطن المحدود الثقافة والفلاح والجندي المغرر بهما،بدأوا يتساءلون: ما الذي يدفع عالماً كبيراً في مقام العلامة حسين الكبسي إلى التضحية بحياته في مثل هذه المعركة؟ وما الذي يجعل الحورش الأستاذ المثقف يقدم رأسه للمقصلة في رضا وإيمان؟ ولماذا يتسابق الشيوخ والشباب الى الموت في شجاعة ويقين الرعيل الأول من المؤمنين بالإسلام؟ وهل هؤلاء ناكثون حقاً وكافرون بالدين الذي ساوى بين البشر وأسلم رؤوس قريش المتغطرسة لحفنة من العبيد والفقراء، أمأن الناكثين حقاًوالكافرين بالدين والخارجين على تعاليمه السمحة الكريمة هم الحاكمون بأمرهم والواقفون على جثة الشعب والراقصون حول المشانق المنصوبة للأذكياء والعباقرة من أبنائه؟!

وقد استمرت التساؤلات في الاشتعال وفي تصفية الخلفية التواكلية التي تكونت طوال الزمن المقيت الذي ساد في أيامه أفظع شعور بالرعب والخيبة. وقد أثبت المناضلون الشهداء بصدق إيمانهم وعظمة تضحياتهم حقيقة المقولة المأثورة (أطلب الموت توهب لك الحياة) فقد طلبوا الموت لأنفسهم لكي توهب الحياة الحرة الكريمة

للشعب المستكين الخائف. ولهذا يجدر بنا ونحن نقلب صفحات تاريخ الحركة الوطنية ان نتذكر النماذج العظيمة في التضحية والاستشهاد. فالكلام وحده ـ على أهميته ـ لا يصل بأية قضية مهما كان نصيبها من العدل الى درجة الاعتناق ما لم يصل أصحابه الى درجة التضحية بأنفسهم دفاعاً عما يقولون ويؤمنون، والى موقف التزاحم والسباق على الموت لا موقف السباق والتزاحم على المغانم والمناصب.

وفي هذا السياق وحرصا على أكبر قدر من الموضوعية والأمانة الأخلاقية والتاريخية ينبغي النظر الى تاريخ الحركة الوطنية اليمنية في بداياتها الأولى نظرة خالية مس التقديس ولكنها في ذات الوقت ينبغي ان تكون خالية من التعصب للماضي ورموزه. نظرة بعيدة عن العدمية والتشكيكية والاسقاط، نظرة تستوحي المواقف وتحدد الأخطاء في إطار الظروف التي صنعتها وأسهمت في تكوينها، فقد ولدت الحركة الوطنية في ظروف لا نظير لها في فقرها وقتامتها. وحاولت ونجحت في مغالبة المعوقات وتحدي الأخطار وكان لمؤسسيها العظام فضل الريادة ولبعضهم أخطاء الرواد الذين قد لا يكتشفون الطريق الصحيح إلا بعد أن يكونوا قد قطعوا اشواطا في المتاهات المتشعبة. ولو لم يكن لأبطال ٤٨ إلا أنهم ساعدوا الطلائع الجديدة في الخمسينات والستينات على أن لا يبدأوا حركتهم من فراغ، ومن نقطة الصفر، فقد وفرت لهم تراثاً وطنياً لا يخلو من القيمة، وقدمت بين يدي تلك التجربة نماذج يزهو بها الوطن: أحمد الحورش، محي الدين العنسي، زيد الموشكي، حسين الكبسي، احمد المطاع، عبد الوهاب نعمان، احمد البراق، عبدالله بن علي الوزير، محمد صالح المسمري، وغيرهم، نمط فريد وعظيم من الرجال نستغرب حقا كيف جادت بهم حالة الركود الفكري، وكيف استطاعوا ان يتفلتوا من جاذبية التخلف والاستسلام!!

هل هو القانون الإلّهي الذي لا تغيير لسنته في جدلية الحياة والاحياء. حيث يتصارع الضدان النقيضان فلا تجانس بينهما ولا وفاق، الفساد يواجهه الإصلاح والظلم يقابله العدل والفراغ يوازيه الامتلاء، والجمود تتحداه الحركة، والديكتاتورية تصارعها الثورة؟ وفي ظل هذا القانون الإلّهي امتدت يد العصر لتخرج بهذا النفر عن إطار الحياة الراكدة الممتدة من المدينة اليمنية الى الريف، وافسحت لهم طريق الاستنارة والتحدي فكانوا المشاعل المضيئة التي لم يتمكن الطغيان بعد أن فصل الرؤوس عن الأجساد والدماء عن اللحم أن يبدد نقطة واحدة من الضوء الذي حملته تلك المشاعل ووضعت به أساس هذه

الصحوة التي يتمتع بها الناس والتي تزيد مع سيرورة الزمن وتقدم الحياة ؟!

يردد الناس في صنعاء الى اليوم حكاية غاية في الطرافة واللؤم، عن الإمام يحيى. كان قد أصيب بنوع حاد من أنواع الروماتيزم فاستدعى ثلاثة أطباء من فرنسا ليتولوا معالجته، كان ذلك في الثلاثينات، ولكنه في الوقت الذي وصل فيه الأطباء إلى قصره استدعى أحد المشعوذين وأمره أن يلف قدمي جلالته بكمية من روث الحمير والأبقار حتى إذا ما شفي بمعالجة الأطباء كان قادراً على أن يوهم المواطنين أن الفضل للروث وليس للطب الحديث، للخرافة وليس للعلم!!

ماذا تعني هذه الحكاية الطريفة اللئيمة على بشاعتها، وما الذي كانت تقوله لذلك الرعيل المستنير، وكيف استطاع ذلك الرعيل أن يواجه هذا النوع المحكم من الأساليب والسخرية بأحزان الشعب وأوجاعه؟ ذلك ما سوف تكشف عنه أمثال هذه الكتابات التي بدأت تلقي الأضواء على ذلك الجزء المجهول من تاريخنا، وليس المراد من القاء الأضواء على هذه الوقائع والحكايات أن تثبت أن الإمام يحيى قد كان يستورد أطباءه وأطباء أفراد أسرته من أوربا في حين أن الشعب قد كان يعاني الحرمان والإهمال، فهذا الأمر ثابت ولا يحتاج إلى كشف أو برهان، ولم يكن يحيى حميد الدين هو الحاكم الوحيد الذي يفعل ذلك بين حكام العرب في عصره، ولكن الأمر الذي جعله يختلف عنهم ويختلف عن بقية الحكام في هذا العصر وفي كل العصور أنه كان حريصا أشد ما يكون الحرص على تضليل الشعب وإفساد عقليته وتركه لقمة سائغة للخرافة والجمود وهو ما جعل الشعب يقاوم في البداية كل محاولة للتطور أو الاستجابة لروح العصر ..

وأسواء الحكام هو ذلك الذي يغتال قدرات شعبه ويسعى إلى خنق طموحاته النبيلة في الخلق والإبداع، وأبشع ما سيبقى من حكم يحيى حميد الدين محاولته المستميتة في خنق رغبة الشعب إلى التطور شأن بقية الشعوب في المنطقة العربية وفي العالم واتخاذه من الجمود مبدأ وعقيدة لا بد أن يسير عليهما المواطنون وإلا فهم خارجون على الدين وعلى الخلافة. والحياة السعيدة في منطق ذلك الحاكم بالنسبة لمواطنيه طبعاً ـ أن الانسان يولد ليتعذب ثم يموت، وكان على اليمنيين باستثناء الإمام وأفراد أسرته وبعض حاشيته ـ تطبيقا لذلك المنطق الظالم ـ ان يتعذبوا حتى الموت.

وقد هال أحرار الفكر والمستنيرين من اليمنيين وأذهلهم أن يلقى الانسان في اليمن كل هذا القدر من العنت والقهر والاضطهاد. والانسان هو المخلوق الذي أعطاه الله العقل

وجعله خليفة على الأرض، ومخلوق هذه مهمته وهذه مكانته لا يصح أن تكون حياته بفضل المتسلطين عليه سلسلة من الأحزان والمآسي. وأن تترعرع الأجيال المتعاقبة في اليمن في وسط كامل من الجهل والفاقه والخوف. ولم يتوقف جهد أولئك الأحرار المستنيرين عند الذهول والرفض الصامت وإنما انطلقوا في حدود الامكانيات التي توافرت في ذلك الحين معلنين الاحتجاج والثورة متجردين عن كل مطمح شخصي، ولو قد كانت لهم مطامح شخصية او مطالب خاصة لكان تحقيقها في ظل الأوضاع الإمامية أيسر سبيلاً وأهون شأناً، ولما ذهبت رؤوسهم نهبا للسيوف وثمنا للأحلام الجميلة والشعور بالمسئولية الوطنية والإنسانية.

وإذا كانت الحركة الوطنية في بداية تكوينها قد دخلت في سجال عنيف مع الإمام يحيى وأعوانه حول الاسلام وكونه النظام الكفيل بإصلاح المجتمع والنهوض بـه وأن الأخذ بأساليب الحياة المعاصرة لا يتعارض مع مبادىء الشريعة الإسلامية فان موقفه من ذلك السجال قد توقف عند حدود تكفير الخارجين عليـه ورميهم بتهم أقلها الزندقة وأخطرها اختصار القرآن وبيع الإسلام للنصارى!! وقد استطاعت تلك التهم المنتقاة بذكاء وفي شعب تشوهت صورة عقيدته وحياته أن تؤخر زمن الثورة الأولى وأن تضع الحركة الوطنية في تجربة مريرة خرجت معها اكثر وعيا بحقيقة الاسلام وروح الشريعة الاسلامية، وقد بدا ذلك جليا في ميثاق الثورة الذي لم يكن يضع حلولا وطنية بمقدار ما كان يفند مزاعم الطغاة ويعلن براءتهم من الإسلام الذي يدّعون حمايته. وهذه بعض مواد ذلك الميثاق التاريخي:

مادة ٢٦: يجب الاسراع الى تحسين حالة الجيش الذي هو رمز البلاد وفخارها بان تزاد مرتبات كل فرد منهم وضابط وآمر إلى الدرجة التي تضمن للجندي اليمني من الاعتبارات ما يعطى لسائر الجيوش الحديثة من الملابس والتجهيزات وغيرها.

مادة ٢٧: يجب الإسراع إلى إزالة الظلم والطغيان عن الرعايا في طريقة أخذ الوجبات وإسقاط البواقي الكاذبة.

مادة ٢٨: يجب القضاء على روح الرشوة والمحسوبية في الدولة وعدّهما من الخيانات الكبرى مع إقامة نظام حديث كامل في جميع دوائر الحكومة يطارد الفوضى ويمنع التلاعب بمصالح الأمة ويكفل راحة الموظفين.

مادة ٢٩ : تصان أموال الناس جميعا وأعراضهم وأرواحهم إلا في أمر شرعي أو قانون شرعي.يصير أفراد الشعب اليماني في درجة واحدة من حيث المساواة المطلقة إلا ما كان للمواهب والأعمال ويكون الكل تحت حكم الشريعة السمحة الصحيحة وتجري احكامهم على الصغير والكبير بدون فارق.

مادة٣٠: تكفل حرية الرأي والكلام والكفاية والاجتماع في حدود الأمن والقوانين.

مادة ٣٢ : يجب العمل على محاربة الجهل والفقر والمرض في غير هوادة. وبكل ما تسمح به وسائل الدولة والعمل بأسرع ما يمكن على تيسير أسباب المواصلات وإنعاش الزراعة التي هي أساس إقتصاديات اليمن.

مادة ٣٧ : يجب العناية التامة بالمهاجرين اليمنيين حارج البلاد والعمل على إعادة من يمكن أن تنتفع به البلاد في الداخل .

(انظر النص الكامل للميثاق في صفحات الوثائق من هذا الكتاب).

لقد حاول ميثاق الأحرار كما حاولت الثورة المغدورة أن يضع حداً لأغرب نظام حكم في التاريخ القديم والحديث، لكن الانحطاط الضارب في أعماق الواقع كان أكبر من كل المحاولات. وكما بقيت دماء الأحرار الشهداء تضيء في الساحات والطرقات، تعلّم وتلهم، فقد بقيت سطور الميثاق كذلك علامة مضيئة تنص على أهمية تغيير وضع الإنسان وتحريره مں الخوف والعذاب. قد لا يكون الميثاق كاملا، وقد يجد فيه شباب الثمانينات نقصاً في استيعاب المطمح الراهن. لكنه كان في حينه رؤية متقدمة جسورة لم يتسع لها مفهوم الواقع السائد فكان مصيرها الإهمال، وكان مصير الداعين إليها الموت. وكان الطغاة بعد انتصارهم الجبان على الثورة الدستورية وعلى الميثاق يعتقدون ان كل شيء قد انتهى لصالحهم، وأن تلك المعطيات الإيجابية للواقع الشديد التخلف قد توقفت عن النمو والإثارة، ولن تكون قادرة على الحياة وعلى خلق تيار شعبي يعصف بالطغيان المنتصر ويصل بالتطور التاريخي إلى مداه المنشود. ومن استقراء الأحداث التي تتابعت بعد ذلك، سوف نرى أن العكس هو الذي حدث ، وأن الجماهير قد استيقظت بفضل ذلك التأتير وخرجت من ساتها الطويل لكي تحطم كل ما ومن يعيق تطورها نحو التقدم والرخاء. ولا ريب انها قد أفادت من المحاولة الأولى ونجحت في القصاء على الطغيان وما ادعاه لنفسه من قدرة خارقة على إحكام السيطرة الأبدية على

الشعب، وقد سجلت ثورة سبتمبر العظيمة الفصل الأخير والحاسم في ملاحم البطولة اليمانية الفريدة.

وبعد، قد يدهش القارىء ان هذه المقدمة قد تحدثت عن موضوع الكتاب لكنها لم تتحدث عن الكتاب الذي تقدم له، ربما تزول تلك الدهشة عندما يعرف القارىء ان المقدمة تعمدت ذلك التصرف فهي تريد له نفسه أن يقرأ الكتاب وأن يحكم عليه أو له بطريقته الخاصة بعيدا عن التأثير المسبق والأحكام المتعاطفة الجاهزة.

د. عبد العزيز المقالح

مركز الدراسات والبحوث اليمني

صنعاء في ٩ فبراير ١٩٨٥ م

القسم الأول

الخلفية التاريخية لثورة ١٩٤٨م

الجذور التاريخية لنشأة الحركة الوطنية

في سنة ١٣٢٢ هـ الموافقة ١٩٠٤ م بايع العلماء والوجهاء والمشايخ في المناطق الشرقية والشمالية « يحيى محمد حميد الدين » إماماً لليمن ، وذلك بعد وفاة والدة الإمام المنصور . وبدأ الشعب اليمني إلى الولاء له وتأييده ونصرته . وكان يردد ـ في دعوته ـ أنه لا يريد من الإمامة غير إحياء الشريعة الإسلامية وتنفيذ أحكامها والسير على هُداها وإقامة العدل وتحرير اليمن من الاستعمار التركي . وتفنن في كتابة الرسائل بطريقة ساحرة ، وأخذ يوجهها إلى رؤساء القبائل والعلماء والوجهاء والأعيان يدعوهم إلى الثورة على الغزاة الأتراك الذين عاثوا في الأرض فساداً ، وأباحوا المحرمات وأوجدوا الخلاعة وهتكوا الأعراض حتى تفشت في البلاد ضروب الفساد ، ولم يبقَ من الدين الإسلامي إلا اسمه .

وبهذه الطريقة غزا القلوب ، والتف الناس من حوله ، حتى غدت معظم المناطق الشمالية والشرقية رهن أوامره ، فحولها إلى جيش واسع ، ودخل بها في حرب طاحنة ضد الأتراك ، امتدت من سنة ١٩٠٥ حتى سنة ١٩١١ ، اضطر الأتراك على أثرها للدّخول معه في مفاوضات ترتب عنها عقد صلح « دعان » المشهور في شوال عام ١٣٢٩ (١٩١١) .

ومن وحي هذه الإتفاقية التي تحتوي على عشرين بنداً الاعتراف بالإمام « يحيى » حاكماً شرعياً على المناطق ذات المذهب الزيدي ، يخول فيها للإمام اختيار حكامها الشرعيين بعد مصادقة «الآستانة» على اختياره ، وتشكيل محكمة استئنافية للنظر في الشكاوى التي يعرضها الإمام ، وجواز قيام الإمام بالإبانة والشكوى للسلطات التركية من إساءة المأمورين لوظائفهم في هذه المناطق ، وإعطائه ـ أي الامام ـ حق الإشراف على أعمال الوقف والوصاية في المناطق التابعة له . . مع إعفاء بعض المناطق الفقيرة المتضررة من الحرب

(أرحب وخولان وجبل الشرق وآنس) من الجباية الأميرية لمدة عشر سنوات .

والاتفاقية بجملتها وتفاصيلها وثيقة تؤكد على أقصى ما كان يطمح « يحيى » في الوصول إليه من هذه الحرب التي جر إليها الآلاف من أبناء الشعب الذين سلموه قيادتهم ، وكابدوا لأجله الأهوال في القتال والدمار الذي نزل بهم وبمناطقهم وممتلكاتهم . ولعل النص على استثناء مناطق جبل الشرق وأرحب وخولان وآنس بالإعفاء من دفع واجباتها المقررة للحكومة ولمدة عشر سنوات خير دليل على سوء ما وصلت إليه أحوال هذه المناطق من جراء الحرب . . إذ لولا السوء الشديد في أحوالها والذي لم يكن ممكناً التغاضي عنه ، لما حرص « يحيى » على تضمينه في هذا الاتفاق .

يضاف إلى التدمير الذي ألحقته الحرب للمناطق الشمالية والشرقية ، وانصراف السكان نتيجة لذلك عن العناية بالأرض ، تعرضت هذه المناطق للجفاف . . الأمر الذي أدى إلى انتشار المجاعة وتشريد الآلاف من السكان ، واضطرار البعض الآخر منهم إلى بيع الأراضي بأرخص الأثمان . . حتى كان المضطر يبيع ألف متر مربع من أخصب الأراضي الزراعية بقرص رغيف .

وتوسعت المشكلة فانعدمت الحبوب في هذه المناطق بما في ذلك صنعاء ولم يجدوا ما يأكلون ـ مع تضاعف المحنة ـ تساقط الآلاف موتى الجوع . . . بحيث أن قرية القابل وحدها مات منها فقط ما يقارب ألف وستمائة شخص من كل الأعمار رجالاً ونساءً وأطفالاً وشيوخاً وشباباً . وتفاقمت الأمور أكثر فأكثر وأصبح الآباء يطردون أبناءهم للبحث لأنفسهم عما يسدون به أرماقهم، لكنهم كانوا يموتون في الطرق قبل أن يصلوا إلى ما يجدون أكله .

وكثرت هجرة الأسر الى المناطق الوسطى ، وكانت تخلف وراءها كل شيء وتذهب بحثاً عن قوتها ، على حد قول المثل الشائع :

إن كنت هارب من الموت　　فما من الموت ناجي
وإن كنت هارب من الجوع　　فانزل سحول بن ناجي

في ظل هذه الظروف : دمار الأرض والجفاف والمجاعة والموت من الجوع (أو الحرب) عقد الإمام يحيى إتفاقيته التي لم تكن تعني شيئاً لا للشعب ولا للمقاتلين من حوله . وكان معناها الوحيد تحقيقه المكسب الشخصي الخاص به وهو الاعتراف به حاكماً

شرعياً في الشمال وإذا نفذنا إلى جوهر حقيقة الاتفاق الموقع فهو تعيينه متصرفاً ومسئولاً على شئون الأوقاف والوصايا، المنصوص عليها في البند التاسع من الاتفاقية.

ولكي يحمي الامام « يحيى » نفسه من الظهور على حقيقته ، وحتى لا تمسه نقمة المقاتلين الذين معه ومن حوله ، لجأ ـ كما رأينا ـ إلى تغطية نفسه بالبند الثالث عشر والسابع عشر اللذين يعفيان أهالي أرحب وخولان وجبل الشرق وآنس من جباية الضرائب لمدة عشر سنين ، ومع ذلك فلم يجده حرصه على التستر كما يريد ، فقدانكشف أمره للكثيرين. وكان التعبير الدال على ذلك رفض العديدين من رؤساء القبائل والوجهاء والأعيان ورجالات القضاء لرسائله التي قام بتوجيهها لهم بعد توقيع اتفاقية صلح « دعان » والتي يدعوهم فيها لمد يد الولاء والطاعة لسلطة الدولة الاسلامية التركية . . بل لم يرفض هؤلاء توجيهاته وحسب ، ولكنهم أيضاً نقضوا عنه البيعة ومدوا بأياديهم إلى الإدريسي في عسير لمبايعته انتقاماً من غدر يحيى بهم ، وتخليه عن قضيتهم التي حاربوا من أجلها .

لنقرأ مع سيد مصطفى سالم كيفية مبايعتهم للإدريسي . . يقول :

« . . . ولكن طبيعة الصلح وحقيقة الأغراض التي دفعت إلى عقده أدت إلى نتيجة هامة وهي أن النفوذ الإدريسي قد انتشر بمقدار ما انخفض نفوذ الامام يحيى بانسلاخ كثير من قبائل الامام عنه وانضمامهم إلى الإدريسي . والأكثر من ذلك فإن بعض قضاة الإمام بدأوا منذ أوائل ١٩١٣ يخابرون الإدريسي في أمر مبايعته الذي أصبحت سلطته عامة في بلاد عسير وقسم كبير من منطقة شمال اليمن على أثر مناوشات حدثت بينه وبين الإمام يحيى تغلّب فيها رجاله على رجال الإمام وأخذوا من بلاد اليمن التابعة للإمام ثلاثة حصون بعد ما هدمتها المدافع . كما زاد من نفوذ الإدريسي أن قبيلة حاشد التي يعتمد عليها الإمام اعتماداً كبيراً بايعته وأرسل شيخها « ناصر بن مبخوت الأحمر » جملة رهائن من أبناء زعماء القبائل إلى جيزان عاصمة الإدريسي تأكيداً لهذه المبايعة ، كما هي العادة عند قبائل اليمن »[1] .

الاستقلال ١٩١٨ :

وإذا كان صلح « دعان » قد خيب آمال الكثيرين الذين كانوا يعلقونها على « يحيى » في جهة ، وكشف نواياه الحقيقية للكثيرين في جهة ، فقد أثبتت التجربة اللاحقة عند توليه

(١) ـ ص ١٦٢ تكوين اليمن الحديث (وقد نقله سيد مصطفى سالم عن صحيفة الأهرام والمؤيد المصرية) .

مقاليد السلطة وفي أعقاب هزيمة تركيا عام ١٩١٨ هاتين الحقيقتين وعمقتهما أكثر فأكثر .

فبادىء ذي بدء ، وبعد توليه الحكم مباشرة ، قام بتدشين حكمه بمجزرة دموية شملت العديد من العلماء والمشايخ والأعيان ممن كان يخشى معارضتهم لسياسته التي يزمع نهجها ، وليمهد بذلك لنفسه الأجواء ليفعل ما يريد . هذا فضلاً عن أنه كان يرمي من وراء خطوته هذه إلى إشاعة جو من الرعب حتى لا يتيح لأي صوت معارض جديد أن يرتفع في وجهه مستقبلاً .

ولم يتورع بخطوته هذه أن يكون من بين ضحاياه عالم بمكانة ووزن شيخ الاسلام العام المفتي محمد جغمان . . . مع إدراكه - أي الامام يحيى - ما في هذه الخطوة من تجرؤ على مشاعر الشعب الذي يقدس العلماء وزعماء الدين . وعموماً فقد قابل الناس هذه الخطوة بالاستياء والاستنكار ورفض البعض - على أثرها - التعاون مع « يحيى » . . فغادر منهم صنعاء إلى مناطق أخرى من غادر ولزم الباقون منهم بيوتهم .

ومن ضحايا المجزرة المذكورة القاضي السدمي والشيخ أحمد ناصر الرماح ، والشيخ مصلح المطري وغيرهم .

وبعد أن توثق من خلو الأجواء له ، إثر مجزرته السابقة ، قام بتحويل المهام المتعددة التي كان يقوم بها في السابق جهاز الإدارة التركية إلى يده وحده . . فجمع في شخصه السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية . وكي يحكم في قبضته هذه السلطات جميعاً تفنن - وبمهارة بالغة - في اختيار جهاز من المساعدين له من علماء الفقه وأنصاف العلماء والمتفقهين والمتعيشين على حساب الصراع السلالي . . . ونشرهم في جميع أنحاء اليمن عمالاً وحكاماً وإداريين .

وقد كان لهذا الجهاز الحاكم مهامٌ أخرى غير مهام الإدارة والحكم التي انتدبهم لها « يحيى » ، وهي العمل على نسج هالة واسعة من القداسة على شخصه ، وتبرير أفعاله بردها الى مصدر إرادي إلهي لا طاقة للإنسان المحكوم بردها . كما أخذت هذه الفئات الحاكمة تكيل التطبيل له ولأفراد أسرته وتغرق الشعب بالحديث عن إنجازاته ومعجزاته . . حتى اعتقد عامة الناس على المدى الطويل بصحة كل ما يسمعونه ، بل ويلتمسون التبريرات للمظالم الفادحة التي تنزل بهم من قبل النظام بعزوها عند الضرورة إلى حكام الإمام وليس إلى الإمام نفسه .

وكجزء من الأساس الذي أرسى عليه الإمام «يحيى» نظامه تسليطه هؤلاء الحكام على الشعب تسليطاً كاملاً ، وذلك بإطلاق صلاحيتهم إلى منتهاها ، ليحقق من وراء هذه السياسة خضوع الشعب الدائم له .

ولعل الصورة التقليدية لعلاقة الفلاح بالدولة في النظام الإمامي خير مثال على سياسة القمع والإذلال التي أرسى أسسها الإمام « يحيى » . حيث سلط موظفيه على اختلاس الفلاحين باسم الزكاة ، وكان هؤلاء يرسلون المرتزقة ـ بدورهم ـ باسم الكشف على حصوبة الأرض في كل المناطق ، ويتبعهم المخمنون وعساكر العامل ، فيضطر المزارعون لتفادي تقديرات الزكاة الباهظة بالرشوة . كما كان يتم إجبار الفلاح بنقل العلف على البغال والحمير إلى صنعاء ، وفي حال التأخير أو التقصير يسلط عليه الجند . . فيذهبون إلى بيته باسم البقاء حتى يستخلصوا منه المتبقيات . ولا تنتهي الدوامة الطاحنة بين الفلاح والدولة على مدار العام الواحد إلا بعد أن يدفع الفلاح من محاصيله ما يساوي ثلاثة أرباعها .

وقد كان لهذه السياسة التي استنها الإمام « يحيى » مع بداية حكمه آثارها البالغة في تنفير المواطنين ، ودفعهم إلى الاقتناع بأن « الاستقلال » الذي ظلوا يكافحون الاستعمار التركي من أجله لم يغير من واقع الأمر شيئاً . هذا إذا لم يكن « الاستقلال » قد ضاعف حجم المظالم التي كانوا يشكون منها من قبل .

أما أولئك المقاتلون الذين وصل « يحيى » إلى السلطة على رؤوسهم ودمائهم فقد وجدوا أنفسهم كما كانوا بالأمس القريب لا فرق . إذ لم يحقق « يحيى » آمالهم في تحقيق ما ناضلوا من أجله وحسب ، ولكن ظلوا أيضاً يعانون من آثار الخراب الذي أصاب مناطقهم ومنازلهم وأراضيهم الزراعية .

وزاد الطين بلة أنهم أصبحوا أيضاً يعانون من سياسة النظام الجديد كما يعاني منه بقية أبناء الشعب جميعاً . . حيث شجع العمال والطواف والكشاف والجنود المرتزقة على اختلاسهم بشتى الطرق . الأمر الذي لم يسع معه رؤساء القبائل والوجهاء والمفكرون إلا الوقوف في وجهه . وكانت الانتفاضة الأولى ضد الإمام يحيى قام بها الشيخ علي مطلق دورة شيخ همدان رحمه الله حيث قام بإطلاق الرصاص ليلاً على « دار السعادة » التي كان يسكنها الإمام يحيى ، واعتقله الإمام في السجن حتى وفاته . والانتفاضة الثانية وقد اتفق شيخ مشايخ حاشد ناصر بن مبخوت الأحمر مع مشايخ حاشد ، وانضم إليهم بعض الوجهاء

أمثال يحيى شيبان ومحسن شيبان وأبو منصر وغيرهم على الشروع في مقاومة ظلم الإمام . واتفقوا لأجل ذلك أن تبدأ الانتفاضة من حجة ، وتتسع لتشمل المناطق كلها حتى صنعاء .

وزحفت إثر هذا الاتفاق الجيوش الشعبية من حاشد إلى حجة بقيادة الشيخ ناصر بن مبخوت الأحمر ، وناصرهم من الداخل ناصر محسن شيبان ، حتى تمكنوا من احتلال حجة .

وزحف سيف الاسلام « أحمد » النجل الأكبر للامام نحوهم بقوة كبيرة ،وكان من نتائج المعركة ألتي دارت بين الطرفين ، أن انسحبت حاشد وأنصارها إلى « خارق » . ولبث من ثم سيف الإسلام « أحمد » في حجة كأمير للوائها .

وفيما كانت تدور المراسلات بين الامام « يحيى » والشيخ « مبخوت الأحمر » من أجل وضع حد للخلاف بتنفيذ مطالب المناطق الشمالية والشرقية المدمّرة، كان السيف «أحمد» يلعب دوراً في الخفاء، وبتحريض من والده «يحيى» على إجهاض هذه المحاولات، وتبين لحاشد دعم «يحيى» السري لدور ابنه «أحمد»، فقطعت حوارها معه وزحفت مجدداً نحو حجة، وتمكنت أثناء هذا الزحمن احتلال مناطق كثيرة، حتى شارفت على محاصرة حجة نفسها، ودام الصراع عاماً كاملاً، واضطرت حاشد بعد أن أرهقتها التكاليف الباهظة في المقاومة إلى الانسحاب إلى مناطقها.

ومثل هذا الدور الذي عبرت به حاشد عن استيائها من الظلم الذي أنزله بها « يحيى » قامت به ـ وبتفاوت ـ مناطق عديدة في اليمن . ولكن تعمدنا إبراز هذا الدور لكون المواطنين في هذه المناطق لعبوا دوراً لا يستهان به في مقاومة الغزو التركي والذي لم يجن نتائج ثماره في نهاية المطاف سوى الإمام يحيى وحده .

هزيمة ١٩٣٤ :

وعلى العموم فيمكن تلخيص سياسة الإمام « يحيى » التي اتبعها بعد توليه الحكم بالقول إنه كان ينظر إلى الوطن وإلى الشعب كميراث خاص به ورثه عن أحد أجداده ، وأنه ـ لذلك ـ مطلق العنان للتصرف في هذه الملكية كيفما يريد . وبهذه العقلية التي واجه بها مهامُ الحكم تقلص دوره شيئاً فشيئاً وأصبح في نهاية المطاف مجرد جابٍ أو مالكٍ لإقطاعية صغيرة ، والشعب رعاياه العاملون على أرض إقطاعيته الخاصة .

ولهذا السبب تصرف منذ خرج الأتراك . وكأنه وارثهم الشرعي الوحيد ، فجهز

الحملات إلى مختلف المناطق لإخضاعها بـالقوة ، ولجأ ضمن ما لجـأ إليه من أسـاليب الإخضاع بالقوة إلى أسلوب أخذ الرهائن من زعماء المناطق المختلفة ليضمن ولاءهم الدائم له .

وعلى مدى ما يزيد عن اثني عشر عاماً من حكمه ظل يوجه الحملات المختلفة إلى المناطق ، غير ملتفت إلى المهمة الكبيرة التي كانت تنتظره وهي إثبات وجود الدولة الشرعية على المناطق التي ظلت خارج نطاق الدولة المستقلة ، لا في المناطق التي كانت تقع تحت نطاق سلطته الفعلية .

ولئن أثبت من بعد عجزه عن تحقيق إعادة توحيد الأرض اليمنية ، والذي كان لعجزه عن تحقيقها أكبر العواقب على نظام حكمه فيما بعد ، فإن من أهم أسباب هذا العجز إهدار طاقة الشعب والدولة بحروبه العقيمة ضد أبناء الشعب في الشطر المستقل بدون طائل . هذا فضلاً عن أن الآلاف الذين كان يمكن تجنيدهم (في حروبه مع الإنجليـز والأدارسة وآل سعود) من أبناء الشعب الذين خاض بهم الحروب السابقة ضـد الغزو التركي ، وغيرهم ممن كان يمكن تجنيدهم لتوحيد اليمن،قد وجدوا أنفسهم في تعـارض واضح مع سياسة الامام « يحيى » ومصالحه الخاصة . . الأمر الذي ضاعف من إهدار مزيد من قوى الشعب اليمني وطاقته الذاتية في تحقيق أمانيه الوطنيـة في إعادة تـوحيد تـراب أرضه .

إن عقلية ناظر الأوقاف التي وقّع بها الامام « يحيى » إتفاقية صلح « دعان » في عام ١٩١١ م هي العقلية ذاتها التي واجه بها الإمام « يحيى » مهام الحكم بعد الاستقلال في عام ١٩١٨ ، وهي ذات العقلية التي واجه بها أيضاً مهمة استكمال توحيد الأرض اليمنية منذ الأيام الأولى لحكمه وحتى إعلان فشله النهائي في تحقيق هذه المهمة في اتفاقيتي ١٩٣٤ (مع الاستعمار البريطاني ومع آل سعود) .

وأسباب فشله في تحقيق إعادة توحيد الأرض اليمنية لا تخرج بجملتها عن الأسباب الآنفة الذكر لتوقيع صلح دعان وإرساء نظام حكمه الفردي الكهنوتي المتخلف . وبقدر ما كان صلح « دعان » ونظام حكمه عاملين من عوامل ولادة الحركة الوطنيـة اليمنية التي عبرت عن نفسها في السنوات اللاحقة بشكل واسـع وعريض وأدت في أول الأمر عام ١٩٤٨ إلى الاطاحة بيحيى ومن ثم بنظام حكمه في سبتمبر عام ١٩٦٢ م ، كان صلح « دعان » ونظام حكمه أيضاً عاملين أساسيين في فشله بتحقيق الوحدة اليمنية التي لعبت

دورها في بلورة وانضاج ولادة الحركة الوطنية اليمنية بشكل متكامل .

حقيقة أن هناك بعض الملابسات التي أحاطت بصراع « يحيى » مع أعدائه (الانجليز والأدارسة وآل سعود في نهاية الأمر) ولكن حتى هذه الملابسات كانت في أغلبها من صنع « يحيى » نفسه . .

١ ـ فمن جهة : إن نظام « يحيى » شكل عامل تنفير للسكان الآخرين في المحميات وعسير من اليمن ، وجعل هؤلاء السكان يفضلون الأدارسة أو الإنجليز على القبول « بيحيى » ونظام حكمه بل ودفعهم هذا النفور إلى الوقوف إلى جانب هؤلاء في صراعهم مع « يحيى » .

٢ ـ ومن جهة : إن سياسة الإمام « يحيى » الخاصة مع السكان في المحميات وعسير ضاعفت من نفور هؤلاء السكان من نظام يحيى ، وعرفتهم على الجوانب الخافية منه . وقد اتضح الوجه القبيح لهذه السياسة في الممارسات القمعية المتمثلة في إرهاب السكان بالاختطاف وأخذ الرهائن منهم والمظالم الفادحة النازلة بهم . وينطبق هذا بشكل خاص على سكان المحميات التي قام الإمام باحتلالها عام ١٩٢١ وهي الضالع ، والشعيب ، والأجعود والقطيب[١] . الأمر الذي دفع بسكان هذه المناطق إلى الالتجاء إلى الانجليز وطلب يد العون منهم .

ويتضخم قبح هذه السياسة لدى السكان إذا أخذنا بعين الاعتبار سياسة اللين التي كان يتبعها الإنجليز من الجانب الآخر معهم حيث « حرص الانجليز على تفهم الروح القبلية في المحميات وترك الحرية لهم في تنظيم حياتهم الخاصة في تسوية منازعاتهم المحلية ، ما دامت هذه المنازعات لن تخرج عن حدودها المحلية ولن تؤثر على النفوذ البريطاني في هذه الجهات . . ». وكانوا ـ أي الأمراء ـ لا يظنون مقابل هذا بالاعتراف لانجلترا بالجميل والخضوع . أما الإمام فكان يعتبر هذه الجهات ملكاً خاصاً له ولآبائه من قبله ، وبالتالي لا حقَّ لأمرائها فيها إلا إذا أرادوا أن يكونوا موظفين عند الإمام يقدمون « رهائن » دليلاً على ولائهم له ولحكمه ، وهذا ما كان يرفضه هؤلاء الأمراء والشيوخ المتمتعون باستقلالهم الخاص وحياتهم المحدودة المطالب والغايات والتي كانت بريطانيا ترضى لهم هذه الحياة وتحققها لهم »[٢] .

---

(١) الواسعي . تاريخ اليمن ص ٢٦٣ .

(٢) ـ سيد مصطفى سالم . تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٣٢

وإذا كانت هذه هي سياسة الإمام عامة فمن باب أولى أن هذه المناطق التي كان يحاول أن يبسط نفوده عليها ينبغي أن تعامل بشكل خاص ، حتى يكون ذلك دافعاً للتأثير عليها ، لا لتنفيرها .

وللمقارنة فقط فإن الإدريسي الذي عرض عليه الأتراك الدخول في ما يشبه صلحاً معهم كصلح الإمام « يحيى » في «دعان» أثناء الحرب العالمية الأولى ، كان يضع شروطه على الأتراك على النحو التالي :

- الاستقلال الإداري التام تحت سيادة الدولة .
- ألا تتدخل الدولة في شئون موظفي البلاد . . .
- أن تكون الجمارك في الثغور راجعة إلى الامارة الإدريسية والمعاهدات التجارية مع الدول من حقها أيضاً .
- أن تكون الأحكام طبق الشريعة الغراء واللغة الرسمية هي اللغة العربية فقط بحيث لا تعرف لغة سواها في التعليم والقضاء والإدارة وفي المخابرات الرسمية مع الآستانة .
- كل ما ينشأ من المنافع العمومية كالسكك الحديدية والتلغراف في جهة عسير ، يجب أن تكون لمنفعة الإمارة وخاصة بها وخاصة لها[1] .

ومن الطبيعي أن هذه الشروط مختلفة جذرياً عن شروط «يحيى» التي وضعها ووقع عليها . . وبمقدار الفارق بين شروط الاثنين تتضح الفروق العملية بين سياستهما ، وبالتالي في نظر الشعب لهما .

٣ ـ ومن جهة : إذا تتبعنا الخطوط العامة لموقف « يحيى » من قضيتي عسير والشطر الجنوبي المحتل منذ توقيع اتفاقية صلح دعان ١٩١١ وحتى توقيع معاهدتي ١٩٣٤ مع كل من بريطانيا ومع آل سعود فإننا نجد بأن جزءاً كبيراً من أسباب فشل « يحيى » راجع مباشرة الى « يحيى » نفسه . . وذلك بسبب تردده وأخطائه السياسية في تعامله مع خصومه وفي مواقفه التي اتخذها ، هذا فضلاً عن إضاعته للعديد من الفرص النادرة التي لو استفاد منها لاستطاع بالرغم من كل العوامل الأخرى تغيير مجرى النتائج النهائية بشكل آخر مختلف على الأقل .

---

(١) المنار . نقلا عن سيد مصطفى سالم تكوين اليمن الحديث .

وبإمكان المتتبع لموقف « يحيى » من هاتين القضيتين التوصل إلى الاقتناع في أقل الأحوال بأن « يحيى » لم يولها حقهما من الأهمية المستحقة . هذا طبعا على فرض أن نواياه إزاءهما كانت جدية وإلا فإن تخاذله وإصراره على فرض العزلة على نفسه ولجوءه إلى السياسة التي اتبعها ضد شعبه تبرهن بما لا يدع مجالاً للشك على زيف ادعاءاته ، وتثبت أيضاً بأن أقصى مطامحه لم تكن تتجاوز المحافظة على ما كان يقع تحت سلطته من المناطق التي ورثها من الاستعمار التركي ليس إلا .

وحتى يدرك القارئ مدى مسئولية الإمام « يحيى » المباشرة في ضياع هذه المناطق ودوره في الإسهام بهزيمة حرب ١٩٣٤ سنقتصر فقط على ذكر الخطوط العامة لموقفه من عسير والمحميات ، منذ غدا يطرح من قبل الأتراك كمرشح لوراثتهم في حكم اليمن بعد اتفاقية ١٩١١ وحتى توقيع اتفاقيتي ١٩٣٤ .

بدأ الإدريسي (محمد علي بن أحمد) دعوته السياسية في عام ١٩٠٧ في عسير مستغلاً الأحوال المعيشية التي كان يعاني منها السكان وسوء الإدارة العثمانية ، ولم يلتفت إليه أحد . . بما في ذلك العثمانيون الذين « اعتبروه أحد رجال الدين العديدين أو المتصوفين الذين سرعان ما تنطفيء نجومهم[1] ، وتجاهله الشريف حسين واعتبره « حديث نعمة » سينتهي سريعاً[2] . ويعود الفضل إلى الإمام « يحيى » في إشهاره وتعضيد موقفه ، حيث « اهتم بأمره كثيراً » ، وقام بالتحالف معه ، وذلك لحماية مؤخرته عندما يضطر الإمام إلى مهاجمة الأتراك في صنعاء .

وكان الإمام « يحيى » يظن بأن هذا التحالف لمصلحته شخصياً ولمجرد الضغط به على الأتراك حتى يجبرهم على الاعتراف بمطالبه التي تحققت لاحقاً في صلح دعان . . من دون أن يضع في الاعتبار بأن هذا التحالف قد شكل الأساس الذي استند عليه الادريسي ، وأن سكان مناطق عسير قد اعتبروا التقاء الطرفين (يحيى والإدريسي) دعوة مباشرة لهم في المشاركة بثورة شعبية واسعة ضد الغزاة الأتراك .

ومن سوء حظ الامام يحيى أن حليفه ـ وخصمه لاحقاً ـ لم يكن غِرّاً ، كما قد كان يظن ، فيسهل له كسر شوكته عند الضرورة ، بل كان ذا ثقافة واسعة ومقدرة إدارية ،

---

(١) سيد مصطفى سالم (المرجع السابق) ص ٨٩

(٢) سيد مصطفى سالم (المرجع السابق) ص ١٢٣

وأكثر معرفة والتصاقاً بالعالم حوله ، وبما لا يقاس ، من الإمام يحيى نفسه ، وساعده على تقوية العلاقة بأتباعه معرفته بفهم الروح اليمنية عموماً وأوضاع منطقة عسير خصوصاً فعمل على إعطاء دعوته ـ إلى جانب الطابع الديني ـ طابعاً حياتياً تمثل برفع بعض الشعارات والمطالب المستقاة من واقع احتياجاتهم الملموسة . (راجع المطالب التي تقدم بها للصلح مع الأتراك ، المذكورة في فقرة سابقة للمثال فقط) .

وحين وقّع الإمام « يحيى » على صلح دعان ، كان مضمونه الضحل ونقاط التسوية التي قبل بها الإمام يحيى ، كافية لكي تظهر الإدريسي في عيون أتباعه ـ إن لم يكن في عيون اليمنيين جميعاً ـ بمظهر القائد الأشد حرصاً على الشعب من يحيى . وساعده على ذلك أن هذه الإتفاقية قد أبرزت يحيى كممثل لشخصه وليس كمفاوض باسم الشعب الواحد . . الأمر الذي أعطى بالمقابل للإدريسي المسوغ لكي يبدو أمام سكان عسير وتهامة كممثل لهم ويقبلون هم بذلك . . خصوصاً بعد أن تخلى يحيى عنهم بالصورة التي تمَّ له التخلي بها عنهم .

ولذا فقد ازدادت شعبيته ـ على نحو ما سبق القول ـ واتصل به العديدون من أتباع يحيى ، وسارع العلماء وزعماء القبائل بنقض مبايعتهم ليحيى ومد أيديهم إليه لمبايعته ، بل وبإبدائها الموافقة على إرسال رهائنهم إليه ، كما فعل ـ أو حاول أن يفعل ـ بعض زعماء حاشد كالشيخ ناصر بن مبخوت الأحمر .

وتعتبر الفترة ما بين توقيع هذه الإتفاقية وقيام الحرب العالمية الأولى ١٩١١ ـ ١٩١٤ فترة بناء الدولة الإدريسية ، حيث استغل تحالف يحيى مع الأتراك فتحالف بدوره مع إيطاليا فمدته بالمعونات والأسلحة في بادىء الأمر ، ثم مع بريطانيا ، ولم تنتهِ الحرب العالمية عام ١٩١٨ إلا وقد أصبح قوة يحسب لها « يحيى » ألف حساب عند استلامه للحكم .

وفيما كان « يحيى » يراهن في تحالفه مع الأتراك على العديد من الحسابات السياسية التي كان من بينها أن يقوم الأتراك باقتلاع الإدريسي ، فيتسلم الحكم خالياً من كل الصعاب كان الإنجليز يخططون لكي يلهو حاكم اليمن الجديد عن المحميات بتعقيد مشكلة عسير أكثر فأكثر حتى يكفوا أنفسهم العبء مستقبلاً عن متاعبه المحتملة في المطالبة بالمحميات .

ووجد يحيى نفسه مدفوعاً بقوة التحالف الثنائية بين عدويه (الأدارسة والانجليز)

للتقرب من الإنجليز . . فلعل هذا التقرب يحسن من أوضاعه ويتغاضى عنه الإنجليز إذا اختار الطريق الصعب في مواجهة الأدارسة . وعبر عن تقربه بشكل ودي للغاية فرفض دعوة حلفائه الأتراك للدخول معهم في الحرب ضد الانجليز ، تحت مبرر حياده التام في الحرب ، ثم بعد أن يئس الأتراك منه ضاعف من تعبيره الودي هذا بعد انتهاء الحرب بالرفض التام والمطلق لكي يتسلـم من القائد التركي سعيد باشا المناطق - الجنوبية - التي كان يحتلها حتى لحج . ولكن من دون مبرر واضح هذه المرة !! مع أن الأمر لا يكلفه شيئاً .

هذه الخيانة الوطنية التاريخية التي لا تغتفر كافأه الإنجليز عليها باحتلال مدينة الحديدة في عام ١٩١٨ ، وذلك تحت مبرر أن القوات التركية في اليمن تباطأت عن تسليم نفسها إلى الإنجليز . . بموجب اتفاقية وقف الحرب الموقعة مع الأتراك . وحقيقة الأمر أن بريطانيا بعد أن أدركت تخاذل « يحيى » حاولت جره أكثر فأكثر ، مستهدفةً من وراء احتلال الحديدة التي يعتبرها الإمام « يحيى » متنفسه الحيوي ، ورقة ضغط لتضمن بها وقف مطالبته في المستقبل بالمحميات .

ومع أن بريطانيا كانت تدرك جيداً أن يحيى لو كان يريد الدخول إلى المحميات لدخلها حين عرضت عليه من قبل الأتراك ، إلا أنها أرادت بهذه الخطوة أن تضمن بشكل كافٍ أية إحراجات محتملة قد يوقعها بها « يحيى » أمام حلفائها حكام هذه المناطق التي كان يربطها بهم معاهدات حماية . . علماً أن مصالحها في هذه المناطق كانت مقصورة فقط بكونها - أي المحميات - تشكل حاجزاً بريّاً على مستعمرة عدن ذات الأهمية الإستراتيجية لبريطانيا . أي أن طبيعة مصالحها فيها ليست من الأهمية القصوى حتى تدفعها - لا سيما في ظل أوضاعها الحرجة بسبب الحرب - الى تحمل تكاليف حماية إضافية ليست موضوعة في خططها ولا في حسبانها تماماً . ثم لماذا تضع نفسها في إحراج محتمل أمام حلفائها الذين يقدمون لها كل ما تريد بحسب معاهداتها معهم مقابل مساعدات مالية سنوية محدودة لهم ، ما دام في إمكان الخطوة التي أقدمت عليها أن تحقق لها الضمانات التي تريدها ؟

وكرد فعل من قبل الإمام « يحيى » على عدم وفاء بريطانيا له أقدم على احتلال بعض المناطق الحدودية من المحميات في عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ فما كان من بريطانيا غير تسليم الحديدة للأدارسة بالمقابل .

وعلى امتداد الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٢٦ كانت دولة الأدارسة قد بدأت تتضعضع داخلياً بسبب الخلافات العائلية بعد وفاة مؤسس دولتهم عام ١٩٢٣ ، فتعرضت عسير أثناء هذه الفترة لهجوم الحجازيين في بعض جهات الشمال ، واستغل الإمام يحيى الفرصة في عام ١٩٢٦ بعد استفحال الخلاف بين الأدارسة واتخاذه طابعاً عنيفاً فاحتل الحديدة وبقية المناطق التهامية وتوغل حتى أصبح يهدد معاقلهم الرئيسية في عسير نفسها . الأمر الذي دفع محسن الادريسي الذي كان قد تسلم الحكم من أخيه علي ، الى الموافقة على أن تعلن عسير كجزء من مملكة الإمام يحيى مقابل أن يصبح هو حاكماً من قبله .

وأغرته الانتصارات التي حققها « يحيى » في تهامة فرفض هذا العرض الجاهز الذي لم يكن يساويه سوى العرض الجاهز الآخر الذي قدمه سعيد باشا من قبل للدخول إلى لحج ، وطلب من الأدارسة مغادرة اليمن كلية ، مما اضطر حسن الادريسي الى طلب الحماية من آل سعود .

ووقعت اتفاقية حماية بين حسن الإدريسي وعبد العزيز آل سعود فأرسل عبد العزيز منها صورة إلى الامام يحيى ، وبعد تردد أصدر الإمام يحيى الأوامر إلى قواته بالتوقف عن الزحف في عسير ، مضيعاً نفس الفرصة السابقة المضاعة في المحميات .

وقد ظلت بريطانيا تماطل في دخول المفاوضات مع الإمام يحيى ، وبدأتها فعلاً عام ١٩٢٦ بدون نتيجة . واستغلت انشغال يحيى في التفاوض مع آل سعود حول عسير في عام ١٩٢٨ فوجهت إليه الانذارات بالخروج من المناطق التي احتلها في عام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ من المحميات . ولما رفض قامت بضرب العديد من المدن اليمنية بطائراتها . وإزاء الضربات المتلاحقة التي تعرضت لها قواته انسحب عن كل المناطق التي احتلها تقريباً .

وعلى امتداد المفاوضات بين الإمام يحيى وآل سعود منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣٤ مرت هذه الفترة بالعديد من التطورات وتوقيع الاتفاقات المرحلية بين الطرفين . والظاهرة البارزة على هذه المفاوضات عبر مراحلها المختلفة أنها كانت تعني على الدوام معنيين مختلفين لدى كل من الطرفين . . كان معناها العام لدى « يحيى » هو التجميد المطلق للمشكلة القائمة ، ربما على أمل أن يأذن الله له بمخرج من أوضاعه العامة التي تزداد سوءاً ، وكان معناها لدى الطرف الآخر محدوداً بطبيعة ظرف الهدف القائم ، حتى إذا انتهى هذا الظرف تجددت المفاوضات لتحقيق خطوة أخرى . وبعد أن وجد هذا الطرف بأن سلسلة الخطوات المرحلية تم له تحقيقها . . وأهمها انتهاء الأدارسة التام كطرف أول معني بالقضية وتحول آل

سعود إلى طرف أول مباشر فيها ، بعد الإجهاز كلية على دولة الأدارسة وفرارهم إلى الإمام يحيى ، وتغلبهم على كافة المشاكل التي كانت تواجههم سواء داخل عسير أو مع الإنجليز أو مشاكلهم الداخلية الخاصة ، وبعد أن تمكنوا من إعداد جيشهم وتسليحه بل وإعداد حتى خطة الحرب قاموا ومن طرفهم بإعلان الحرب في ٥ أبريل ١٩٣٤ . وسارت الحرب خلافاً لكل التوقعات المرتقبة في اتجاه الحسم الأكيد لصالح السعودية منذ الأيام الأولى للحرب

وكتحصيل حاصل وقعت اتفاقية الطائف في ١٩ مايو عام ١٩٣٤ ، بعد أن حققت الحرب كل أهدافها ، بل وما لم يكن محسوباً في أهدافها مطلقاً ولا متوقعاً . وقد جاءت هذه الاتفاقية امتداداً لاتفاقية ١١ فبراير من نفس العام المعقودة مع بريطانيا . . والتي كانت هي الأخرى قد حسمت في عام ١٩٢٧ بعد إخراج جيوش يحيى من المحميات بواسطة القوة . ولكن المفاوضات بشأنها لم تتوصل إلى أية نتيجة . وفي هذا العام وبعد أن كانت نذر الحرب اليمنية السعودية على الأبواب استغلت بريطانيا أوضاع الامام « يحيى » وطلبت عقد معاهدة معه فوافق من دون تردد ووقعت الاتفاقية المذكورة في التاريخ المذكور .

٤ ـ ومن جهة : إن الحديث عن سياسة يحيى ونظام حكمه وأسباب عجزه عن تحقيق وحدة اليمن لا بد أن يقترن بالضرورة بالحديث عن سياسته الخارجية . . لأنها جزء من سياسته عموماً ، ولأنها أثرت بقدر كبير على تطور الأوضاع في الاتجاه الذي تطورت به .

وقد حرص «يحيى» منذ أوائل حكمه وعلى امتداد سنوات حكمه أن يفرض عزلة مطلقة على اليمن باسم المحافظة على استقلالها نظرياً، والحفاظ على نظام حكمه عملياً.

وبرغم حرصه الشديد على فرض سياسة العزلة التامة إلا أنه كان يجد نفسه مضطرّاً عند اشتداد الظروف الخانقة عليه بالتفكير الى مد أنظاره إلى الخارج فلعله يجد في ذلك شفاءً لأمراض نظامه التي لا تكاد تحصى . وكان حين يفكر بهذه القضية يجد نفسه مشدوداً إلى تفكيره الجوهري والثابت ببقاء اليمن معزولة قدر الإمكان .

والمرات التي اقتحمته الشجاعة وفكر بالاتصال بالعالم كانت عند توقيعه اتفاقية الصداقة الإيطالية ـ اليمنية في بادىء الأمر (١٩٢٦) والإتفاقية السوفياتية ـ اليمنية (١٩٢٨) . . ثم الهولندية (١٩٣٥) فالإثيوبية (١٩٣٥) فالفرنسية (١٩٣٦) فالبلجيكية (١٩٣٦) .

وما يهمنا هنا هو الاتفاقية الأولى بشكل خاص . . حيث قرر الإمام يحيى وبعد تردد طويل وترغيب لا حدّ له من قبل الطليان أن يوقع اتفاقيته الأولى التي لا تعني شيئاً في حقيقة الأمر سوى برتكول تجاري بسيط لم تستفد منه اليمن شيئاً قدر استفادته الشخصية منه .

هذه الاتفاقية كان يعول عليها كثيراً ويعتبرها الخلاص العظيم لما كان يعانيه من المآزق التي وقع بها وهو محاط بالأدارسة من جهة والاستعمار البريطاني من جهة وآماله في اقتلاع شوكة هذين العدوين المحيطين به من جهة ثالثة . كان يعتقد أن « الطليان » سيعطونه كل ما يريد مقابل « لا شيء » وقد أُصيب بخيبة كبيرة لأنه لم يحقق الأحلام الكبيرة التي كان يعلقها من ورائها . بل كان ضررها ـ وهذا هو الذي يعنينا ـ أبلغ بما لا يقاس من نفعها .

فتحت طائلة الأوهام التي ركبته من وصول الوفد الإيطالي إلى صنعاء برئاسة (غاسباريني) حاكم اريتريا وتوقيعه المعاهدة معه في ٢ سبتمبر ١٩٢٦ رفض القبول بتسليم الإدريسي بالاعتراف به سيداً على عسير لقاء تعيينه حاكماً على هذا الإقليم، حيث كان يظن أن الطليان قادرون على أن يصنعوا له المعجزات ، وأنه سيتمكن لذلك من دحر الادريسي وإلى الأبد .

وبسبب هذه الاتفاقية كان يتصور بأنه قادر على فرض ما يريد على بريطانيا . . فركب رأسه بالتالي بالمفاوضات التي كانت جارية معها في العام ذاته (١٩٢٦) من دون أي سند فعلي يستند عليه . بل إنه من جراء مخاوف بريطانيا من هذه الاتفاقية قامت (بريطانيا) باستغلال الظروف التي أخذت تتعقد (مع آل سعود) وضربت المدن اليمنية في عام ١٩٢٨ فاضطرته الى التخلي عن كل شيء .

وعلى العموم فإن هذه الاتفاقية أوغيرها من الاتفاقيات التي عقدها يحيى كان ينظر لها ـ كما يقول سيد مصطفى ـ بلا مبالاة وكوسيلة لحل مشاكله وتدعيم مركزه دون أن يؤمن بفوائدها الأخرى في تطوير بلاده .

وغير المواقف الخاطئة التي وقع فيها يحيى مع خصومه بسبب هذه الاتفاقية وغير التقديرات المبالغ بها من قبل الإنجليز لها أثارت أيضاً هذه الاتفاقية اهتماماً وجدلاً واسعين على الصعيد العربي والدولي ، تمثل بشكل خاص في تناول الصحافة العربية والعالمية لها من زوايا تحليلية وتقييمية مختلفة .

وقد امتدت هذه الضجة إلى داخل اليمن نفسها ، فأثار الاهتمام العربي ـ الخاص ـ

سها مخاوف لا حصر لها لدى العديدين داخلياً . ولئن بدأت هذه المخاوف على أشدها ، من قبل صف واسع ممن يمكن تصنيفهم بالمحافظين الذين كانوا يبدون مخاوفهم ورفضهم لها لأسباب دينية بحتة ، فان الغالبية العظمى من اليمنيين ولا سيما المتنورين منهم كانوا يعبرون عن مخاوفهم منها لأسباب أخرى مختلفة . إذ يعتبرونها تشكل خطراً حقيقياً على الاستقلال الوطني وتخوفهم نابع من وعيهم لطبيعة الأوضاع التي كانت تنحدر دوماً إلى ما هو أسوأ .

وفي ظل ظروف من نوع الظروف التي كانت قائمة يغدو التخوف على الاستقلال الوطني أمراً مشروعاً تماماً بل يغدو مهمة كل وطني غيور . . خصوصاً وأن النظام المهلهل القائم لا يقوى في ظل دخوله في علاقات من هذا القبيل مع قوى أجنبية على ضمان قضية الاستقلال الوطني . والأشد خطورة من ذلك أن دخوله في علاقات مع قوى أجنبية قد تكون مدعاة لتورطه أكثر فأكثر معها .

نشأة الحركة الوطنية

ظهور الحركة الوطنية :

وقد شكلت جملة العوامل والملابسات السابقة مع عوامل الضعف الناجمة عن طبيعة نظام الامام يحيى وسياسته الداخلية هزيمة عام ١٩٣٤ التي أحدثت ـ كما يقول الزبيري ـ هزة شديدة في حياة اليمن وكشفت عن مساوىء الحكم المتوكلي وأزاحت الستار عن حقيقة موقف الشعب من هذا الحكم ، وانطلقت الصحف العربية تهاجم الإمام يحيى وسياسته ، وتسلط على الحكم الإمامي أضواء النقد اللاذع .

بل وإلى هذه الهزيمة بالذات يعود السبب الرئيسي المباشر لنشوء الحركة الوطنية اليمنية ـ في رأي الزبيري ـ لأنها أزاحت الستار عن المأساة التي كانت تعانيها جماهير القبائل والمزارعين الكادحين من أبناء الشعب في تهامة وغيرها ، ولكن كانت تفصل بين المأساة وطبقة المدنيين المتنورين حواجز حديدية من الضلال والجهل فجاءت الحرب الإمامية السعودية والتي سماها اليمنيون بحرب الانسحاب فحطمت هذه الحواجز وانكشفت المأساة وكان فيها بذور فكر الأحرار .

وبتعبير آخر ، فإن هزيمة ١٩٣٤ ، وإن كانت عاملاً من العوامل الرئيسية لنشوء الحركة الوطنية ، إلا أنها تتميز عن بقية العوامل الأخرى بكونها العامل الأكثر حسماً في بلورة الوعي الوطني وفي إعطائه بعداً واتجاهاً جديداً .

وفي الحقيقة إن أهمية هزيمة ١٩٣٤ بين بقية عوامل نشوء الحركة الوطنية الأخرى ترجع في جزء كبير إلى موقعها في السياق التاريخي للأحداث المترابطة والمتسلسلة منذ توقيع اتفاقية دعان في عام ١٩١١ وعلى امتداد تطور هذه الأحداث حتى عام ١٩٣٤ .

وقد رأينا أن جذور الوعي الوطني قد تمثلت بادىء ذي بدء في الخيبة المريرة التي أصابت العديد من فئات الشعب التي ناضلت ضد الغزو التركي تحت قيادة الامام يحيى ، ثم خيب آمالها بعد توقيعه اتفاقية صلح دعان بتخليه عن المضامين الوطنية لمقاومتها وتحويلها إلى مجرد مطالب شخصية محدودة لصالحه الشخصي فقط.

ثم اتسعت دائرة هذا الوعي حين شرع بتطبيق الأسس النظرية لنظام حكمه التي خططتها وأقرها في « دعان » ، بعد توليه الحكم في عام ١٩١٨ . ولم يكتفِ بالتنكر للوعود والأحلام التي كان يمّي بها الشعب والذي حارب به للوصول الى الحكم ، وإنما تعمد أن يمارس في سياسته وفي إقامة نظام حكمه ممارسة مناقضة تماماً لما قبل وصوله إلى الحكم . . الأمر الذي ترتب عليه أن تصطبغ المرحلة ما بين ١٩١٨ - ١٩٣٠ بطابع العنف في رفض الشعب للنظام من جهة وفي العنف المضاد من قبل النظام لاخضاع الشعب لسيطرته من جهة أخرى . وقد عبر الشعب عن رفضه بالخروج عن طاعة السلطة في العديد من المناطق ، وبعدم الانصياع للدخول تحت سلطتها في مناطق أخرى لحفاظه على أوضاعه المهددة بالانهيار .

من هنا يمكن القول إن الاتفاقية اليحيوية - الإيطالية لعبت دوراً مزدوجاً في خلق بذور الحس الوطني . دور غير مباشر . . متمثل في تقدير « يحيى » المبالغ فيه لها ، والذي كان سبباً من الأسباب التي أدت الى اتفاقيتي عام ١٩٣٤ اللتين شكلتا عاملاً هاماً من عوامل تصدع نظام يحيى وولادة الحركة الوطنية اليمنية . ودور مباشر تمثل في استنفار قطاع واسع من المتنورين الوطنيين الذين رأوا فيها خطراً يهدد الاستقلال الوطني فانبروا للتصدي له من خلال عملية تصدٍّ أوسع للنظام القائم .

الانتفاضة الثالثة :

وبحسب ما هو معروف فإن مقاومة الزرانيق للانضواء تحت السلطة الإمامية لم تخمد إلا في أوائل عام ١٩٣٠ ، فإذا اعتبرت بأنها آخر المناطق التي أخضعها النظام لسلطته من مناطق الشطر المستقل ، فهذا يعني أن يحيى لم يفرض سيطرته التامة على المناطق التي أخلاها له الأتراك، وشكل منها دولته المسماة «المملكة المتوكلية اليمنية» سوى في التاريخ المذكور. وبذلك قد قضى ما يقارب أو يزيد عن اثني عشر عاماً من حكمه قبل أن يتمكن تماماً من فرض سيطرته على مناطق الشطر المستقل من اليمن.

---

(١) محمد محمود الزبيري ص ٦٦ (ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات) .

وإذا استثنينا النظام البائس الذي قام « يحيى » بارسائه طوال هذه الفترة ، وتخريبه المتعمد للأجهزة الادارية والفنية التي خلفها له الأتراك ، فعمليّاً لم ينجز « يحيى » شيئاً من المهام التي كانت تنتظره كحاكم ، وأول مهمة كان يعد نفسه لها بعد أن مدَّ سلطته على مناطق الشطر المستقل هي : إعادة توحيد الأرض اليمنية .

غير أنه ما إن أفرغ نفسه للبدء بهذه المهمة حتى كان قد أفلتت من يده عملياً فرصته في تحرير الجنوب المحتل . لأن الاتفاقية التي وقعها مع بريطانيا في أوائل عام ١٩٣٤ كانت تعتبر فقط مجرد تحصيل حاصل . وإلا فإن الأمور كانت محسومة عملياً مع بريطانيا منذ أحداث ١٩٢٩ ، وظلت مجمدة حتى عام ١٩٣٤ ، حين وقع « يحيى » على اتفاقيته مع بريطانيا في هذا العام تحت مبرر الظروف الاستثنائية لاستعادة عسير . وحين نقرأ البند السابع من الاتفاقية الذي ينص على تحديد زمن ـ أو عمر ـ الاتفاقية بأربعين عاماً ، وينص مضمون الاتفاقية عموماً على تجميد أوضاع الحدود القائمة كما هي ، ندرك معنى القول بأنه أضاع فرصته في استعادة المناطق المذكورة .

أما بالنسبة لعسير فقد ذهبت استعداداته هباءً بعد حرب ١٩٣٤ المذكورة . وبذلك فإن أولى المهامّ الحقيقية التي كان يعد « يحيى » نفسه من أجل تحقيقها قد تلاشت وأصابه إزاءها الكساح ، وليس الفشل الذريع .

إذاً ماذا يعني القول بأن هزيمة حرب ١٩٣٤ قد شكلت انعطافاً في تاريخ الحركة الوطنية ، أو كان فيها بذور فكر الأصرار على حد تعبير الزبيري؟

يمكن القول إن هزيمة ١٩٣٤ تستمد أهميتها في تاريخ الحركة الوطنية من كونها ـ أي الهزيمة ـ قد أعلنت عن وصول النظام الإمامي إلى طريق مسدود ، وأن الإعلان الرسمي عن هذه النتيجة أعطى بالمقابل المبرر للفئات الوطنية المتنورة بالبدء في البحث عن بديل آخر للنظام القائم . . فكان هذا البديل هو بواكير المعارضة الوطنية المتنورة التي ولدت ـ أوليّاً ـ مع المرارة المباشرة للهزيمة ، ثم اتسعت بعد سنوات قليلة لتشكل الحركة الوطنية التي تطورت وتطورت واكتسحت في مجراها الإمام « يحيى » في بادىء الأمر في عام ١٩٤٨ ثم نظامه الإمامي في سبتمبر عام ١٩٦٢ .

ومن جهة يمكن القول إن النظام الإمامي الذي ولد نظرياً في دعان ١٩١١ وعملياً في ١٩١٨ قد ولد وفي أحشائه بذور فنائه ، وأن هذه البذور قد أخذت تنمو مع نمو النظام وتسايره خطوة بخطوة . فبدأت بصورة خيبة ظن بيحيى في دعان ، ثم تطورت إلى

« سخط » على النظام من جراء الإجراءات الظالمة التي اسنها وهو يرسي دعائمه في السنوات الأولى حتى إذا ما استكمل قواه في مطالع الثلاثينات كان قد استكمل بالمقابل مقومات فنائه

وحين حاول هذا النظام أن يخترق قوانينه الخاصة ويتطلع إلى تجديد ذاته الهرمه بالقفز على حبال « الوحده اليمنية » التي كان يمكن أن يجد فيها شفاءً لأمراضه التاريخية المزمنة فيما لو أفلح في تحقيقها فعلاً ، بدا وكأنه يحاول القفز من ظهر هاوية . فسقط وتعرى بالصورة المزرية التي تعرى بها أمام العالم . وهذا الذي يفسر هزيمته التي بدت على شكل فضيحة مأساوية . التقى القاضي الزبيري بخطيب الجامع محمد قاسم أبو طالب واتفقا على النضال ضد الطغيان بأسلوب الخطابة في الجامع فخطب الزبيري بعد انتهاء الصلاة خطاباً هاجم فيه الطغيان الإمامي بوجود الإمام ، وفي الجمعة الثانية خطب أبو طالب في نفس الموضوع وأمر الإمام باعتقالهما في سجن الأهنوم .

وبالخاتمة الفجة التي اختارها النظام لنفسه بدأ تأرجحه التدريجي للزوال ، وبدأت البذور السابقة التي كانت قد بدأت تتكامل في داخله تتفتح بالمقابل تدريجياً وتعلن عن ولادتها النوعية الجديدة التي اختلفت في أسلوبها وممارساتها عن أساليب وممارسات الرفض في السنوات السابقة .

وتعتبر الفترة ما بين ١٩٣٤ ـ ١٩٤٤ وهو العام الذي أسس فيه حزب الأحرار اليمنيين في عدن ، بعد هروب أبي الأحرار الشاعر محمد محمود الزبيري والأستاذ أحمد محمد نعمان ورفقتهما إلى عدن ، هي فترة المخاض التاريخي لولادة الحركة الوطنية اليمنية .

وعلى الرغم من أن هذه الفترة لا تتجاوز من الناحية الزمنية عشر سنوات إلا أن هذه الفترة ازدحمت بالعديد من الأحداث التي كانت بمثابة التحولات في تاريخ اليمن الحديث .

والذين أرخوا للحركة الوطنية تناولوا المظاهر المختلفة لحركة التحول التي أخذت تسود الساحة اليمنية خلال هذه الفترة ، سواء على شكل تجمعات وطنية ذات طابع أدبي وتنظيمي أو على شكل نقد علني للأوضاع بواسطة الوعظ الديني والمناشير والقصائد الشعرية ، أو على شكل كتابات صحفية في الداخل والخارج ، مثلت مجلة الحكمة ذروتها .

وبشكل خاص ستتطرق إلى البعثات اليمنية إلى العراق والبعثة العراقية الى اليمن ، باعتبار أن هذه البعثات قد لعبت دوراً أساسياً في إنعاش المد الوطني أولاً وفي نشوء التنظيم العسكري والمدني لثورة ١٩٤٨ في فترة لاحقة ثانياً .

البعثات اليمنية إلى العراق والبعثة العسكرية العراقية إلى اليمن وآثارها :

أثارت المطامع الإيطالية المشبوهة على اليمن مخاوف عربية واسعة من أن تقع اليمن بيد الاستعمار الإيطالي . وكانت العراق من أكثر الدول العربية خوفاً على اليمن ، وبادرت لذلك منذ فترة مبكرة بإبداء نصحها للامام يحيى بالتيقظ للمخاطر التي تتربص باليمن ، لكن الإمام لم يلتفت لهذا النصح .

ويبدو أن هزيمة حرب ١٩٣٤ قد دفعت في بعض جوانبها إلى مضاعفة خيبة الإمام يحيى بأصدقائه الطليان الذين كان يعول عليهم في تزويده بالأسلحة الكافية وأن يعضدوه ضد أعدائه بل والأكثر من ذلك فإن البوارج الإيطالية قامت ببعض الاستعراضات على السواحل اليمنية أثناء الحرب ، ورابطت على ميناء الحديدة جنباً إلى جنب مع البوارج البريطانية . . مما أثار حفيظة الإمام يحيى وهواجسه إزاء أصدقائه ، إلى الحد الذي بدأ يعيد حساباته ، ويأخذ النصائح العراقية على محمل الجد . وكان تلكؤه عن تجديد الاتفاقية مع إيطاليا عند انتهائها في عام ١٩٣٦ ، وتجديدها من ثم متأخراً في عام ١٩٣٧ ، دليلاً على إعادة نظره في حساباته القديمة .

وبسبب العزلة التي كان يعانيها الإمام « يحيى » وشعوره بضرورة تقوية أوضاعه بدأ بعد الهزيمة يبحث له عن أصدقاء جدد يتقوى بهم ، فلم يجد غير العراق الذي كان يعد حينذاك الدولة العربية الوحيدة التي تملك جيشاً قوياً ومسلحاً بأسلحة حديثة . هذا فضلاً عن أن العراق كان قد حاول مراراً مد يد العون إلى اليمن ، وكان الإمام « يحيى » يرفض قبول العون .

وبمقابل رفض الإمام « يحيى » لتجديد الإتفاقية مع إيطاليا في عام ١٩٣٦ وافق على إرسال بعثة عسكرية يمنية إلى العراق في نفس العام . كما وافق بعد أشهر قليلةعلىإرسال بعثة عسكرية يمنية أخرى ، وبعثة ثالثة مدنية .

وتتألف البعثة العسكرية الأولى من كل من :

١ ـ الاستاذ / محيي الدين العنسي	رئيساً للبعثة
٢ ـ الطالب / محمد عبد الخالق حجر	عضواً
٣ ـ الطالب أحمد إسحاق	عضواً
٤ ـ الطالب عبد الله السلال	عضواً

٥ ـ الطالب محمد الريدي	عضواً
٧ ـ الطالب أحمد طاهر	عضواً
٨ ـ الطالب حسن العمري	عضواً
٩ ـ الطالب محمد صالح العلفي	عضواً
١٠ ـ الطالب محمد عامر	عضواً
١١ ـ الطالب أحمد المروني	عضواً

وتتألف البعثة العسكرية الثانية مى كل من :

١ ـ الطالب حمود الجائفي
٢ ـ الطالب احمد الثلايا
٣ ـ الطالب سلام الرازحي
٤ ـ الطالب أحمد الحيمي
٥ ـ الطالب محمد عبد الولي

وتتألف البعثة المدنية من :

١ ـ الطالب زيد عنان
٢ ـ الطالب أحمد حورش
٣ ـ الطالب علي الآنسي
٤ ـ الطالب علي رجاء .

وكتتويج للعلاقة التي أخذت تتقوى مع العراق وافق الإمام يحيى على وصول بعثة عسكرية عراقية لتدريب الجيش اليمني ، فوصلت البعثة في عام ١٩٤٠ إلى صنعاء وكانت مكونة من :

١ ـ العقيد إسماعيل صفوت	رئيساً للبعثة
٢ ـ المقدم محمد حسن	معلماً للجيش الدفاعي
٣ ـ الرئيس جمال جميل	معلماً للمدفعية
٤ ـ الرئيس عبد القادر الناظمي	معلماً للإشارة
٥ ـ الملازم سيف الدين	معلماً للكلية الحربية

هذا فضلاً عن مجموعة من صف الضباط توزعوا بحسب الاختصاصات .

وقد كان لعودة أعضاء البعثتين العسكريتين من العراق في عام ١٩٣٨ والبعثة المدنية في عام ١٩٣٩ أثره الكبير على الحياة الراكدة في اليمن . . فقد عاد أعضاء هذه البعثات وهم يحملون الأفكار العصرية الحديثة ، فأخذوا يذيعون أفكارهم على الناس وينقلون إليهم مشاهداتهم وانطباعاتهم التي شاهدوها في الخارج ، ويعقدون المقارنات لهم بين ما رأوه وما هو واقع في اليمن .

وقد شكل هؤلاء الشباب العائدون مَعْلَماً من المعالم البارزة في مرحلة تأسيس الحركة الوطنية . ولا ينحصر دورهم على نقل مشاهداتهم وانطاباعاتهم المخالفة كلية لما كان واقعاً في أواخر الثلاثينات في اليمن وحسب ، ولكن أخذ هؤلاء الشباب أيضاً يوجهون حملاتهم العنيفة إلى النظام الإمامي الفاسد ويصورونه أبشع التصوير .

وأول من ظهر على ساحة الحركة الوطنية من هؤلاء المشير عبدالله السلال والفريق حسن العمري والملازم أحمد المروني والملازم محمد الريدي والملازم أحمد الثلايا واللواء حمود الجائفي والمرحوم سلام الرازحي .

وامتد أثر هؤلاء إلى الجيش أيضاً فأخذوا يقارنون بين الأوضاع الفاسدة وأوضاع الأمم الأخرى اجتماعيّاً وعلمياً وتربوياً وعسكرياً وسياسياً وفي مختلف المجالات . بل وقد بادر المشير عبدالله السلال والملازم أحمد المروني بالمساهمة الوطنية في نطاق التدريس وفي توعية الطلبة توعية وطنية . . .

وأتاح افتتاح المدرسة الثانوية في عام ١٩٣٩ ، بعد فترة وجيزة من وصول البعثة المدنية ، المجال أمام هؤلاء الشباب لبذر أفكارهم الوطنية المتنورة في رؤوس طلبتهم ، فكانوا يقسمون حصصهم الدراسية إلى فترتين ، إحداهما للدروس والأخرى للتوعية الوطنية . وانضم إليهم للتدريس بجانب السلال والمروني أحمد البراق . وأمر الإمام باعتقال السلال والمروني في عام ١٩٣٩ واستمر الاعتقال الأول تسعة أشهر .

وبعد وصول البعثة العراقية عام ١٩٤٠ بدأت بمزاولة أول أعمالها بدراسة أوضاع الجيش اليمني من النواحي المعيشية والإدارية والعسكرية والثقافية . وتمّ لهم أثناء تدارسهم لأوضاع الجيش الاطلاع على أوضاعه البائسة ومعاناته التي لا تكاد توصف . . فخرجوا في تقريرهم عن وصف الأوضاع التي رأوها بالقول إنهم لم يروا ولم يقرأوا ولم يسمعوا عن رداءة

وضع أي جيش في العالم كما رأوه في أوضاع الجيش اليمي في ظل حكم الإمام يحيى .

وبدأوا من أجل مواجهة الأوضاع الرديئة للجيش برسم مخطط عملهم كالتالي :

١ ـ تأليف الكتب النظرية عن الأسلحة الثقيلة والخفيفة التي يمتلكها الجيش اليمني .

٢ ـ وضع البرامج التعليمية العلمية للجيش الدفاعي والمدفعية والكلية الحربية ومدرسة الإشارة .

٣ ـ الاستعانة ببعض الضباط المتخرجين من العراق لمساعدتهم في مهمتهم .

ومن الذين استعانوا بهم المشير عبدالله السلال الذي فتح مدرسة الاشارة في الجيش الإمامي المظفر ، وعين مديراً لها ، واستمر مديراً لها إلى يوم الثورة ، والنقيب احمد المروني الذي ساهم في فتح مدرسة الإشارة؛ وساهم في التدريس معهم في الملية الحربية النقيب محمد حجر.

وكانت البعثة العراقية قد استصحبت معها أجهزة تليفونية ولاسلكية وكافة ما تحتاجه مدرسة الإشارة . واستطاعوا تنفيذ مخططهم في تغيير الأوضاع ، والقضاء على شراسة الطباع وروح التمرد التي كانت سائدة في الجيش ، وغرسوا في نفوس الجنود والضباط التقاليد العسكرية القائمة على الطاعة والضبط والربط ، وقاموا بعد وصول البدلات العسكرية لهم بتشكيل الفوج الأول الذي قاموا بتدريبه تدريباً حسناً ، وتعين الرائد محمد عبدالله حميد قائداً له .

وشكلوا الفوج الثاني بقيادة الرائد أحمد الثلايا ودربوه وأحسنوا تدريبه ، وأعطوه ما يحتاج من الملابس العسكرية . وعندما لاحظ أذناب الإمام يحيى التغيير الذي بدأ يطرأ على الجيش أخذوا ينشرون الدعايات ويصورون الملابس الجديدة للجند بأنها تضارع ملابس النصارى التي يحرمها الإسلام . ووصلت هذه الدعايات إلى الإمام يحيى فاستروجها هو وأفراد أسرته ، وبيّت النية في القضاء على هذه المؤسسة الوليدة التي رأى في وجودها خطراً على نظامه .

وحين لاحت له الفرصة أصدر أوامره بإرسال الفوج الأول الى تعز . . وهناك مزقه سيف الإسلام أحمد شر ممزق وحول جنوده إلى مرتزقة يبعثهم إلى عمال المناطق لمساعدتهم في اختلاس الفلاحين باسم الزكاة . وأصدر أوامره بإرسال الفوج الثاني إلى صعده مع قائده الرائد الشهيد الثلايا .

ولم يكتفِ الامام يحيى ومرتزقته بذلك ، بل ظلوا نضعون العراقيل لتطوير الجيش . وحاولوا من خلال أمير الجيش المظفر علي بن إبراهيم وأحمد المهدي وعملائهم مضايقة العسكريين اليمنيين خريجي العراق منذ وصولهم إلى اليمن مباشرة حتى لا يتمكنوا من الإسهام في تغيير أوضاع الجيش . وامتدت محاولاتهم إلى البعثة العراقية العسكرية فعملوا على مضايقة أفرادها وعلى حث أفراد الجيش على التمرد والعصيان ضدها ، ومعارضة كل مشروع تتقدم به لإصلاح أوضاع الجيش ، كما حاربوا طلبة الكلية الحربية في صنعاء بكافة الوسائل .

واستطاعت البعثة العراقية خلال فترة وجودها في اليمن تدريب ثلاث دفعات من طلبة الكلية الحربية ، تخرجت الأولى قبل سفرها سنة ١٩٤١ ، والثانية تتألف من خمسة وثلاثين طالباً ، وتتألف الدفعة الثالثة من ستة عشر طالباً وقد رفض الإمام يحيى الموافقة على تخرج الدفعة الثانية بعد إنهائهم مدتهم القانونية ودراستهم المحددة لهم . وبعد أخذ ورد لأكثر من عام بين جمال جميل وبين السلطات المتوكلية وافق الإمام يحيى في أوائل عام ١٩٤٤ على تخرجهم ، وأُقيم لهم حفل كبير حضره الإمام يحيى وأنجاله ورجال حكومته

وفي كلمة الرئيس جمال جميل التي ألقاها بالمناسبة تنويه واضح إلى خوف السلطات الإمامية من تأسيس جيش يمني قوي ، وأشار مباشرة إلى أن الجيش لصيانة استقلال اليمن ولا يشكل خطراً على أحد ، سوى على أعداء اليمن .

وإننا نحبذ في هذه المناسبة أن نقول كلمة الحق ونشير إشارة خاطفة عن حياة الرئيس جمال جميل .

وصل إلى اليمن عام ١٩٤٠ م ضمن البعثة العراقية التي وافق الإمام يحيى على وصولها لتدريب الجيش اليمني وكان معلماً للمدفعية ولم يعد إلى بغداد مع البعثة العراقية التي غادرت اليمن عام ١٩٤٣ ، حرصاً على حياته من حكام العراق لأنه شارك في الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي قائد القوة الوطنية الإصلاحية في العراق ، وقد اتهمت الحكومة العراقية الرئيس جمال جميل بقتل جعفر العسكري رئيس وزراء العراق السابق ووزير الدفاع أيام الانقلاب الذي عقد المعاهدة البريطانية العراقية .

وعينه الإمام معلماً للجيش اليمني وتزوج من يمنية وأنجب منها ثلاثة أولاد وبنتاً. توفي منهم فيصل وعمره سنتان .

قام بواجبه كمعلم للجيش اليمي ، وكان له دور كبير في بث الروح الوطنية لدى أغلب الضباط وكان يتمتع بحب واحترام الضباط والجنود كما كان يتمتع بشجاعة نادرة ، وكان يقدم النصائح للامام يحيى وينقد الوضع ويطالب بالاصلاح بجميع الوسائل ، وفي إحدى المناسبات أقيم حفل كبير حضره الإمام يحيى وأنجاله وحكومته وألقى الرئيس جمال جميل كلمة قدم فيها النصائح للإصلاح.

وبعد انتهاء الرئيس جمال جميل انتقده الإمام يحيى . وكان رد الرئيس جمال بأن الهدف من الخطاب تقديم النصائح لكم . وكان رد الإمام بقوله والنصح أمام الناس تقريع .

الرئيس جمال كان ينشط سياسياً ، ويحضر الجلسات مع الأحرار ، وكلف بإنشاء تنظيم عسكري تحت قيادته وشكل رؤساء خلايا في الجيش وبدأ الإعداد للثورة وقام بدوره كقائد للجناح العسكري بكل نجاح حتى آخر لحظة ، وعندما فشلت الثورة اعتقل لمدة سنة وثلاثة أشهر ، حصل الإمام أحمد خلالها على الموافقة من نوري السعيد على إعدامه ، وهو الذي كان ينتظر هذه الفرصة للقضاء على الرئيس جمال جميل . وهكذا قدم ابن العراق المناضل أغلى ما يملك وهي حياته من أجل وطنه اليمني كي يثبت للعالم بأن الوطن العربي واحد والنضال من أجله واجب قومي في أي موقع وفي أي مكان . وكان موقفه في ساحة الاعدام رمزاً للبطولة . (نص خطابه في الباب الخاص بالشهداء) .

وعانت أسرته من بيت حميد الدين فنون العذاب والتشرد وتحملت زوجة الشهيد بكل شجاعة تربية أطفال الشهيد حتى قامت الثورة الخالدة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وقدمت لأسرة الشهيد التكريم والتقدير تقديراً للبطل الشهيد .

هذا هو ملخص لدور الشهيد الرئيس جمال جميل القائد العسكري لثورة ٤٨ ، الذي يكن له شعب اليمن وحكومته كل التقدير والثناء لما بذله من نضال وكفاح حتى حياته من أجل اليمن ، ولكن للأسف الشديد يوجد أفراد يحاولون التشويش والتنكر للدور البطولي للقائد العسكري لثورة ٤٨ ، وبدون أن يكون لديهم معلومات لدور الشهيد . ونحن نسجل هنا للتاريخ الدور الحقيقي للشهيد الذي لم يكتب عنه من قبل، ونرد على من يحاول التشويش بأن التاريخ أمانة وصدق ، وما قدمته ثورة ٢٦ سبتمبر والشعب اليمني من تكريم وتقدير واعتراف صادق وأمين لدور الشهيد الوطني ، وخصوصاً في هذا الكتاب الذي كتبه من شاركوا وعاشوا مع الرئيس جمال جميل نضاله وكفاحه وكانوا أقرب المناضلين إلى قلبه

وآماله وكانوا في درب النضال معه .

وعلى الرغم من أن الإمام يحيى لم يذكر سبباً واضحاً لاعتراضه على تخرج هذه الدفعة من ضباط الكلية إلا أن السبب كان ـ كما يبدو ـ سماعه عن تأثر هؤلاء الطلاب في دراستهم الثانوية بأساتذتهم الحورش ومحيي الدين العنسي وغيرهم من الشباب ممن كان ينظر الإمام يحيى إليهم بعين الريبة .

وأبرز ضباط الدفعة الأولى التي تخرجت تحت إشراف البعثة العراقية في عام ١٩٤١ هم :

١ ـ الشهيد الملازم علي حمود السمه (استشهد في حركة ١٩٥٥)
٢ ـ الشهيد الملازم حسين الجناتي (استشهد في حركة ١٩٥٥)
٣ ـ ملازم حسين السكري
٤ ـ ملازم محمد العمدي
٥ ـ ملازم عبدالله البصراوي
٦ ـ ملازم المرحوم أحمد مثنى
٧ ـ ملازم أحمد عقبات

وأبرز ضباط الدفعة الثانية التي أشرفت البعثة العراقية على دراستها وتدريبها ولم تتخرج إلا في عام ١٩٤٤ بعد سفر البعثة ، وهم :

١ ـ الملازم علي صالح العمراني (من شهداء ١٩٤٨)
٢ـ الشهيد الملازم إسماعيل العلفي [استشهد عام ١٩٦٥]
٣ ـ الملازم حسين عنبه
٤ ـ الملازم علي الربيدي
٥ ـ الملازم علي العرشي
٦ ـ الملازم غالب الشرعي
٧ ـ الملازم علي عنقاد
٨ ـ الملازم عبدالله زبارة
٩ ـ الملازم محمد مفرح

١٠ ـ الملازم المرحوم محمد الحيمي
١١ ـ الملازم المرحوم أحمد رزق عبده
١٢ ـ الملازم علي عبدالله العلفي
١٣ ـ الملازم علي العنسي .

وهكذا فقد شكل الشباب العائدون من العراق والبعثة العراقية وطلبتهم رافدين هامين في تيار الحركة الوطنية في أوائل الأربعينات . ويمكن الفول إن الحركة الوطنية عام ١٩٤١ كانت تتشكل من ثلاثة مجموعات أساسية :

الأولى : مجموعة الشهيد أحمد المطاع وهو ضابط في الجيش وتتكون من : عبدالله العزب ـ العزي صالح السنيدار ـ أحمد المحلوي ـ أحمد الوريث ـ علي الشماحي . تم اعتقالهم عام ١٩٣٦ ، ومبرر الإمام وأعوانه أن سبب اعتقال المطاع وجماعته الوطنيين أنهم اختصروا القرآن .

الثانية : مجموعة بعض ضباط البعثات العسكرية والمدنية المتخرجين من العراق .

الثالثة : مجموعة المتخرجين من الكلية الحربية بصنعاء من تلاميذ البعثة العسكرية العراقية .

وقد كانت لنكبة المجاعة التي أصابت اليمن عام ١٩٤٢ أثرها الكبير في التقاء المجموعات الثلاث في ميدان الكفاح الوطني ، حيث وجدت هذه المجموعات نفسها معنية بشكل أو بآخر بالمعاناة التي كان يتعرض لها الشعب من جراء المجاعة . . حيث أدى الجفاف والجوع إلى نزوح الآلاف إلى مدينة صنعاء ، نساءً ورجالاً وأطفالاً وشيوخاً ، وكانوا يتساقطون من الجوع في الشوارع ويموتون بالعشرات والمئات دون أن تلتفت إليهم السلطات الإمامية . . بل على العكس كانوا يساقون إلى خارج العاصمة ليموتوا ويدفنوا جماعياً .

وأدى تجميعهم على هذا النحو إلى انتشار مرض التيفوئيد الذي سرعان ما عم صنعاء وضواحيها والعديد من المناطق فمات من جرائه الآلاف . ووجد الوطنيون أنفسهم أمام هذه المحنة وأمام إصرار الإمام « يحيى » على الوقوف صامتاً إلى إثارة ردود أفعال كثيرة . . تمثلت في تحرك الشهيد أحمد المطاع ورفاقه في توعية الناس بالمأساة وفي نقد السلطات على مواقفها السلبية ، ثم ما لبث نقدهم أن انتقل إلى منشورات خطية

ورسائل عنيفة . وكان القاضي محمد الخالدي في أوائل من فطنوا لهذا السلاح فأخذ يحرر المنشورات اللاذعة ويلصقها على أبواب الجوامع ويرسل الرسائل عبر دوائر البريد إلى المقام الإمامي ، وكلها نقد وهجوم عنيف على الأوضاع واقتدى بالخالدي القاضي إسماعيل الجرافي ثم آخرون غيره إلى الحد الذي أرهب السلطات وأقضّ مضاجعها .

وأخذت المجموعة الثانية تلتقي في منزل أحمد الحورش وتناقش الأوضاع ثم تقوم بدورها بتحرير المنشورات وإلصاقها على أبواب الجوامع والأسواق . وكانت الاجتماعات تشمل المشير عبدالله السلال والأستاذ أحمد البراق والنقيب أحمد المروني والاستاذ محيي الدين العنسي ووسعت هذه المجموعة نشاطاتها فأخذت تتصل بالمدن الرئيسية كذمار وإب وتعز وتبث أفكارها لدى شباب هذه المدن وأدبائها وعلمائها بواسطة الرسائل .

ولم تتمالك السلطات الإمامية فأقدمت على اعتقال الاستاذ أحمد الحورش والمشير عبدالله السلال والنقيب أحمد المروني والاستاذ محيي الدين العنسي والشهيد أحمد البراق . كما أمرت باعتقال القاضي محمد الخالدي في سجن القلعة وقيده . ولجأت إلى تعذيبه بواسطة الجلد والتعزير على مشهد ومرأى من الناس . ولم يطلق سراح الحورش وزملائه سوى بعد قرابة سنة ، وشريطة أن يتخلوا عن ملابسهم العصرية ويستبدلوا بها العمامة ، وكان هذا في أوائل ١٩٤١ .

وفي نهاية عام ١٩٤١ امتد التيار الوطني إلى خارج صنعاء في ذمار وإب وتعز ، وتشكلت جمعية الإصلاح في إب برئاسة القاضي محمد علي الأكوع ، وانضم إليه العديد من الأدباء والعلماء والمتنورين، واستمرت الجمعية إلى عام ١٩٤٣ حين وشى به أحد الأذناب (الغزالي) إلى سيف الإسلام احمد فهوجم منزل الأكوع وعثر على بعض الوثائق فيه فأبلغها الحسن لوالده الذي جن جنونه وأمر باعتقال أعضاء الجمعية في صنعاء وإب وتعز في عام ١٩٤٣ . وكان الأحرار قد اتفقوا فيما بينهم على ضرب الأسرة بعضها ببعض في وقت مبكر . وكان المرحوم الشهيد حسين الكبسي قد ارتبط بالحسين بقصد التأثير عليه وكذلك الشهيد المطاع حول الارتباط بالأمير عبدالله لإقناعهم تدريجياً بالخروج على تصحيح أوضاع الإمام أو الخروج من اليمن لكي يثبتوا للآخرين فساد الأوضاع وما تشكو منه البلاد من ظلم وطغيان ، وتم تكليف المرحوم الشيخ صالح مرشد المقالح ليتولى إقناع سيف الاسلام إسماعيل قبل أن يقوم بمبادرة التأييد للأحرار والانضمام

إليهم . وعلى هذا الأساس رسما خطة الفرار إلى خارج الوطن وغادرا صنعاء أثناء الليل ولكن الإمام يحيى اكتشف القضية واتصل فوراً بمسؤولي المناطق وأمرهم بسرعة إلقاء القبض عليهما . وعلى أثر ذلك تم القبض عليهما الأمر الذي أغضب الإمام وأمر بحبس الشيخ المرحوم صالح المقالح في سجن حجة ولبث فيه مدة عشر سنوات .

١ - في صنعاء تم اعتقال :

١ - القاضي عبد السلام صبره .
٢ - القاضي محمد السياغي .
٣ - القاضي حمود السياغي .
٤ - القاضي يحيى السياغي .
٥ - الشيخ جازم الحروي .
٦ - القاضي اسماعيل الاكوع .

وقد خرجوا من صنعاء وعلى رقابهم السلاسل وفي أيديهم المغالق مشياً على الأقدام إلى تعز .

٢ - وفي إب تم اعتقال :

١ - القاضي محمد علي الأكوع الحوالي (رئيس الجمعية) .
٢ - القاضي عبد الكريم العنسي .
٣ - القاضي محمد أحمد صبره .
٤ - الشيخ حسن الدعيس .
٥ - الشيخ حسن البعداني .
٦ - النقيب عبداللطيف بن قائد بن راجح .
٧ - عبد الرحمن سلامة .
٨ - محمد منصور الصنعاني .
٩ - محسن بن علوي .
١٠ - القاضي احمد المعلمي .

٣ - وفي تعز تم اعتقال :

١ - الشيخ محمد أحمد نعمان .

٢ ـ الشيخ أمين عبد الواسع نعمان .
٣ ـ الشيخ علي محمد نعمان .
٤ ـ عبد الرقيب نعمان .
٥ ـ الشيخ ناشر عبد الرحمن العريقي .
٦ ـ الشيخ حسن أبو قاسم أبو راس .
٧ ـ الاستاذ قاسم غالب .
٨ ـ الشيخ صالح مرشد المقالح .
٩ ـ الشاعر محمد علي الأكوع .
١٠ ـ الشاعر محمد علي المطاع .
١١ ـ القاضي أحمد محمد الجنيد .
١٢ ـ عبد الوهاب الجنيد .

وبعد ذلك نقلِ الجميع وعلى رقابهم السلاسل وفي أيديهم المغالق إلى سجون حجة عام ١٩٤٣ .

وفي منتصف هذه السنة ١٩٤٣ غادرت البعثة العراقية صنعاء ، وتأخر عن السفر الرئيس جمال جميل باتفاق جديد مع الحكومة المتوكلية لكي يكون معلماً للجيش الدفاعي والمدفعية ومخططاً لبرامج الكلية الحربية واستاذاً فيها . وكان يعتبر بمثابة المرجع الأول والأخير للكلية .

الأحرار . . والمعارضة العلنية في عدن :

في منتصف مايو ١٩٤٤ وصل الشيخ مطيع دماج إلى عدن فاراً من البطش الإمامي .

وفي يونيو من نفس العام وصل إلى عدن الشاعر والمناضل محمد محمود الزبيري والأستاذ أحمد محمد نعمان . وتتالى وصول الأحرار إلى عدن من بعد . . فوصل الشهيد زيد الموشكي والشاعر أحمد محمد الشامي ولحقهما الأستاذ محمد الفسيل والأستاذ على العنسي والأستاذ علي الضبه ، وكان في طليعة المستقبلين المرحوم عبدالله علي الحكيمي ومحمد علي الأسودي وصالح الدحان وآخرون .

وهذا الفرار الجماعي للأحرار إلى عدن وإن ارتبط توقيته الزمني بالمخاوف الواسعة

التي كانت تهددهم من قبل السلطات الإمامية إلا أنه جاء تنفيذاً لخطة مسبقة كان قد خططها الأحرار قبل وأثناء تجمعهم في تعز حول السيف أحمد ولي العهد في مطالع الأربعينات .

وكانت هذه الخطة تستند على أساس الاتفاق ، كخطوة أخيرة ، حول ولي العهد ، والعمل قدر الإمكان من خلاله على تنفيذ مطالبهم الإصلاحية التي ظلوا ينادون بها طوال سنوات عديدة بدون جدوى . وكان دافعهم إلى التجمع والالتفاف حول السيف « أحمد » عاملان :

الأول : تظاهر « أحمد » بالعطف على مطالبهم الإصلاحية ، والمجاهرة أمامهم بأنه لا يقل عنهم تبرماً من الأوضاع الفاسدة ، بل ولا يقوى على احتمالها . . إلى الحد الذي استطاع إيهام الكثيرين بصدق ادعائه فتصوروه البطل الذي أرسله الله لإنقاذ الشعب مما كان يعانيه(1) .

كانت لعبة السيف « أحمد » لمجرد خلق هالة من حوله بقصد التثبيت في أذهان الناس بأنه الوحيد المهيأ لوراثة أبيه ، فضلاً عن قصده الواضح بالتقرب إلى الأحرار لمعرفة حقيقة تفكيرهم حتى يسهل عليه ضربهم عند الضرورة . وهذا ما تمّ فعلاً . . فبعد أن استفاد من السمعة الواسعة التي حققها من التفاف الأحرار حوله ، وبعد أن ذاعت القصائد الجميلة التي كالها الشعراء في مدحه انقلب فجأة على الأحرار وتهدد وأوعد بأنه سيتحمم في دمائهم . أي أنه استحال ليشكل أكبر مصدر خطر عليهم . وهذا هو سبب فرارهم الجماعي إلى عدن .

الثاني : أن الأحرار بعد أن يئسوا من الإصلاح لجأوا إلى « أحمد » كخطوة أخيرة قبل أن يشهروا سلاحهم النهائي ضد النظام وهو سلاح المعارضة ووضعوا في اعتبارهم بأن خطوتهم الأخيرة إذا لم يضمن لها النجاح فإنهم يكونون بلجوئهم إلى احمد قد قطعوا الخط على أي صوت من الأصوات المحتمل ارتفاعها ضدهم حين يعلنون معارضتهم للنظام .

وعلى هذا النحو فقد كان هدفهم من اللجوء إلى أحمد هدفاً سياسياً مزدوجاً لتحقيق

---

(1) راجع كتابات الزبيري والنعمان حول هذا الموضوع . وعلى الأخص مقدمة ديوان « ثورة الشعر » للزبيري ودراسته المنشورة في كتابه « منطلقات الثورة اليمنية » بعنوان لماذا فشلت الثورتان ؟ بالإضافة إلى كتيّب « انهيار الرجعية في اليمن » للاستاذ أحمد محمد نعمان .

أحد فرضين : وهما النجاح في الإصلاح الذين يطالبون به ، أو النجاح في سحب البساط من تحت النظام في حالة فشلهم في تحقيق الهدف الأول . وكلا الهدفين لصالحهم .

وبما أنهم قد انتهوا في تجربتهم مع أحمد إلى طريق مسدود فقد ضموا مكسباً سياسياً في غاية الأهمية . . فلن يستطيع النظام أو أي فرد من أفراده أن يتهمهم بالتهور أو بسوء النية ضد الحكام[1] ، أو غيرها من الذرائع المختلفة ، لأنهم قد استعملوا كافة أساليب اللين، ولم يبق أمامهم إلا المعارضة والعمل على إسقاط هذا النظام الفاسد المتحجر ضد كل تطور وإصلاح .

وبقدر ما استفاد أحمد من التفاف الأحرار حوله في تثبيت مركزه ، وإشاعة جو من السمعة لصالحه ، استفاد الأحرارُ ـ وبما لا يقاس ـ من هذه الخطوة في عملهم السياسي والدعائي ضد النظام لاحقاً . . إلى درجة أنها شكلت إحدى مرتكزاتهم السياسية في النضال ضد إسقاط النظام .

وأكثر من ذلك فإن التجربة مع أحمد شكلت اقتناعاً على الاقتناع[2] الذي كانوا يملكونه من قبل ، وهو لا جدوى مطلقاً في التعويل على أي فرد من أفراد الأسرة الحاكمة بالإصلاح . . فجميعهم يسعون إلى مصلحتهم الخاصة التي يعتبرونها فوق الشعب وفوق الوطن والدين وفوق كل الاعتبارات . ولا همَّ لهم إلا المحافظة على مصلحتهم بمختلف الأساليب . . حتى بالتمثيل المسرحي[3] وباتقان التمثيل المسرحي إذا اقتضاهم الأمر ، كما فعل « احمد » .

ومنذ الأيام الأولى لوصولهم إلى عدن أخذ الأحرار يعقدون اللقاءات والندوات المفتوحة مع الجماهير لتوعيتها ، كما أخذوا يكتبون في الصحافة المحلية والعربية موضحين أهدافهم ومعرفين بحقيقة الأوضاع التي يعانيها الشعب . وكانت مبادئهم تتمحور حول مطالب أساسية ثلاثة . . هي :

١ ـ تشكيل مجلس شورى .

---

(١) راجع شكل خاص « انهيار الرجعية في اليمن » للاستاذ نعمان ورأيه عن فشل ثورة ٤٨ المنشور في كتاب من « وراء الأسوار » لمحمد احمد نعمان .

(٢) ثورة الشعر للزبيري المقدمة الثانية .

(٣) راجع ندوة المركز المنشور في كتاب ثورة ٤٨ . الميلاد والمسيرة والمؤثرات بالاضافة إلى الابحاث الخاصة التي يتضمنها الكتاب عن ثورة ٤٨

٢ ـ تشكيل حكومة من الشعب .
٣ ـ إبعاد أولاد الإمام « يحيى » عن المشاركة في تسيير دفة شئون الدولة .

وضمن نشاطهم قاموا بتأسيس « حزب الأحرار اليمنيين » في نفس العام الذي وصلوا فيه إلى عدن (١٩٤٤) ، ومن خلال هذه الواجهة أخذوا يمارسون نشاطاتهم المختلفة ، وأخذوا إلى جانب ذلك يجمعون التبرعات والمساعدات المادية من المهاجرين اليمنيين لنصرة القضية الوطنية .

وخلال فترة قصيرة من نشاطهم بدأت السلطات الإمامية تشعر بخطر الأحرار ، وأخذ ينتابها الرعب من هذا الخطر فحاولت عبر مختلف الطرق إيقافهم ، سواء من خلال إرسال الرسل والرسائل إلى الأحرار لعودتهم وتلبية مطالبهم وإطلاق وعود الأمان لهم[1] ، أو من خلال محاولة إثارة الخلافات الفردية بينهم . . وحين وجدت أن كل هذه الأساليب لم تحقق غايتها المرجوة لجأت إلى استعداء السلطات البريطانية ضدهم لوقف نشاطهم في عدن ، تحت مبرر أن هذا النشاط يخل بحسن العلاقة بين بريطانيا والنظام المتوكلي . وتحقق لها عبر هذا الأسلوب ما أرادته من بريطانيا ، لكنها لم تحقق ما تريده من الأحرار . . إذ لجأت السلطات البريطانية إلى ايقاف النشاط الرسمي للأحرار من خلال واجهتهم العلنية المتمثلة « بحزب الأحرار » ، معللة ذلك بأن إنشاء الحزب مخالف للقوانين البريطانية المسموح بها . وتوقف الحزب ولم يتوقف الأحرار .

وفي ٤ يناير ١٩٤٦ أنشأ الاحرار لهم واجهة علنية أخرى بمضمون حزب الاحرار وباسم « الجمعية اليمانية الكبرى » . أي باستبعاد كلمة « الحزب » من التسمية والاستعاضة عنها بكلمة « الجمعية » حتى يتوقوا الحظر البريطاني الرسمي لواجهتهم التنظيمية . وقد أرشدهم إلى ذلك الأستاذ محمد علي لقمان .

وبتشكيل « الجمعية اليمانية الكبرى » خطا الأحرار خطوة أوسع إلى الأمام . . حيث أنشأوا للجمعية صحيفة « صوت اليمن » المعبرة عن لسان اليمن والشعب والأحرار . ومن خلال « صوت اليمن » انتقل صوت الأحرار إلى مسامع كل اليمنيين في الداخل والمهجر ، كما نقلت صوت اليمن البائس إلى النطاق العربي والدولي ، وأصبحت القضية اليمنية حديث الصحافة العربية والدولية بعد أن ظلت ولعدة عقود

---

(١) من هؤلاء الرسل : الحلالي ومحمد عبدالله الشامي (المرجع السابق)

حبيسة جدران اليمن الداخلية المعزولة .

عندئذ لم تجد السلطات الإمامية ، ممثلة بولي العهد أحمد ، سوى النزول إلى الأحرار في عدن . . فزار أحمد عدن في ابريل عام ١٩٤٦ مغطياً زيارته بسحابة من الدعايات والأغراض المختلفة ، بينما كان الهدف الحقيقي والأوحد هو الالتقاء بالأحرار وإقناعهم بالعودة[١] . وفهم السيف أحمد بعد أن يئس من اللقاء بالأحرار أن قبوله وحكومة أبيه بالشروط الأساسية الثلاثة السابقة للأحرار هو أساس أي تفاهم مزمع معه ، فما كان منه إلا أن شدَّ رحاله وعاد إلى تعز مخفقاً عن تحقيق شيء مما كان يريده[٢] .

وعلى أثر عودة أحمد حدثت مفاجأة أخرى حيث التحق بالأحرار في عدن في شهر أكتوبر من عام ١٩٤٦ الأمير ابراهيم نجل الإمام يحيى ويرافقه الاستاذ أحمد البراق .

وكان التحاق السيف إبراهيم ، الذي أصبح من ذلك التاريخ سيف الحق إبراهيم ، بصفوف الأحرار مع رفيقه الشهيد أحمد البراق قد حمل معه الكثير من التفاؤ ل والنشاط الوطني ، وحقق الأحرار بهذه الخطوة مكسباً سياسياً وإعلامياً جريئاً على مستوى الداخل والخارج . ولم يوافق المعتمد البريطاني في أسمرة على قبول اللجوء السياسي للأمير إبراهيم والمناضل أحمد البراق إلا بشرط عدم القيام بأي نشاط سياسي ضد الإمام يحيى .

ومن الدلالات العديدة التي حملها التحاق إبراهيم بالأحرار الرعب الجهنمي الذي أصبحت تعيش فيه الأسرة الحاكمة ، فقد بدأت ترتفع أصوات أبناء الإمام مطالبة بالإصلاح بعد أن كانت المطالبة بالإصلاح من قبل جريمة بحق النظام . وتعدى ذلك أن هؤلاء الامراء الذين ارتفعت نبضات قلوبهم خوفاً من العاصفة المنتظرة التي تهدد وجودهم أصبحوا ينتقلون إلى صفوف الثورة ضد نظام أبيهم .

كما حمل معه التحاق الأمير « سيف الحق » بالاحرار نتائج مبشرة على المستويين العربي والدولي فأدى إلى تأكيد التعاطف العربي مع أحرار اليمن بصورة فعلية وتمثل هذا التعاطف بمشاركة الفضيل الورتلاني العربي الجزائري .

والفضيل وإن كان على علاقة بتنظيم الإخوان المسلمين في مصر ، وكلف من هؤلاء

---

(١) ندوة مركز الدراسات (المرجع السابق)

(٢) أبحاث كتاب ثورة ٤٨ المذكور . وعلى الخصوص بحث المستشرقة السوفييتية جلوبو فسكايا

الجماعه بالحضور إلى اليمن والمشاركة الفعلية بالتهيئة للثورة ، إلا أن مشاركته لا تخلو من تأكيد على ما وصل إليه الأحرار من فعالية في نضالهم الذي أصبح موضع نظر القوى السياسية العربية وموضع تسابق تماثل في آن معاً لاحتواء الثورة القادمة التي يهدد الأحرار بتفجيرها وكما كان التحاق الأمير سيف الحق بالأحرار دليلاً على قوة الأحرار في نظر القوى العربية والعالمية ، كان أيضاً دليلاً على قوتهم في نظر القوى السياسية المحلية في اليمن . فقد بدأت خارطة الحسابات السياسية بالتغير وبدأت قوى سياسية جديدة كانت خارج إطار الأحرار بالانضمام إليهم والنضال معهم في تغيير سبيل الأوضاع . وتمثل هذا بشكل خاص بانضمام ال الوزير إلى الأحرار وبانضمام العديد لهم من الشخصيات الدينية والسياسية المؤثرة أيضاً . . أمثال حسين الكبسي(١)

ولن نقول بلغة الأستاذ أحمد محمد نعمان بأن انضمام آل الوزير إلى الثورة كان لقطع الخط على الأمير سيف الحق(٢) أو غيره من أسرة الإمام حتى لا يؤول إليهم الحكم في ظل الثورة ، ولكن سنقول إن انضمام آل الوزير وسع من قاعدة تحالفات الأحرار السياسية وهيأهم للإسراع بتفجير الثورة .

وهكذا فلم يمضِ عام على تأسيس الجمعية اليمانية حتى كان الإعداد للثورة يمضي على قدم وساق . . وأخذ هذا الإعداد يدخل مرحلته العملية الحاسمة منذ وصول الفضيل الورتلاني إلى صنعاء في أبريل عام ١٩٤٧ .

أحرار الداخل والتهيئة للثورة :

وعلى امتداد الفترة منذ عام ١٩٤٤ وحتى بداية ١٩٤٧ كان نضال الأحرار في عدن يشكل مركز الثقل في النضال الوطني عموماً ، وكان الأحرار في الداخل يتجاوبون مع هذا النضال بالتأثر بأشكال عديدة . غير أنه منذ عام ١٩٤٧ ومع انتقال التفكير من التهيئة للثورة إلى الإعداد لها أخذ الوضع في الداخل يتطور بصورة أخرى ويتجه إلى الحسم ، بعد أن ظل سابقاً متجاوباً بالتأثر . وهذا أمر طبيعي لأن حسم الأحرار المنتظر كان متوقعاً أن يأتي من الداخل نفسه .

ويمكن القول إن ثمة مستجدات بدأت تطرح نفسها على الأوضاع في الداخل منذ عام ١٩٤٥ . وهذه المستجدات هي :

---

(١) ندوة المركز السابقة

(٢) انهيار الرجعية في اليمن انظر ايضا كتابات محمد احمد نعمان بهذا الصدد

(أ) ـ شهدت الفترة دخول الدفعة الثانية من ضباط الكلية الحربية المتخرجين في عام ١٩٤٤ إلى ميدان الحياة العامة ، وإلى ميدان النضال الوطني . وبدون شك فإن الحياة التي كانت تعيشها اليمن في تلك السنوات كانت تجعل تخرج دفعة محدودة من الطلاب مدنيين أو عسكريين أمراً على جانب كبير من الأهمية والتأثير . . خصوصاً وأن أي تحول مرتقب لن يحدث أصلاً إلا من خلال الفئات المتنورة التي كان الخريجون هم بذراتها .

وقد ضاعف من تأثير وفعالية هؤلاء الخريجين أنهم كانوا على صلة بأستاذهم ومربيهم العسكري جمال جميل وغيره من بقية الأساتذة المربين أمثال الحورش ومحيي الدين العنسي والبراق والسلال والمروني وغيرهم .

(ب) ـ بعد تشكيل الجمعية اليمانية الكبرى في عدن وصدور صوت اليمن أعطى ذلك للنضال الوطني في الداخل شحنة جديدة من الطاقة والاقتدار والحماس أدى إلى الإسهام في عملية التهيئة والإعداد اللاحقة للثورة .

وبهذا الصدد نود أن نسجل أدوار الأبطال المجهولين الذين تحملوا عبء إيصال « صوت اليمن » إلى المدن في الداخل ، باعتبار الدور الكبير الذي لعبته « صوت اليمن » في تحريك الجو الوطني . . ولا سيما صنعاء التي شهدت ولادة التنظيم العسكري للأحرار الذي تولى تفجير الثورة .

لقد كان وصول « صوت اليمن » إلى الداخل ، وإلى صنعاء ، مشكلة بذاتها . وحاول الأحرار التغلب على هذه المشكلة بإرسال الصحيفة عن طريق بيحان ففشلوا . وجاء الفرج حين تسلم الزبيري رسالة من المقدم محمد حسن غالب أمير مفرزة البيضاء ، بعثها إليه بواسطة الحاج عبدالله العاقل (من تجار البيضاء وكان له محلات تجارية في الحديدة وصنعاء) ، يشرح عبر رسالته الأوضاع القائمة في الداخل للزبيري والأحرار في عدن .

وتسلم الرد من الزبيري وبجواره كميات من « صوت اليمن » عبر التاجر المذكور نفسه ، وبمساعدة الشيخ ناصر محمد العزاني من الصومعة ورفيق آخر له يدعى محمد سالم . وبدوره قام المقدم محمد حسن غالب بترتيب إيصال هذه الصحف إلى صنعاء بواسطة بعض جنوده في المفرزة إلى إخيه مجاهد حسن غالب بصنعاء .

ومن هؤلاء الجنود رئيس العرفاء الشهيد صالح الرحبي ، والجندي علي حسن المساجدي ، والجندي أحمد بن أحمد الهيلاني وقاسم الخولاني الذي سبق أن قام بمهمة إلى عدن بمرافقة حرم الشهيد الزبيري ، وأحمد محمود الموقعي . وكان الشهيد صالح الرحبي أول شخص تكلف بإيصال أول مجموعة من هذه الصحف إلى صنعاء وقد قطع المسافة بين البيضاء وصنعاء مشياً على الأقدام وحمل الشهيد الرحبي معه إلى صنعاء رسالة الزبيري ورسالة أخرى كتبها النقيب محمد حسن غالب إلى أخيه مجاهد حسن غالب . وعلى أثر تسلم الأخير الرسالتين والصحف المرسلة قام بإطلاع المقدم حمود الجائفي عليها . واتفق الاثنان على إطلاع الآخرين على الرسالتين من خلال اجتماع دُعيا له .

وفي منزل المرحوم عبدالله الحدايا صهر الشهيد الثلايا عقد اجتماع حضره أيضاً الشهيد الثلايا والرئيس جمال جميل وحمود الجائفي وتمّ الاتفاق فيه بعد مناقشة الأوضاع في العمل على نشر الوعي الوطني وإشراك أكبر عدد ممكن في قراءة صوت اليمن . وكلف الثلايا ومجاهد حسن بتوزيع صوت اليمن في بئر العزب . وقاموا بتوزيعها ليلاً . وعقد هذا الاجتماع بعد اجتماع عقد في منزل النقيب محمد حسن غالب. حضر الاجتماع المقدم الثلايا والمقدم الجائفي ومجاهد حسن غالب قبل أشهر من اجتماع منزل الحدايا بناء على طلب المقدم الجائفي والمقدم الثلايا بمناسبة تعيين المقدم محمد حسن غالب في البيضاء ليكون همزة وصل بين الأحرار في الداخل والخارج.ويعتبر هذا الاجتماع هاماً لأنه فتح اللقاء بين الأحرار في الداخل والخارج وكانت تصل الرسائل والصحف إلى مجاهد حسن غالب وكان يقوم بتوزيعها بنفسه إلى عدد (٣٦) .

وكان يصل إلى المقدم الجائفي صحف أخرى فيدعو الضباط الذين يثق بهم إلى منزله ويقومون بقراءتها وتوزيعها . ومن الذين كانوا يحضرون منزله الحاج عبدالله الجائفي ومحسن القرعي وعلي الخلقي وهم من الضباط القدامى . ومن الضباط المتخرجين من الكلية الحربية الملازم حسين عنبه والملازم أحمد الجرموزي .

وظل هؤلاء الضباط على صلة بالجائفي . . يتسلمون منه الصحف ويوزعونها على زملائهم ، إلى أن سافر إلى تعز ـ كما سنوضح ذلك لاحقاً ـ وآخر ما تسلمه « عنبه » والجرموزي من الصحف من الجائفي كمية من « اليمن باطنها وظاهرها » و« اليمن المنهوبة والمنكوبة » تم توزيعها على زملائهما الضباط .

وطوال بقاء محمد حسن غالب في البيضاء كان هو الذي يتولى استلام « صوت اليمن » ويعمل على إرسالها إلى صنعاء مع رسله المختلفين من جنوده. وبعد انتقاله إلى صنعاء مع جنوده تولى العملية بدلاً عنه الشهيد يحيى السياغي الذي كان حاكماً في تلك الفترة في البيضاء .

وتولى إيصالها أيضاً إلى صنعاء آخرون عديدون من التجار الذين كانوا يسافرون بين عدن وصنعاء . منهم العزي صالح السنيدار وعلي محمد السنيدار ، ومحمد الذرحاني وحمود العشملي .

أما في المدن الأخرى . . ففي تعز كان يوصلها عبد العزيز عبد الحق الأغبري وحسن آغا ، وهما تاجران ويتسلمها منهما ويوزعها القاضي أحمد قاسم العنسي .

وفي إب كان يتولى التاجران عبدالله محمد العطاب وعلي الصلاحي إيصال الصحف المرسلة إليهما من عدن ، ويتوليان أيضاً عملية توزيعها .

(جـ) ـ عند الحديث عن نشاط الأحرار في الداخل في الفترة السابقة وقيام التنظيم العسكري لثورة ١٩٤٨ لا بد من التأكيد بشكل خاص على النشاط الذي بذله أحرار الداخل في أوساط الجهاز الحاكم وأفراد الأسرة الحاكمة .

وبهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن التحاق الأمير سيف الحق إبراهيم بالأحرار مع زميله الشهيد أحمد البراق عكس حالة الذعر التي أصابت الأسرة الحاكمة من جراء تصاعد النضال الوطني للأحرار والمشاعر التي تولدت لدى الكثيرين من أفراد الأسرة بضرورة الإصلاح ، إلا أن اقتناع سيف الحق بالانضمام إلى الأحرار لا يخلو من جهود واسعة بذلها الأحرار في الداخل لإقناعه باتخاذ هذا الموقف. في نفس الوقت يمكن القول أيضاً إن هذه الجهود كانت مخططة من قبل الأحرار في الداخل وفي عدن لاستقطاب أكبر عدد ممكن من العناصر المعقولة في الجهاز الحاكم إلى صف المعارضة الوطنية . . وذلك لاعتبارات منها :

ـ توسيع رقعة المعارضة بالتحالف مع قوى سياسية جديدة مؤثرة .

ـ تقوية مركز الأحرار الأدبي في الداخل والخارج عن طريق انضمام عناصر بارزة في السلطة إليهم .

ـ تفكيك النظام من الداخل سواء بالعمل على الضم العلني لهذه العناصر إلى

الأحرار ، أو بالانضمام السري إليهم ، أو بكسبهم إلى صف الحركة الوطنية بدون تنظيمهم في صفوف الأحرار أو تحييدهم من الصراع الجاري بين السلطة والأحرار . وقد نجح الشهيد أحمد البراق الذي كلف بالنشاط مع الأمير سيف الحق في جهوده فسافرا معاً عن طريق أسمره إلى عدن كما سبق أن نجح المرحوم صالح مرشد المقالح بجهوده مع إسماعيل لكنهما لم يوفقا في الفرار نظراً للحراسة المشددة التي فرضها الإمام يحيى على أولاده ، ونجاح فرار سيف الحق كان باسم العلاج ، وكان نصيب الأستاذ المقالح إلقاءه في السجن في حجة لما يقارب عشر سنوات . كما نجح آخرون عديدون أيضاً مع بقية الشخصيات التي تمَّ استقطابها وشاركت في الثورة .

ووفقاً لهذا فإن نجاح الفضيل الورتلاني اللاحق في اجتذاب العديد من الشخصيات البارزة في وسط الجهاز الحاكم للتوقيع على نص الميثاق الوطني المقدس لم يكن من فراغ ، وإنما جاء تتويجاً لنشاط سابق مكرس بذله أحرار الداخل مع هذه الشخصيات .

(د) - في نهاية ١٩٤٥ تخرجت الدفعة الثالثة من الكلية الحربية تحت إشراف جمال جميل وانضم العديدون من ضباط هذه الدفعة إلى صف الحركة الوطنية . . متشكلين بذلك مع زملائهم خريجي الكلية الحربية السابقين طلائع نواة التنظيم العسكري للثورة الذي تم تشكيله في فترة لاحقة .

وقد أخذ النضال الوطني في التبلور في هذه الفترة وأخذت صنعاء تشهد التقاءات مجاميع من الشباب المدنيين من طلاب المدرسة العلمية ومن خريجي الكلية الحربية . وكانت منازل البعض منهم غاصة دائماً بالصحف والكتب والمنشورات الوطنية التي كانوا يستقبلونها أسبوعياً ويقومون بتداولها فيما بينهم .

ومن أبرز الضباط الذين كانوا يشاركون في هذه اللقاءات المشير عبدالله السلال واللواء حمود الجائفي والنقيب أحمد المروني والملازم مجاهد حسن والملازم حسين عنبه . وتطورت هذه اللقاءات إلى اجتماعات يعقدونها في منزل المرحوم عبد الوهاب العرشي .

ومن أبرز شباب المدرسة العلمية المرحوم عبد الوهاب العرشي والأستاذ حسين المقبلي والأستاذ أحمد المضواحي والأستاذ أحمد الخزان والأستاذ يحيى المطاع . وتطورت اللقاءات في فترة لاحقة لتشمل المدنيين والعسكريين معاً ، فتطورت العلاقة بين الطرفين ونمت الثقة بينهما . . فأخذوا يتبادلون الكتب والأخبار فيما بينهم . وكانت هذه اللقاءات

أسساً لوقوف الطرفين جنباً إلى جنب في معركة الدفاع عن ثورة ١٩٤٨ وحصار صنعاء.

والبارزون من خريجي الدفعة الثالثة من ضباط الكلية الحربية هم :

١ ـ الملازم الشهيد قائد معصار (استشهد في ثورة ١٩٥٥) .

٢ ـ الملازم الشهيد أحمد محمد الدفعي (سجن في ثورة ٤٨ في سجن يريم واستشهد في ثورة ١٩٥٥).

٣ ـ الشهيد المقدم محمد الوسع (استشهد على أثر انفجار قنبلة يدوية عام ١٩٦٥) .

٤ ـ الملازم محسن جياش

٥ ـ الملازم علي الكول .

٦ ـ الملازم حمود حمادي .

٧ ـ الملازم محمد تلهاء .

أما خريجو الدفعة الرابعة في عام ١٩٤٧ فهم :

١ ـ الملازم الشهيد محمد الرعيني .

٢ ـ الملازم الشهيد هادي عيسى .

٣ ـ الملازم الشهيد صالح العروسي (استشهد في معركة سنوان ١٩٦٢) .

٤ ـ الملازم الشهيد احمد الجافي (اشترك في ثورة ٤٨ ومات بالسم على يد الإمام احمد في عام ١٩٥٣ م)

٥ ـ الملازم المرحوم شرف المروني .

٦ ـ الملازم حسين محمد الدفعي .

٧ ـ الملازم عبدالله الضبي .

٨ ـ الملازم علي زيدان .

٩ ـ الملازم قائد حسين الروضي .

١٠ ـ الملازم حسن محمد الحوثي .

١١ ـ الملازم عبدالله الجرموزي .

(هـ) ـ في أوائل ١٩٤٧ عاد سيف الاسلام عبدالله من أمريكا إلى صنعاء فأقيمت له حفلة كبرى في المدرسة العلمية بمناسبة وصوله . وقد تحولت هذه الحفلة إلى مظاهرة وطنية أُلقيت فيها القصائد الحماسية التي ألهبت مشاعر الحاضرين وأذهلت سيف

الإسلام عبدالله الذي أيقن من خلالها باقتراب انهيار الحكم الإمامي .

وامتداداً لجو الحماس الوطني أقامت الكلية الحربية في نفس الأسبوع حفلة كبرى للمناسبة ذاتها ، حضرها كبار المسئولين في الحكومة ، واشتركت فيها قوات رمزية من الجيش الدفاعي والمدفعية ومدرسة الإشارة . وألقيت الخطب الوطنية فيها على غرار المدرسة العلمية .

واختتم الحفل الرئيس جمال جميل بخطاب وطني قال فيه : إن اليمن كالمرآة التي غطاها الغبار فمن هو البطل الذي سيمحو عنها هذا الغبار . الأمر الذي عاتب فيه « يحيى » الرئيس جمال جميل على تهجماته اللاذعة على النظام فرد عليه جمال جميل بالقول : ما كنت يا مولاي إلا ناصحاً لكم . فقال يحيى : إن النصح بين الناس تقريع .

وفي فصل الخريف مرض الإمام يحيى وهو في قصر الروضة ـ المقر الخريفي للإمام ـ فلازم المسئولون في الدولة منازلهم الخاصة في الروضة لكي يظلوا على مقربة من الإمام ، كما هي العادة بالنسبة لهم في كل سنة ، حيث يقيمون فصل الخريف كله في الروضة مع الإمام .

وأدى مرض الإمام إلى تفكير الوطنيين عسكريين ومدنيين في من سيخلف الإمام في الحكم في حالة وفاته . وفي هذه اللحظة الحرجة من التفكير في البديل قام الرئيس جمال جميل بزيارة القاضي العمري في الروضة ، وكان يعتبره صديقه ويزوره بشكل معتاد في كل جمعة ، فطرح عليه العمري حالة الإمام المرضية وعما يدور في أفكار المسئولين عن مصير اليمن وخلفه في الحكم .

وبعد زيارة العمري زار جمال جميل آل الجرافي وآل الوزير وآل الشامي وآل عبدالقادر وغيرهم من الشخصيات المرموقة آنذاك ، إلى منازلهم وتناقش معهم ، كل على انفراد ، حول الخلف ، ووجد أن الكل مجمعون على تولية عبدالله الوزير إماماً خلفاً ليحيى ، وأن هذا الموضوع قد نوقش قبل فترة سابقة من الزمان ووافق عليه العلماء في صنعاء وغيرها من المناطق . ومن هؤلاء العلماء سيف الإسلام الحسين ، وعلي بن حمود شرف الدين ، ورئيس الاستئناف العلامة محمد الوادعي .

حياة الفضيل الورتلاني وأسباب وصوله إلى اليمن

(و) ـ الفضيل الورتلاني : جزائري الأصل ومن أكابر العلماء والخطباء في العالم العربي الإسلامي . أنفق كل حياته في سبيل الكفاح ضد الاستعمار والمستعمرين . وقد طارده الاستعمار الفرنسي في كل البلدان العربية وشاءت الأقدار أن تحميه فنجا ووصل إلى القاهرة . . فأخذ يشرح قضية بلاده في الصحافة المصرية وفي الجوامع والمحافل العامة .

أسس في القاهرة في عام ١٩٤٢ لجنة الدفاع عن الجزائر وانتخب أميناً عاماً لها . شكلت في عام ١٩٤٤ لجنة الدفاع عن شمال إفريقيا فانتخب أميناً عاماً لها . وكان على علاقة قوية بجمعية الإخوان المسلمين وصديقاً شخصياً مقرباً لمرشدها حسن البنا .

قدم في عام ١٩٤٧ إلى اليمن ووصل صنعاء في شهر ابريل تحت شعار إنشاء شركة يمنية للصناعة والتجارة والزراعة والنقل .

وخلال وصوله إلى صنعاء تدارس أوضاع الحكومة اليمنية من كل جانب واطلع على أوضاع الحركة الوطنية وقدم تقريراً إلى الإمام يحيى ينصحه بالإصلاح ثم غادر اليمن إلى القاهرة .

في شهر أغسطس ١٩٤٧ عاد إلى اليمن مرة أخرى ، ولكن عن طريق عدن هذه المرة ، والتقى بأعضاء الجمعية اليمانية الكبرى ثم انتقل إلى تعز التي لبث فيها مدة وجيزة ، التقى خلالها بسيف الإسلام أحمد الذي كان يقربه من مجالسه الخاصة ويشارك العلماء والأدباء والشعراء مناقشاتهم في هذه المجالس ويتطرق إلى كافة الموضوعات السياسية والعلمية والاجتماعية والثقافية ويصوغ أحاديثه عنها في قوالب دينية تسحر الألباب .

وقد تركت هذه اللقاءات انطباعات مؤثرة في نفس أحمد وأُعجب به أيّما إعجاب بل واعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الفضيل من أعظم علماء الدين الاسلامي . وغادر تعز بعد التقائه بالقوى الوطنية فيها وعلى الخصوص الشاعر الشهيد زيد الموشكي .

رافقه في رحلته من تعز إلى صنعاء الأديب أحمد محمد الشامي ، وأظهر عند وصوله إلى صنعاء اندفاعاً جامحاً بلا حدود في تغيير الحكم الإمامي الفاسد . وكان يعتقد من خلال دراسته للشعب اليمني وللحكم الإمامي أنه لا يحرك عجلات التاريخ اليمني ولا

يخلصه من طواغيت الإمامة سوى الدم .

ومن هذا المنطلق اتصل الفضيل بالوطنيين من عسكريين ومدنيين ولمس استعدادات كاملة من قبلهم لتفجير الثورة مهما كانت النتائج . وهداه اندفاعه إلى التفكير بأعمال فردية فدفع بعض الشباب لاغتيال الإمام يحيى .

ووصل الخبر إلى الرئيس جمال جميل فاتصل بالورتلاني وعاتبه عتاباً مُرّاً وترجاه ألا يتسرع بمغامرات فردية من هذا القبيل . واتفقا على الاجتماع في منزل الشهيد حسين الكبسي مع مؤسس النضال الوطني أحمد المطاع والأديب أحمد الشامي والشهيد محمد ابن حسين عبدالقادر والفضيل الورتلاني وحسين الكبسي والقاضي عبدالسلام صبره والشيخ عزيز يعنى المطري . وفي أثناء النقاش شرح لهم جمال جميل اتصالاته بالمسئولين في الروضة أثناء مرض الإمام يحيى وأفهمهم أن المسئولين اختاروا عبدالله الوزير إماماً بعد موت الإمام يحيى .

وعلى أثر هذا الاجتماع أخذ الفضيل يستقبل القوى العسكرية الوطنية والمدنية في منزله وبينهم خريجو الكلية الحربية بصنعاء . ومن الضباط الذين ناقشوه بصراحة ووضوح في آخر زيارتهم له الملازم حسين الدفعي والشهيد الملازم هادي عيسى والمرحوم الملازم شرف المروني والشهيد الملازم أحمد الجافي والشهيد الملازم صالح العروسي ، فصارحهم الفضيل والاستاذ أحمد الشامي بدورهما بأن الأمور تمشي على ما يرام .

وفي اليوم التالي لزيارة الفضيل زار الملازم الدفعي وزملاؤه الرئيس جمال جميل وشرحوا له ما سمعوه من الفضيل وأحمد الشامي فنصحهم جمال جميل بألا يتصلوا بعد هذه المرة بالمدنيين مطلقاً. وبعد أيام معدودة سافر الملازم حسين الدفعي للعمل في مفرزة القطاع العسكري للمحويت وسافر المرحوم شرف المروني للعمل في القطاع العسكري بمفرزة الطويلة،وكلفهما قبل ثلاثة أشهر من الثورة الرئيس جمال جميل بالعمل جاهدين قدر استطاعتهما على إزالة الخلافات القائمة بين عامل الطويلة علي بن حمود شرف الدين وعامل المحويت علي الوزير . . لأن هذين الرجلين من الشخصيات الكبيرة ولهما ثقلهما عند الشعب وعند العلماء ، غير أن محاولتهما في التوفيق بينهما باءت بالفشل .

وواصل الفضيل الورتلاني والعلامة حسين الكبسي الرئيس جمال جميل والعلامة أحمد المطاع والأديب أحمد الشامي والنقيب عزيز يعني المطري الممثل الشخصي لعبدالله الوزير والشهيد محمد حسين عبد القادر والقاضي عبد السلام صبره اجتماعهم في منزل

حسين الكبسي بصورة محاطة بالكتمان والسرية ليلا .

وبعد عدة اجتماعات اتفقوا في نهاية اكتوبر ١٩٤٧ على وضع الخطوط العريضة للثورة وهي .

أولاً : اختيار عبدالله الوزير إماماً دستورياً وشورويّاً يتمشى مع نظام دول العصر الحديث واستجابة لاختيار علماء الدين له خلفاً للإمام يحيى . ومن العلماء الذين اختاروه وأفتوا بقتل الإمام يحيى جزاء لمظالمه طيلة حياته بموجب المذهب الهادوي الذي يفرض على المسلمين الخروج على الظالم وقتله ، العلماء الآتية اسماؤ هم .

العلامة حسين الكبسي
العلامة محمد أحمد الوزير
العلامة محمد محمد الوزير
العلامة محمد أحمد باشا
العلامة عبد الرحمن الإرياني
القاضي محمد علي الأكوع .
القاضي حسين الحلالي .
القاضي عبدالله حسين العمري .
القاضي عبدالسلام صبره
العلامة زيد الموشكي .
العلامة علي الوزير .
العلامة عبدالله بن علي الوزير .
العلامة الوزير محمد حاكم المقام .
العلامة عبدالإله الاغبري .
الاستاذ محيي الدين العنسي .
الاستاذ أحمد الحورش .
الاستاذ زيد عنان .
القاضي أحمد الجرافي .
القاضي أحمد محبوب .
العلامة حسين عبد القادر .

العلامة محمد حسين عبد القادر .
العلامة عبد القادر بن عبدالله .
العلامة يحيى احمد السياغي .
العلامة محمد احمد السياغي .
العلامة حمود السياغي .
العلامة عبد السلام صبره .
العلامة حسين الحوثي .
العلامة الفضيل الورتلاني .
العلامة أحمد بن محمد الشامي .
العلامة احمد بن احمد المطاع .
العلامة محمد احمد المطاع .
الاستاذ صالح المسمري .
العزي صالح السنيدار .
الحاج عبدالله حسن السنيدار .
علي محمد السنيدار .

ومن الشيوخ الذين أيدوا هذه الفتوى :

الشيخ عبدالله علي مناع	صعده .
الشيخ حسين بن ناصر الأحمر	حاشد .
الشيخ عبدالله أبو لحوم	نهم .
الشيخ علي ناصر القردعي	مراد .
الشيخ عبد الوهاب نعمان	تعز .
الشيخ عبد اللطيف بن راجح	خولان .
الشيخ الخادم الوجيه	الحديدة .
الشيخ أحمد الدعيس	إب .
الشيخ حسن الشائف	برط .
الشيخ محمد أبو رأس	برط .
الشيخ عبدالله حسن ابو رأس	برط .
الشيخ حسين سراج	بني حشيش .

الشيخ عرير يعني	بني مطر .
الشيخ علي الجمره	بنى حشيش
الشيخ مطيع دماج	إب .

ثانياً : تكليف الرئيس جمال جميل بإنشاء تنظيم عسكري سياسي داخل الجيش وتكوين خلايا سرية داخل العاصمة وفي المناطق الأخرى الحساسة .

ثالثا : تم الاتفاق على صياغة ميثاق وطني .

رابعا : تشكيل مجلس للشورى .

خامسا : تشكيل حكومة وطنية .

وبعد هذا الاتفاق واصلوا اجتماعاتهم وكان يتولى النقيب عزيز يعني نقل أحاديث كل جلسة إلى عبدالله الوزير . كما كان الرئيس جمال جميل يواصل حضور هذه اللقاءات في الوقت الذي كان يعمل في تشكيل التنظيم السياسي العسكري . وبهذه المناسبة نود لفت انتباه العلامة القاضي عبدالله الشماحي الذي ذكر في كتابه « اليمن الحضارة والانسان » أن اجتماعات رؤساء التنظيم المدني كانت تعقد في منزل عبدالله الوزير[1] بأن هذه الاجتماعات لم تحدث مطلقاً في منزل عبدالله الوزير بل في منزل الشهيد حسين الكبسي .

(١) راجع الكتاب المذكور ص ٢٠٨ .

الإعداد والتخطيط للثورة

التنظيم العسكري للثورة : التكوين

بعد تكليف الرئيس جمال جميل في الاجتماعات التي تم عقدها في بيت الشهيد حسين الكبسي بتشكيل التنظيم العسكري للثورة شرع بتشكيل التنظيم بدعوة الضباط البارزين في ساحة العمل الوطني إلى منزله واحداً تلوَ الآخر وبطريقة لا يعرف فيها الواحد منهم عن الآخر شيئاً .

والضباط الذين قام باستدعائهم هم :

النقيب محمد حسن غالب ـ عن الجيش الدفاعي وخلفه الملازم حسين عنبه مؤقتاً حتى يصل أحمد المروني من تعز ، وهذا كان بعد سفر النقيب محمد حسن غالب إلى تعز كرئيس للبعثة العسكرية .

العقيد أحمد الشعساني ـ نائب قائد المدفعية .

المشير عبدالله السلال ـ عن مدرسة الإشارة .

النقيب محمد ملهي السعيدي ـ عن الجيش المظفر .

الشهيد النقيب احمد المقعش ـ عن الضباط الإداريين .

الملازم مجاهد حسن غالب ـ عن سرية الشقاقي رشاش .

وقد شرح لكل واحد منهم كيفية تشكيل الخلايا وطريقة الاتصال بالضباط الموثوق بهم . وكانت طريقة الاتصال المتبعة هي أن يتصل كل واحد من المذكورين بمن يثق بهم من الضباط كل الثقة ، بشكل انفرادي ويأخذ منه في بادىء الأمر ، وقبل مفاتحته

بشيء ، عهد الله وميثاقه بأن يكتم السر ولا يخون وطنه . ثم يقوم بشرح أهداف الثورة له وتكليفه بالاتصال بدوره بمن يثق بهم على انفراد ويوصيهم بألا يفشوا بسر رئيس الخلايا .

وعلى هذا الأساس تشكلت عدة خلايا في الجيش الدفاعي والمدفعية والجيش المظفر وفي مدرسة الاشارة من دون أن يفهم الضباط عن الآخرين شيئاً سوى الضابط الذي اتصل به . وتسلسلت الخلايا من القمة إلى مستوى ضابط الصف . وتولى المذكورون رئاسة الخلايا في أسلحتهم .

وقد تمكن المشير عبدالله السلال رئيس خلايا مدرسة الإشارة من إعداد خلاياه إعداداً ممتازاً فضمت إليه في الفترة الأخيرة السابقة لقيام الثورة خلايا الجيش المظفر وهي خلية النقيب محمد ملهي السعيدي والملازم علي الربيدي والنقيب مبخوت بن علي سعد . ومن ضباط الصف رئيس العرفاء عجلان احمد وحزام عجلان .

كما انضم إليه أيضاً خلية رئيس الضباط الإداريين النقيب الشهيد احمد المقعش وأعضاء خليته هم : المرحوم ملازم علي الشرعي والمرحوم الملازم حسين الأكوع والملازم محمد المطري والملازم طه مصطفى والملازم عبد الكريم الغسالي والملازم محمد الشاطبي .

وتولى النقيب محمد حسن غالب رئاسة خلايا الجيش الدفاعي والضباط الذين اشتركوا في هذه الخلايا هم : الملازم حسين عنبه والملازم غالب الشرعي والمرحوم الملازم أحمد رزق عبده والملازم عبدالله زبارة والملازم عبدالله الجائفي والملازم علي الخلقي والملازم محسن القرعي والملازم عبدالله المهدي . ومن الضباط الإداريين الملازم محمد القادري ومن ضباط الصف الشهيد صالح الرحبي .

وكان طلاب الكلية الحربية على صلة دائمة بالرئيس جمال جميل ومساعديه الملازم حسين عنبه والملازم علي العرشي . وكان هؤلاء يعمقون صلاتهم الوطنية بطلابهم بواسطة المحاضرات والصحف الوطنية والكتب واللقاءات حتى غدا طلاب الكلية يتدفقون حماساً ويعايشون القضية الوطنية وأخبارها أولاً بأول وكانوا يعلمون بأن الثورة ستنفجر في القريب القادم .

وقد تأثر عمل التنظيم العسكري في الجيش الدفاعي في بادىء الأمر بعد تعيين

النقيب محمد حسن غالب رئيساً للبعثة العسكرية التي تقرر سفرها في شهر اكتوبر ١٩٤٧ إلى العراق ، كما تأثر العمل السياسي المدني بسفره أيضاً ، وذلك نظراً لأنه كان همزة الوصل بين عبدالله الوزير والرئيس جمال جميل .

وتفادياً للفراغ الذي خلفه سفر النقيب محمد حسن غالب عين الرئيس جمال جميل بدلاً عنه الملازم حسين عنبه في التنظيم العسكري بصورة مؤقتة إلى حين وصول النقيب أحمد حسين المروني من تعز ، وعين الملازم مجاهد حسن غالب همزة وصل بينه وبين عبدالله الوزير .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية كانت قد ابدت استعدادها لسفر بعثتين دراسيتين يمنيتين إلى العراق على نفقتها ، إحداهما مدنية والأخرى عسكرية ، وقد ظل الإمام « يحيى » يماطل في إبداء موافقته على سفر هاتين البعثتين .

وبعد جهود مكثفة ومتواصلة بذلها الرئيس جمال جميل مع الإمام يحيى وبمعاونة صديقه القاضي عبدالله العمري ووساطته وافق الإمام يحيى مؤخراً على سفر البعثتين في اكتوبر عام ١٩٤٧ . وتعين الاستاذ زيد عنان رئيساً للبعثة المدنية ومحمد حسن غالب رئيساً للبعثة العسكرية .

وتتكون البعثة العسكرية من التالية أسماؤهم :

النقيب محمد حسن غالب	رئيس البعثة .
الملازم الشهيد محمد الرعيني	عضواً .
الملازم عبدالله الضبي	عضواً .
الملازم علي العرشي	عضواً .
الملازم أحمد الجرموزي	عضواً .
الملازم محمد الفقيه	عضواً .

واستغل الرئيس جمال جميل سفر البعثتين وسلم النقيب محمد حسن غالب رسالتين : الأولى من عبدالله الوزير إلى ملك العراق والثانية من الرئيس جمال جميل إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي صالح جبر . وتشتمل الرسالتان على مطالبة الحكومة العراقية بالمساعدات المالية والعسكرية والمعنوية وبالمساهمة الفعالة لإنقاذ الشعب اليمني من طواغيت اليمن .

وحين وصلت البعثتـان إلى تعز قـام السيـد أحمـد بسحب جـوازات سفـر أعضائها وجمدها عن السفر[1] . وقد ظلت الرسالتان بحوزة النقيب محمد حسن غالب حتى قامت الثورة وتولى النقيب محمد حسن غالب مسئولية أمن تعز فسلم الـرسالتـين للأستاذ زيد عنان ، وحثه على القيام بالمهمة بدلاً عنه . وقد عرف لاحقاً أن الأستاذ زيد عنان قام بتمزيق الرسالتين في عدن بعد نكسة الثورة .

التنظيم العسكري والإعداد للثورة :

في منتصف شهر نوفمبر عام ١٩٤٧ اتفق الرئيس جمال جميل والمشير عبدالله السلال على استدعاء رؤساء الخلايا العسكرية إلى اجتماعات سرية مسـاء كل خميس في منـزل المشير السلال الكائن حينذاك في حارة ياسر في صنعاء . وكان الرئيس جمال جميل يحضر إلى هذه الاجتماعات وقد غيَّر هيئته حيث يلبس قميصاً أبيض ودجلة وشالاً صغيراً يغطي به رأسه وشالاً كبيراً يغطي به وجهه . وفي العادة كان ينتظر في منزله الملازم حسين عنبه ثم يخرجان معاً إلى منزل المشير السلال . وعلى امتداد الاجتماعات التي تم عقدها في منزل المشير السلال كانت هذه الاجتماعات تضم جميع رؤساء الخلايا ، ويتولى إدارتها الرئيس جمال جميل . ورؤساء الخلايا هم :

١ ـ المشير عبدالله السلال .
٢ ـ النقيب أحمد المروني (بدلا عن محمد حسن غالب الذي تم سفره) .
٣ ـ النقيب محمد ملهي السعيدي .
٤ ـ الملازم مجاهد حسن غالب .
٥ ـ الملازم حسين عنبه .
, ـ الملازم احمد المقعش .
٧ ـ الملازم احمد الشعساني .

وأول المـوضوعـات التي قام المجتمعـون بمناقشتهـا كان مـوضـوع امتـداد التـنظيم العسكري إلى مدينة تعز ، وذلك لأهميتها التي لا تقل عن أهمية صنعاء . وبعد التداول وإبـداء الآراء تم الأتفاق في الاجتمـاع الأول على قيـام الرئيس جمـال جميل بـالاتصال

(١) ذكر القاضي عبدالله الشماحي في كتابه « اليمن الحضارة والانسان » ص ٢٠٥ بأن المقدم محمد حسن غالب كان أحد المكلفين باغتيال سيف الإسلام بتعز وليس هناك أساس من الصحة لما ذكره الشماحي بهذا الصدد . والسبب الحقيقي لسفر محمد حسن غالب إلى تعز هو هذا الذي ذكرناه .

بطريقته الخاصة باللواء حمود الجائفي بمدينة تعز ، ويتولى تزويده بالمعلومات اللازمة عن تشكيل التنظيم العسكري للثورة ، وتوجيهه بكيفية الاتصال بالضباط الوطنيين الموثوق بهم لتشكيل فرع للتنظيم بمدينة تعز .

وقد قام الرئيس جمال جميل بالاتصال بالجائفي فعلاً ، وقام الجائفي بدوره بالمهمة المسندة إليه . . . فاتصل بقائد الجيش في تعز الشهيد محمد سري الشائع وبغيره من الضباط الوطنيين .

وخلافاً لما ذكره الشماحي في كتابه ـ المذكور ـ عن تكليف حمود الجائفي بالسفر إلى تعز واغتيال سيف الإسلام أحمد ، كان سفر الجائفي إلى تعز في الأصل لأسباب لها علاقة بالتكليف المذكور . . وللأهمية سنعرض للملابسات التي أدته إلى سفر الجائفي إلى تعز حتى تتضح الحقيقة وينجلي اللبس القائم الذي أثاره خبر القاضي الشماحي المذكور في كتابه .

فمن جهة : كان اللواء حمود الجائفي معلماً للجيش الدفاعي في صنعاء ، ويقوم بوظيفته تحت إشراف الرئيس جمال جميل . وبحسب النظام المتبع في الجيش الدفاعي حينذاك كان يتم تدريب لواء كامل طوال السنة ، ويقام لكل لواء بعد انتهاء فترة التدريب السنوية اللازمة ما يشبه حفلة تخرج رسمية له قبل توزيع أفراده في المناطق المختلفة أو تسريحهم . ويجري أثناء هذه الحفلة استعراض عسكري للقوات المدربة ، كان يحضرها الإمام يحيى وأنجاله وحاشيته في العادة .

وبعد التحاق حمود الجائفي في الجيش الدفاعي وتعيينه مدرباً فيه أخذ الضباط المتخرجون من الكلية الحربية في الالتفاف حوله . . الأمر الذي أساء القوى العسكرية التقليدية في الجيش الدفاعي فأخذت تثير الزوابع في وجه الجائفي والضباط الشباب ، مستهدفة من وراء ذلك إبقاء الأوضاع الفاسدة في الجيش كما هي عليه ، لكي تستطيع المحافظة على وجودها ومصالحها الخاصة .

وبدأ من ثم يقوى الصراع بين هذه القوى المختلفة ممثلة في رأسها بأمير الجيش أحمد المهدي وبين القوى الوطنية الشابة ممثلة بالرئيس جمال جميل وتلامذته من الضباط الشباب الخريجين . وكامتداد لهذا الصراع ونكاية بالقوى الشابة الجديدة أخذ المهدي وزمرته يعملون بمختلف الطرق للإيقاع بجمال جميل والجائفي بواسطة الدس واتهامهما بالتخريب .

وفي نهاية السنة جرى الحفل كالمعتاد لتخريج اللواء الذي عمل به الجائفي ، واعتذر الإمام يحيى عن حضور الحفل ، منيباً عنه سيف الإسلام الحسن ، وكان حفل التخرج مناسبة ملائمة لكلا الطرفين المتصارعين لإظهار تفوقه على الطرف الآخر . واستغل الضباط الوطنيون الفرصة فألقى الملازم حسين عنبه كلمة في الحفل تلاه النقيب أحمد حسين المروني بإلقاء قصيدة ، وحين آن وقت الاستعراض العسكري للقوات المتخرجة بدرت عن أمير الجيش أحمد المهدي حركات تنم عن جهله التام بالأصول العسكرية المتبعة أثناء تفقده استعراض القوات المتخرجة . فما كان من الجائفي إلا أن رد عليه بالقيام باستعراض القوات بالطريقة الصحيحة المراعية للتقاليد العسكرية وفق الأصول . . مبدياً ضمنياً هزأه بطريقته الأمية الجاهلة .

ولم يخف سيف الاسلام الحسن تعاطفه الشديد مع المهدي وزمرته فأبدى استياءه من الجائفي وأمر بحبسه في غرفة المحاضرات للضباط . وبذلك انتصر للقوى الرجعية التي ظلت على مدى عام كامل تحاول الايقاع بخصومها بواسطة الدس والوقيعة وتكيل لهم شتى التهم . وكان حبس الجائفي الذي استمر لمدة ثلاثة أيام وأفرج عنه بعد جهود عديدة وواسعة بذلها جمال جميل مع صديقه القاضي عبدالله العمري رئيس الوزراء سبباً رئيسياً ومباشراً لانتقال الجائفي إلى تعز .

ومن جهة : اقترن ضيق الجائفي من البقاء في صنعاء بعد حبسه بعاملين آخرين مساعدين. الأول : تصميمه للسفر إلى تعز للمراجعة على أخيه علي الجائفي الذي كان قد وصل إلى حمود خبر عن اعتقاله في تعز بسبب غضب السيف أحمد عليه من جرأة ترديده لقصائد ثورية تندد بالأوضاع الفاسدة .

الثاني : وصول أخبار إلى حمود الجائفي من مصادر موثوقة بأنه كان موضوعا للرصد تحت رقابة السلطات . وقد شكل هذا العامل مع ما سبقه اقتناعاً راسخاً لدى الجائفي بضرورة مغادرته صنعاء ، فطلب من الرئيس جمال جميل في رسالة بعثها إليه إعطاءه إجازة مطلقة من عمله تحت مبرر رسمي له بالسفر إلى تعز للمراجعة على أخيه المسجون .

وبعد سفر الجائفي إلى تعز كلف الرئيس جمال جميل الملازم حسين عنبه بالقيام بمهمته في تدريس طلاب الصف المستجد بالكلية الحربية مادتي الجغرافيا العسكرية والتعبئة العسكرية .

وكما نوقش في اجتماعات رؤساء الخلايا للتنظيم العسكري تشكيل فرع لهم في مدينة تعز ناقشوا أيضاً في اجتماعاتهم الأولى تشكيل امتداد تنظيمي مماثل لهم في مدينة الحديدة . وقد تمّ تكليف النقيب محمد ملهي السعيدي بالاتصال بآمر جيش الحديدة المرحوم مساعد الصايدي وتولى محمد ملهي الاتصال بالصايدي ونسق معه ترتيب الأوضاع ، فنفذ الصايدي مهمته المكلف بها بدون تقاعس . كما تمّ تشكيل فرع لهم في صعده وتم تكليف النقيب أحمد الثلايا ، ثم تشكيل فرع لهم في المحويت وتم تكليف الملازم حسين الدفعي ، وفرع لهم في الطويلة تم تكليف الملازم شرف المروني ، ونفذ الجميع المهمات المطلوبة من القيادة في صنعاء .

ومن الموضوعات التي ناقشها التنظيم العسكري في اجتماعاتهم في منزل المشير السلال أحوال السرايا العسكرية في الجيش المظفر والدفاعي . وكان هذا الموضوع هو موضوع اجتماعهم الثالث . وناقشوا فيه الإمداد العسكري لسرايا الجيش المظفر التي أعدت لاحتلال المرافق العامة عند تفجير الثورة في موعدها وهي :

- سرية الأسد رشاش .
- سرية عجلان الشقاقي رشاش .

ومن الجيش الدفاعي :

- السرية الأولى رشاش .
- السرية الثانية رشاش .

أما الكلية الحربية ومدرسة الاشارة فرأى المجتمعون عدم مناقشة اوضاعها ، وترك تقرير أوضاعها للمسئولين عنها . . فكلف الرئيس جمال جميل وضباط الكلية باتخاذ ما يرونه مناسبا بشأنها ، حسب معرفتهم لأوضاعها الخاصة ، وكلف المشير عبدالله السلال باتخاذ ما يراه مناسبا بشأن مدرسة الإشارة حسب معرفته لأوضاعها .

وطرح أيضاً في هذا الاجتماع ـ أي الثالث ـ ضرورة شراء مسدسات لرؤساء الخلايا . وفهم في الاجتماع من الرئيس جمال جميل بأن هذا الموضوع يعتبر منتهياً . . لأن عبدالله الوزير حوّل مبلغاً من المال على الخادم الوجيه لتلبية المتطلبات الضرورية لعملهم ، والمسدسات داخلة بينها .

في الاجتماع الرابع للتنظيم في منتصف شهر ديسمبر ناقش رؤساء الخلايا برئاسة

جمال جميل وفي منزل المشير السلال الموضوعات الرئيسية التالية في جدول أعمالهم :

الأول : الطرق المناسبة لإخراجهم سرايا الجيش المظفر والكلية الحربية ومدرسة الإشارة والسرية الأولى والسرية الثانية رشاش دفاعي .

الثاني : إغلاق أبواب صنعاء يوم الثورة لقطع الطريق أمام فرار أنجال الإمام وأذنابه .

الثالث : قطع الخطوط السلكية التي تربط بين صنعاء وتعز .

وبعد مناقشة مستفيضة ، ومن خلال تبادل الآراء المختلفة أقرت الخطة التالية وكلف النقيب الشهيد أحمد المقعش بتنفيذها :

١ ـ ختم عدة أوراق بيضاء بختم أمير الجيش علي بن إبراهيم بخروج الجيش المظفر ، والدفاعي .

٢ ـ العمل على تزوير توقيع أمير الجيش على الأوراق البيضاء التي سيتم ختمها .

٣ ـ كتابة الأوامر اللازمة المطلوبة على الأوراق المختومة الموقعة لتسهيل انتقال قوات الجيش المظفر والدفاعي .

٤ ـ تهيئة المقصات اللازمة لقطع خطوط السلك الرابط بين صنعاء وتعز وتهيئة العناصر اللازمة لعملية التنفيذ .

وقد نفذ النقيب المقعش التكليف على النحو التالي :

١ ـ استطاع احمد المقعش وبعد التفاهم مع سكرتير مكتب آمر الجيش احمد السنيدار (يعمل حالياً في معرض الوتاري) بغزو مكتب آمر الجيش ، وختم مجموعة من الأوراق البيضاء بختم آمر الجيش المطلوب .

٢ ـ كلف النقيب أحمد المقعش أحد أعضاء خليته وهو الملازم عبد الكريم الغسالي بتقليد توقيع أمير الجيش بصورة دقيقة تتطابق مع توقيعه الاصلي . وكان الغسالي رساماً موهوباً فاستطاع أن يقلد التوقيع طبق الأصل ، وبطريقة لا يفطن لها أحد بأنها مزورة .

٣ ـ تولى النقيب المقعش تحرير الأوامر على الأوراق المختومة الموقعة بخروج الجيش ، وتحرير الأوامر الأخرى بإغلاق أبواب صنعاء في ساعة الصفر . وسهلت هذه الأوامر حُسْنَ استخدام الجيش الدفاعي من قبل النقيب أحمد المروني يوم الثورة ، كما

سهلت سحب برقية له من مدرسة الإشارة في الجيش المطفر للغرض نفسه وباسم آمر الجيش علي بن إبراهيم .

٤ ـ هيأ المقعش المقصات اللازمة لقطع خطوط السلك إلى تعز ، وهيأ المشير السلال بدوره المرحوم أحمد الشدادي ، وكان طالباً في مدرسة الإشارة ، بقطع السلك في الوقت المناسب يوم الثورة .

وسنرى ـ لاحقاً ـ التفاصيل اللازمة لتنفيذ هذا المخطط عند الحديث عن تفجير الثورة . وبهذه المناسبة نود أن نقول لزميلنا في الكفاح وفي السجون القاضي الشماحي بأن أبواب صنعاء لم يغلقها سيف الاسلام الحسين ، كما تفضلت وذكرت في كتابك في صفحة ٢٢٨ وإنما جرى التخطيط لذلك من قبل التنظيم العسكري للثورة قبل قيامها ، وتولى التنظيم العسكري أيضاً عملية التنفيذ في الوقت المحدد لها عند تفجير الثورة .

وفي الاجتماع الخامس في بيت المشير السلال وبرئاسة جمال جميل أثار رؤساء الخلايا للتنظيم قضية اغتيال سيف الاسلام أحمد في تعز ، ووضع خطة محكمة لعملية التنفيذ .

ورد عليهم الرئيس جمال جميل بأن هناك خطة كاملة معدة حول هذه القضية ، وهي في طريقها إلى التنفيذ . وفهم رؤساء الخلايا بأن مضمون هذه الخطة يقوم على تكليف كل من محمد أحمد باشا عامل تعز بإعداد مجموعة من الشباب ومنهم أولاده ، بتنفيذ عملية الاغتيال ، وعلى تكليف كل من الشيخ حسن بن صالح الشايف والشيخ ابو رأس للمهمة ذاتها أيضاً . وقد سافر الشاب الثائر عبدالله بن محمد الوزير إلى تعز حاملاً ثلاث رسائل سرية إلى الأطراف الثلاثة المذكورة من الإمام عبدالله أحمد الوزير بهذا الشأن . وأفهمهم الرئيس جمال جميل بأن الأطراف المذكورة قد تعهدت تعهداً وثيقاً بعملية التنفيذ .

وكان عبدالله الوزير قد قام بكتابة مجموعة رسائل إلى مشايخ القبائل البارزين وأهمها خمس رسائل بعثها :

- الأولى : إلى الشيخ حسين بن ناصر الاحمر .
- الثانية : إلى الشيخ هادي هيج .

ـ الثالثة : إلى الشيخ عبدالله بن مناع (عبر قائد فوج صعده نقيب أحمد الثلايا الذي سيطر على الموقف العسكري في صعده بفوج النمونة من صباح يوم الثورة بالتعاون

والتنسيق مع الشيخ عبدالله بن مناع وناظره عشم ، وكان الثلايا مرتبطاً بالتنظيم العسكري في صنعاء قبل سفره إلى صعده . أما مناع والوادعي فكانا مرتبطين بالإمام عبدالله الوزير ، والنقيب الثلايا احد قادة الجناح العسكري في ثورة ١٩٤٨ وقائد ثورة ١٩٥٥ وأعدم بعد فشل ثورة ١٩٥٥ .

- الرابعة : إلى الشيخ علي ناصر القردعي .
- الخامسة : إلى الأمير علي بن عبدالله الوزير في الطويلة .

وكان يتولى بعثها إلى أصحابها الملازم مجاهد حسن غالب ، بواسطة رسل كانوا يقومون بنقلها بسرية وأمانة واخلاص من أفراد السرية الأولى رشاش دفاعي . وللتاريخ نذكر أسماء هؤلاء الجنود الوطنيين المجهولين :

الجندى قاسم علي الخولاني - (يعمل الآن ضابطاً في الداخلية ويعمل في مستشفى الثورة) .
الجندي أحمد الهيلاني - (يعمل الآن في الحرس الجمهوري) .
الجندي علي حسن حزام المساجدي - (متقاعد) .
الجندي عزيز محسن خضروف - (رحمه الله) .
الجندي أحمد محمود الموقعي .

ومضمون الرسائل الأولى والثانية والثالثة والخامسة يدعو أصحابها إلى اليقظة والاستعداد لمواجهة الأحداث المقبلة . ومضمون الرسالة الرابعة يدعو الشيخ القردعي (علي ناصر) بضرورة وصوله إلى صنعاء لأمر هام .

مخطط التنظيم العسكري للثورة :

في نهاية شهر ديسمبر ١٩٤٧ عقد رؤساء الخلايا للتنظيم العسكري للثورة اجتماعهم السادس برئاسة جمال جميل وناقشوا فيه خطة تنفيذ الثورة . ودارت المناقشات حول قضيتين رئيسيتين :

الأولى : تحديد المرافق الرئيسية العامة التي ينبغي لهم احتلالها .

الثانية : توزيع المهام التنفيذية بين أعضاء التنظيم .

وبعد المداولات تم تحديد احتلال المرافق التالية :

١ ـ احتلال دار السعادة التي فيها موارد الشعب .

٢ ـ احتلال دار الشكر .

٣ ـ احتلال المواصلات .

٤ ـ احتلال الإذاعة .

٥ ـ احتلال قصر السلاح ، وكان المسئول عنه الشيخ محسن هارون وجماعته (٥٠٠) من بني الحارث ، وكان مشتركاً في الثورة وفتح قصر السلاح للإمام عبدالله الوزير (وشارك في قتل الإمام يحيى بابنه مصلح) .

٦ ـ احتلال مبنى البلدية واتخاذها (مقراً للقيادة العامة) .

٧ ـ قطع الخط السلكي الواصل بين صنعاء وتعز .

٨ ـ إقفال أبواب صنعاء وإلقاء القبض على المجرمين .

كما تم توزيع المهام على النحو التالي :

١ ـ اختصاص الرئيس جمال جميل :

احتلال مبنى البلدية ويرافقه عند عملية الاحتلال الملازم حسين عنبه .

٢ ـ اختصاصات المشير عبدالله السلال :

أ ـ احتلال وزارة المواصلات بمدرسة الاشارة .

ب ـ الإشراف على فوج النقيب محمد ملهي السعيدي الذي كان مكلفاً في مهمة أخرى .

ج ـ الإشراف على احتلال دار السعادة المكلفة به كل من السرية الأولى رشاش دفاعي بقيادة أحمد المروني وسرية الشقاقي رشاش بقيادة عجلان ، أحمد وحزام عجلان وهما ضابطا صف تحت إشراف السعيدي .

٣ ـ اختصاصات الملازم علي الربيدي :

أ ـ مساعدة المشير السلال في قيادة فوج محمد ملهي السعيدي ، والتأكد من احتلال المرافق المخصصة للفوج .

ب ـ قيادة سرية الأسد يحتل قصر السلاح بدلاً عن الكلية الحربية التي نقلت لحراسة القيادة العامة .

٤ ـ اختصاص النقيب حسن العمري : احتلال الإذاعة .

٥ ـ اختصاص النقيب أحمد المروني :

أ ـ احتلال دار السعادة بالسرية الأولى رشاش دفاعي تحت إشراف المشير السلال .

ب ـ احتلال دار الشكر بالسرية الثانية رشاش دفاعي .

٦ ـ اختصاص الملازم حسين عنبه :

أ ـ قيادة الكلية الحربية عبر ضابط الداخلية والاحتلال بها قصر السلاح .

ب ـ مرافقة الرئيس جمال جميل عند احتلاله مبنى البلدية (القيادة العامة) .

٧ ـ اختصاص محمد ملهى السعيدي قائد الفوج الذي قام بالإشراف على قيادته بدلاً عنه المشير عبدالله السلال : إلقاء القبض على أنجال الامام . .

٨ ـ اختصاص الملازم مجاهد حسن غالب : متابعة عملية اغتيال الإمام يحيى وابلاغ عبدالله الوزير بذلك حتى يقوم عبدالله الوزير بالطلوع إلى قصر السلاح وكان قد تمَّ الاتفاق مسبقاً بين جمال جميل وعبدالله الوزير بأن يؤجل الثاني تحركه لطلوع القصر حتى يتم إبلاغه بالطلوع بواسطة مجاهد حسن .

٩ ـ اختصاص العقيد أحمد الشعساني نائب قائد المدفعية: تجهيز جزء من المدفعية ووضعها تحت الاستعداد للطلب إذا اقتضت الضرورة استعمالها .

١٠ ـ اختصاص النقيب أحمد المقعش: التواجد مع زملائه في الشعبة العسكرية وتجهيز الأوامر المعدة لتحرك القطاعات العسكرية وخروجها من الثكنة لتأدية واجبها ، بالإضافة إلى تجهيز الأوامر الخاصة بإقفال أبواب صنعاء .

١١ ـ أن يتولى أحمد الشدادي من طلاب مدرسة الإشارة قطع السلك الذي يربط صنعاء وتعز ، بعد عملية إعداده المسبق لهذه المهمة من قبل المشير السلال .

التنظيم العسكري يحدد ساعة الصفر :

بعد سلسلة الاجتماعات المتوالية التي عقدها رؤساء خلايا التنظيم والتي أقروا خلالها

كافة الخطوات الضرورية لتنفيد مخطط الثورة ، عقدوا في يوم الخميس تاريخ ٨ يناير ١٩٤٨ الموافق غرة ربيع الأول عام ١٣٦٧ هـ اجتماعهم السابع في منزل المشير عبدالله السلال وبرئاسة جمال جميل وناقشوا فيه تحديد ساعة الصفر .

وبعد المداولة وافق الجميع على اقتراح الرئيس جمال جميل بأن يكون يوم الأربعاء تاريخ ٧ ربيع الأول من عام ١٣٦٧ هـ الموافق ١٤ يناير ١٩٤٨ م هو اليوم الموعود لقيام الثورة . . وذلك بسبب أن هذا الموعد يصادف قيام الجيش بمناورة عسكرية في ضواحي صنعاء الشمالية ، وسيكون من الملائم للجيش أن يضرب ضربته الحاسمة ، لا سيما وأن الامام يحيى سيخرج لاستعراض المناورة التي سيقوم بها الجيش في هذا اليوم ، كما هي العادة في خروجه دائماً عند كل استعراض يقوم به الجيش .

وأوضح لهم الرئيس جمال جميل بأن الشيخ علي ناصر القردعي وصاحبه محمد القردعي سيتوليان إطلاق النار على الإمام يحيى ، وبعد إطلاقهما النار عليه يتولى كل ضابط مسئوليته التي يعرفها تماماً .

وبحسب ما هو مقرر فإن السلاح الذي سيستخدمه القردعي وصاحبه مسدسان من صنع إيطالي كان قد أهداهما السيد غاسباريني الإيطالي الذي زار اليمن عام ١٩٢٦ لعبدالله الوزير .

وعلى أثر هذا الاتفاق أصبح الجميع متأكدين من سلامة مخططهم وانصرفوا من الاجتماع وهم يهيئون أنفسهم انتظاراً لليوم التاريخي المرتقب .

تنفيذ الثورة

أولاً : المحاولة الأولى ١٤ يناير ١٩٤٨

المحاولة الأولى الفاشلة وآثارها :

في يوم الأربعاء ٧ ربيع الأول سنة ١٣٦٧ هـ (١٤ يناير ١٩٤٨) قام الجيش بمناورته العسكرية الأسبوعية في ضواحي صنعاء الشمالية بحسب ما هو مقرر. وعند عودة الجيش إلى ثكناته عبر العاصمة خرج الإمام يحيى من دار الشكر لاستعراض الجيش كالعادة . وأثناء ذلك تجمعت القوى العسكرية والمدنية في مبنى البلدية وفي درجاتها وهم : أحمد محمد المطاع ، وعبد السلام صبره ، والملازم مجاهد حسن غالب ، ووصل الرئيس جمال جميل بسيارته إلى أمام مبنى دار المعارف حينذاك والتي تبعد عن مسجد توفيق بمقدار ثلاثين متراً . وكان المكلف من القيادة العسكرية للسيطرة على الموقف أثناء الاغتيال الشهيد صالح الرحبي رئيس عرفاء السرّية الأولى رشاش دفاعي .

وبينما كان الجميع من الوطنيين العارفين بالتوقيت للثورة على أهبة الاستعداد لسماع الطلق الناري المنتظر، لم يسمعوا شيئاً. وبهت الجميع انتظارا، ولكنهم أيضا لم يسمعوا شيئاً . وسرت في الجمع رعشة قلق زلزلت الأعصاب بدون جدوى ، ومن دون أن يدركوا الأسباب الحقيقية الخافية التي حالت دون تنفيذ العملية المتفق عليها في وقتها .

وتبين لهم لاحقا أن عدم التنفيذ راجع للشيخ علي ناصر القردعي وصاحبه اللذين أصابهما الارتباك رغم وجود الشيخ عزيز يعني المطري مستشار الإمام عبدالله الوزير كمشجع ومعرّف لهما بمرور رشاش دفاعي ، ولم يقويا على تنفيذ مهمتهما . لكن الآثار الحقيقية التي أظهرها هذا التردد كانت أكبر بما لا يمكن قياسه مطلقاً على القضية الوطنية وعلى مخطط الثورة التي ستبينها لاحقاًمنه على المنتظرين الذي أُصيبوا بخيبة أمل منقطعة النظير .

وحتى نوضح النتائج المريرة التي خلفها هذا الفشل لا بد من الإشارة ، بدءاً ، إلى الترتيبات التي كان التنظيم السياسي المدني للثورة قد قام بها ، تمهيداً للثورة في موعدها السابق المتفق عليه .

فعلى حين كان يعقد رؤساء خلايا التنظيم العسكري اجتماعاتهم الدورية المتتالية في منزل المشير عبدالله السلال ، كان زعماء التنظيم المدني يواصلون اجتماعاتهم ـ المشار اليها سابقاً ـ في منزل الشهيد حسين الكبسي .

وفيما كان التنظيم العسكري برئاسة جمال جميل قد فرغ من كافة الترتيبات التنظيمية المتعلقة بتنفيذ مخطط الثورة ، كان أيضاً أعضاء التنظيم المدني قد فرغوا بدورهم من المهام التي كلّفوا بها وهي صياغة الميثاق الوطني المقدس، وتشكيل مجلس الشورى، وتشكيل مجلس الوزراء أي أن التنظيمين فرغا تقريباً من مهامهما الخاصة التي كُلّفا بها في وقت واحد تقريباً .

وضمن عملية الترتيبات التي كان على التنظيم المدني أن يقوم بها ، تمهيداً لإيصال الميثاق الوطني المقدس إلى كل قيادات الأحرار في الداخل وفي عدن ، قام الفضيل الورتلاني في أول يناير ١٩٤٨ باستدعاء الاستاذ محيي الدين العنسي وأحمد الحورش واجتمع بهما اجتماعاً استثنائياً بحضور الرئيس جمال جميل وكلفهما بحمل صورة من الميثاق وصورة من تشكيل مجلس الشورى ومجلس الوزراء لإيصالها إلى عدن إلى زعماء الجمعية اليمانية للاحتفاظ بها لديهم ، والقيام بنشرها في عدن حين يطلب منهم ذلك من قبل قيادة الداخل .

وبحسب الاتفاق مع محيي الدين العنسي والحورش أبلغهما الفضيل بأن قيادة الداخل ستتولى الإبراق إلى الخادم غالب الوجيه ببرقية ذات ألفاظ تجارية مستعارة قام بشرحها لهما ، وعند استلام الإشارة البرقية بها يقوم الخادم الوجيه بإبلاغ قيادة الأحرار بها ، ويتولى الأحرار من ثم نشر الوثائق الخاصة المطلوبة منهم نشرها في حينه .

ووفقا لهذا التكليف سافر محيي الدين العنسي والحورش إلى عدن عن طريق الحديدة وفي الحديدة التقيا بأمير لواء الحديدة القاضي حسين الحلالي ، وعملا على استمالته إلى صف الثورة . وبعد أن شرحا له المظالم التي يعانيها الشعب وتعويل الأحرار عليه للانضمام اليهم وافق الحلالي على انضمامه للأحرار . . شريطة الاحتفاظ بحياة القاضي عبدالله العمري ، وتعهد العمري بمناصرة الثورة الدستورية ، ويبدو أن العنسي والحورش بعد أن اكد لهما الحلالي وعاهدهما على أن يكون في صفوف الثورة ، أفشيا له بمخطط الثورة وتفاصيله كاملةً ، وأفضيا له بساعة الصفر للثورة ، وهو ١٤ يناير ١٩٤٨ .

وواصلا سفرهما إلى عدن وكان وصولهما إليها في ١٠ يناير تقريباً . وفي عدن أبلغا قيادة

الأحرار بالمهمة التي كُلّفا بها، وكلمة السر التي سيتم الإبراق بها إلى خادم الوجيه.

وعلى الرغم من أن إذاعة النبأ الكاذب بمقتل الإمام يحيى ما يزال مثار تأويلات وتخريجات عديدة[1]، إلا أننا نستطيع التوفيق بالجمع بين أهم رأيين من الآراء المطروحة.

فمن جهة : إن الفضيل الورتلاني قام ، بدون الرجوع إلى احد ، بسحب البرقية المتفق عليها في اليوم الذي كان مقرراً فيه القيام بالثورة واغتيال الإمام يحيى ، من دون أن يأخذ في الاعتبار احتمال فشل او تأجيل المخطط . . لاعتقاده أن إذاعة المخطط حتى في حالة عدم تنفيذه، سيضع القوى الوطنية وجهاً لوجه أمام الأمر الواقع . . وسيعجل بسرعة تفجير الثورة . . أي سيتولون الإسراع بتفجير الثورة كنوع من الدفاع عن النفس بعد إذاعة المخطط .

ونحن نقول ذلك من إدراكنا التام لطبيعة الفضيل الورتلاني الذي دأب منذ وصوله الثاني إلى صنعاء على سرعة تفجير الأوضاع ، كيفما اتفق ، لاعتقاده بأن الاوضاع في اليمن قد نضجت للثورة ، ولم يبقَ سوى من يقوم بعملية تفجيرها . . وقد رأينا من قبل كيف حاول الدفع ببعض العناصر لاغتيال الإمام يحيى ، ولكنه اصطدم باعتبار الآخرين على هذا التصرف ، وبالخصوص الرئيس جمال جميل .

ومن جهة : إن الحلالي بعد أن عرف بالمخطط اتصل بالمدعو صالح جعفر الذي كان بمثابة ملحق تجاري بريطاني في الحديدة وأبلغه في يوم الأربعاء ٨ ربيع الأول الموافق ١٤ يناير بأن الإمام يحيى ونجله الأمير أحمد سيقتلان. في ١٥ يناير أخبر صالح جعفر بأنه قد تسلم برقية بالشيفرة وصلته من صنعاء عن مقتل الإمام يحيى وأن سيف الإسلام أحمد سيقتل بدوره بعد أبيه في يوم الجمعة على الأكثر » (أي ٩ ربيع الأول) أو الخميس .

(راجع بحث البريطاني : لي دوجلاس بعنوان النبأ الكاذب في مقتل الإمام يحيى ، في كتاب مركز الدراسات المذكور ص ٢٥٧) .

وأيّاً كان الحال ـ مع ما في رأي الباحث البريطاني من أسباب القوة لاعتماده على الوثائق البريطانية التي تم نشرها في السنوات الأربع الأخيرة ـ فإن مخطط الأحرار قد تعرض

---

(١) بامكان القارىء ـ على سبيل المثال ـ الاطلاع على كتاب مركز الدراسات : ثورة ١٩٤٨ المذكور ليطلع على الأبحاث والندوة الخاصة بالمركز عن ثورة ٤٨ ليلاحظ التعدد في الآراء حول الموضوع المذكور .

للكشف وكان المرجّح لدافع نشره غير البرقية أو البرقيتين المذكورتين ، وحتى سواهما ، التأكيدات التي صادق بها الشهيدان محيي الدين العنسي وأحمد الحورش على الأنباء المزيفة التي وصلت إلى عدن إلى الأحرار ، اعتماداً على وصول البرقية المتفق عليها من الفضيل إلى الخادم غالب الوجيه .

وهكذا قام الأحرار في عدن بنشر الميثاق الوطني المقدس وأسماء أعضاء مجلس الوزراء وتناقلت الأنباء هذا الخبر حتى غدت حديث الساعة لدى السلطات الإمامية وغيرها من المواطنين المتبعين في الداخل .

وزاد الطين بلة أن البرقيات من الخارج أخذت تتدفق تباعاً إلى صنعاء بتهنئة عبدالله الوزير بالإمامة وكان يقوم أحد مسئولي المواصلات بتسليمها إلى الإمام يحيى .

وفي ٢٠ يناير حاول الامام يحيى مباغتة عبدالله الوزير بهذا النبأ ، وقد كان عبدالله الوزير في طبيعة الصورة ، فدفع إليه يحيى ، في مجلسه الذي كان يضم العديدين من حاشيته ، رزمة من البرقيات الواصلة وقال له : اقرأ هذه الأوراق يا فخري . فقرأها عبدالله الوزير ورد على الفور بأنها مجرد محاولات للوقيعة وشق الصف بينكم وبين أنصاركم .

وأثناء صلاة المغرب رافق القاضي عبدالله العمري عبدالله الوزير الذي أسرَّ إليه بقصة البرقيات وما دار بينه وبين الإمام ، فتعهد له عبدالله العمري الذي كان على صلة وثيقة بالرئيس جمال جميل ويطلع من خلاله على تحركات الأحرار خطوة خطوة ولكن بحذر ، شديد ، ويقوم في ذات الوقت بإطلاعه على ما يدور في القصر ، تعهد لعبدالله الوزير بالوقوف إلى جانب الأحرار مهما كانت النتائج .

وكمحاولة من قبل عبدالله الوزير لتفادي المضاعفات الناجمة عن إذاعة النبأ الكاذب قام بتكذيب الخبر المنشور في مقال بجريدة الإيمان يرد فيه على ما أذاعته الإذاعات وتناقلته الصحف ، ولكن بدون جدوى . . فقد كان الإمام يحيى وأنجاله وأذنابه يفكرون جدياً برد جهنمي ضد الأحرار يبطشون فيه بهم ، ويتناولون ببطشهم كل الأسماء التي شملتها القوائم المنشورة ، بل وبغيرهم ممن كانوا يعرفون أنهم على ولاء للأحرار . ولو أنهم كانوا مترددين قليلاً بسبب احتواء القوائم على أسماء لا يتطرق إليها الشك . . أمثال امير الجيش علي بن إبراهيم وسيف الإسلام علي وعبد الرحمن الشامي والقاضي راغب بك .

وللخطورة الفائقة التي شكلها نشر هذا الخبر على الإمام يحيى ، وبسبب التردد الذي أصابه وأنجاله وأذنابه من احتواء القوائم على أسماء لا يرقى إليها الشك بادر الإمام يحيى بطلب نجله أحمد من تعز للتشاور معه . غير أن احمد الذي طال انتظار وصوله إلى صنعاء ولم يصل، بل وراوغ في هذه القضية إلى أبعد حد، حتى يفيد من أي إجراء عكسي قد يقوم به الأحرار،أخر الاجراءات الانتقامية التي كان يستعد الإمام يحيى للقيام بها ضد الأحرار .

موقف قيادة التنظيم السياسي المدني من إذاعة النبأ الكاذب :

بعد أن وصل إلى الأحرار في الداخل النبأ الكاذب بمقتل الإمام يحيى ، والاجراءات الانتقامية الموقعة من قبل السلطات بادر رؤساء التنظيم المدني بعقد اجتماع عاجل في منزل الشهيد العلامة حسين الكبسي للتشاور في الأمر واتخاذ الاجراءات اللازمة. وفي الاجتماع تلا على المجتمعين الأديب أحمد الشامي رسالتين بخط سيف الإسلام أحمد كلها تهديد ووعيد للأحرار عموماً وله بشكل خاص .

وحتى يكون القارىء في حقيقة الصورة من وراء إرسال أحمد هاتين الرسالتين لأحمد الشامي يحسن أن نشير إلى أن سيف الإسلام أحمد كان يتوجس خوفاً من الأحرار ، وينظر إلى وصول الفضيل الورتلاني بنوع من الريبة .

ولذلك فقد كلف أحمد الشامي بعد التقائه - أي سيف الإسلام أحمد - بالفضيل الورتلاني في شهر أغسطس في تعز بالسفر مع الفضيل إلى صنعاء ، وطلب منه أن يتابع كل حركاته وسكناته وأن يتولى إبلاغ أحمد بها أولاً بأول . كما كلفه أن ينقل إليه صورة عن النشاطات التي كان يقوم بها الأحرار في صنعاء ، حتى يكون على إطلاع بها أيضاً .

وقد أبت كرامة الشاعر أحمد الشامي القيام بهذا الدور ، وكان على التصاقه الحميم بالفضيل الورتلاني وعلى اتصاله الدائم بقيادة التنظيم المدني للأحرار ، يوالي السيف أحمد بتقارير وهميه عن نشاط الفضيل والأحرار .

وعندما أذيع النبأ الكاذب بمقتل الإمام يحيى أدرك « أحمد » بطلان التقارير التي كان يرفعها إليه الشامي . . الأمر الذي حمله على أن يحنق أشد الحنق منه، ودفعه إلى كتابة الرسالتين المذكورتين.

وعلى ضوء الأخطار التي أصبحت تتهدد الأحرار رأت القيادة السياسية للتنظيم المدني بعد مداولتها للموضوع في اجتماعها تقديم.توصيات لعبدالله الوزير عبر ممثله الشخصي في

الاجتماع بضرورة الإسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة للحيلولة دون البطش بهم من قبل الإمام يحيى .

واقترحوا عليه سرعة العمل في تنفيذ مخطط الثورة قبل أن يغدوا هم الضحايا ، وحددوا موعداً أقصى لسماع رأي عبدالله الوزير النهائي .

وفي ٨ فبراير ١٩٤٨م عقدوا اجتماعاً آخر لهم للاستماع الى رأي عبدالله الوزير بواسطة ممثله الشخصي عزيز يعني . . فجاءهم الرد بتجهيز كل شيء من قبله ، واستعداده التام خلال الأسبوع نفسه لعملية التنفيذ .

وكجزء من عملية استعداده المذكور طلب في أوائل الأسبوع الأخير لقيام الثورة ـ أي الأسبوع المحدد ـ من مجاهد حسن غالب الذي كان يقوم بهمزة الوصل بينه وبين الرئيس جمال جميل إبلاغ الرئيس جمال جميل بأن يلتقي به شخصياً للتفاهم على وضع اللمسات الأخيرة لعملية التنفيذ .

واتصل مجاهد حسن بالرئيس جمال جميل وأبلغه الطلب وحدد الموعد بالساعة والمكان وأخبر مجاهد عبدالله الوزير عن طريق عزيز يعني بالموعد المتفق عليه ، وقام جمال جميل بتغيير ملابسه فلبس ملابس العلماء المكون من عمامة وجوخ وشال وحزام وما إليه واتجه في اليوم التالي لتحديد الموعد في الساعة السابعة مساء إلى منزل عبدالله الوزير وبرفقته مجاهد ، وعند وصولهما إلى باب المنزل أطفأ عبدالله الوزير الأنوار واستقبل الرئيس جمال جميل في المبنى الخارجي للمنزل ، ودام اجتماعهما لمدة ساعتين . وعند الانتهاء من الاجتماع رافق مجاهد الرئيس جمال جميل إلى منزله .

موقف التنظيم العسكري من إذاعة النبأ الكاذب :

في ٢٠ يناير ١٩٤٨ م التقى رؤساء الخلايا للتنظيم العسكري في منزل المشير عبدالله السلال بناء على دعوة وجهها إليهم الرئيس جمال جميل ، ووضع عليهم في الاجتماع بضرورة التشاور في الكوارث المحدقة التي تنتظر القوى الوطنية من جراء إذاعة النبأ الكاذب بمقتل الإمام يحيى .

وجرى في الاجتماع مناقشة آثار النبأ الكاذب وما يدور في قصور الإمام وأنجاله وحاشيته وما يحيكونه من الاجراءات الانتقامية ولا سيما بعد أن سمعوا ان الإمام يحيى قد طلب سيف الإسلام أحمد من تعز والذي اختاره ليكون بطل الانتقام المقبل .

وبعد انتهاء النقاش وتدارس الأوضاع من مختلف الجوانب اقترح الرئيس جمال جميل على المجتمعين اتخاذ مبادرة وطنية رادعة تحت إشراف الفضيل الورتلاني وأحمد المطاع ، يتم من خلالها القيام بإيصال الصوت الوطني إلى القوى المعادية مهدداً ومتوعداً من أي اجراء انتقامي يزعمون به القيام ضد القوى الوطنية .

وتمت الموافقة على هذا الاقتراح الذي كان عبارة عن إرسال منشورات تحذيرية في ظروف مغلقة وبجانبها خمس طلقات رصاص بعضها جرمل والبعض الآخر طلقات رصاص مسدس إلى الأذناب المعروفين بمعاداتهم للأحرار .

ونشط شباب المدرسة العلمية في توزيع هذه المظروفات . . أمثال عبد الملك الطيب ويحيى الحيفي وحسين المقبلي وأحمد المضواحي وأحمد الخزان والمرحوم عبد الوهاب العرشي والمرحوم القاضي علي البوني ويحيى المطاع وغيرهم . . وشاركهم في التوزيع النقيب حسن العمري ، وقد تم توزيع هذه المظاريف على قصور الأسرة الإمامية وعلى الحاشية والأذناب في ليلة واحدة ، وكان لهذا العمل آثاره البالغة في نفوس هؤلاء الذين أُرسلت إليهم وفي نفوس غيرهم من الأذناب الذين انطووا كالخفافيش في بيوتهم وكأنهم ينتظرون نهايتهم المحتومة .

كما عقد رؤساء الخلايا للتنظيم اجتماعاً ثانياً برئاسة جمال جميل ناقشوا فيه ردود الفعل التي أثارتها المنشورات ووصول سيارات النقل المحملة بالأثاث من تعز باسم سيف الإسلام أحمد إلى صنعاء ، بالإضافة إلى مناقشتهم مواضيع عسكرية أخرى .

وفي ليلة الجمعة الموافق ١٢ فبراير ١٩٤٨ عقد الاجتماع الختامي لخلايا التنظيم العسكري في منزل المشير السلال برئاسة جمال جميل . . وقال في الاجتماع إننا لا نستطيع أن نحدد يوم الثورة وساعة الصفر والأمور مرهونة بخروج الإمام إلى ضواحي صنعاء . . وما عليكم إلا أن تتواجدوا في قطاعاتكم يومياً وعلى الأخ المقدم مجاهد حسن غالب والمقدم حسن العمري متابعة الموضوع .

تنفيذ الثورة

ثانياً ـ المحاولة الثانية ١٧ فبراير ١٩٤٨ م

اغتيال الإمام يحيى :

قبل اغتيال الإمام يحيى بيوم واحد تجمع المباشرون المكلفون بعملية الاغتيال منزل عبدالله بن علي الوزير وهم :

١ ـ محمد قائد الحسيني ـ من بني حشيش .
٢ ـ الحاج حمود الحسيني ـ من بني حشيش .
٣ ـ عبدالله الحسيني ـ من بني حشيش .
٤ ـ محمد الحسيني ـ من بني حشيش .
٥ ـ الشيخ علي ناصر القردعي ـ مراد .
٦ ـ محمد القردعي ـ مراد .
٧ ـ الشيخ مصلح محسن هارون ـ من بني الحارث .
٨ ـ زيد الذيب ـ من بني الحارث .
٩ ـ علي سنهوب ـ من بني مطر .
١٠ ـ احمد العنجبة ـ من بني حشيش .
١١ ـ محمد ريحان ـ سائق السيارة من صنعاء .
١٢ ـ علي العتمي ـ مساعد السائق من عتمة .

وأثناء الليل قرأ عليهم عبدالله بن علي الوزير فتوى العلماء في قتل الإمام يح ويذكر آحرون أنه قرأ عليهم حكماً شرعياً أصدره حاكم المقام محمد بن محمد الوزير وز الموشكي وصادق عليه عبدالله الوزير .

وبحسب تكليف الرئيس جمال جميل لمجاهد حسن ولحسن العمري بمراقبة خروج الإمام يحيى إلى الضواحي، وصل مجاهد حسن إلى الرئيس جمال جميل في يوم الثلاثاء ٧ ربيع ثاني ١٣٦٧ هـ ١٧ فبراير ١٩٤٨ م وأخبره ـ وهو خارج من الكلية الحربية إلى منزله ـ بأن الامام يحيى خرج من دار السعادة واتجه إلى (حزيز) جنوبي صنعاء ، ويرافقه في خروجه رئيس الوزراء عبدالله العمري ، وقد أسف الرئيس جمال جميل أبلغ الأسف على خروج العمري مع الإمام ، ولم يكن في وسعه بعد خروجه إبلاغه بالتأخر فقد كان قضاءً وقدراً .

وعلى الفور أمر الرئيس جمال جميل مجاهد حسن بمتابعة الأحداث وإخباره بها أولاً بأول ، وكان حسين عنبه وغالب الشرعي ممن سمعوا بهذه الأنباء ، فتم بعد السماع بهذه الأنباء اجتماع حضره المشير عبدالله السلال وأحمد المروني وحسين عنبه واحمد الشدادي الطالب في مدرسة الإشارة ، واتجهوا إثر الاجتماع إلى (حزيز) .

ولما وصلوا إلى ضاحية منطقة بيت معياد جلسوا خارج الطريق بجانب خشبة السلك التي تربط بين صنعاء وتعز ، وقد تمكنوا أثناء جلوسهم من رؤية أحمد الشامي عائداً من حزيز على دراجة فأخبرهم بأن الموضوع قد نفذ . . فصعد على الفور الطالب أحمد الشدادي على خشبة السلك وقطعه بالمقص المعد للغرض بحسب الخطة .

وعاد الجميع إلى الثكنات لتنفيذ المخطط المرسوم من قبل رؤساء الخلايا للتنظيم العسكري . ومن الجدير بالذكر أنهم أثناء عودتهم وجدوا عند ماجل الدمة نائب المدفعية المقدم أحمد الشعساني الذي كان يراقب الأحداث انتظاراً لتنفيذ المخطط فأخبروه بالنبأ الذي نقله إليهم أحمد الشامي، واتجه بدوره إلى ثكنة المدفعية فوراً للقيام بدوره المكلف به .

ويبدو أن قيادة التنظيم المدني كانت على علم بخروج الإمام يحيى الى منطقة حزيز منذ الساعة الأولى لخروجه بدليل خروج أحمد محمد الشامي الى منطقة حزيز منتدباً من المدنيين للتأكد بنفسه من تنفيذ المخطط المعد لاغتيال الإمام يحيى، لكن التنظيم لم يتوقع خروج العمري مع الإمام، لأنه الرجل الذي نقل الى الأحرار ضرورة سفر محيي الدين والحورش خشية اعتقالهما.

احتلال المرافق العامة في صنعاء :

بحسب مخطط التنظيم العسكري للثورة كان من المقرر أن يقوم المقدم أحمد حسين المروني باحتلال دار السعادة بالسرية الأولى رشاش دفاعي بإشراف المشير عبدالله السلال ، وأن يتولى المروني أيضاً احتلال دار الشكر بالسرية الثانية رشاش دفاعي .

وتنفيذاً للمخطط المذكور تمَّ سحب برقية مزورة بختم وتوقيع أمير الجيش إلى المقدم المروني بتحرك السريتين ، وفي نفس الوقت أعطى أمراً مزوراً أيضاً إلى حراس باب الشكنة بالسماح بخروج السريتين المذكورتين لاستقبال ولي العهد .

وقد قام المروني بتجميع السريتين وزحف بهما إلى صنعاء فعلاً تنفيذاً للمخطط ، واحتلت السريتان المرفقين المخصصين لهما وهما دار السعادة ودار الشكر، ولكن المقدم المروني أنكر وصول البرقية المذكورة إليه ، وقام بتحرك السريتين باجتهاده ومبادرته الذاتية .

ومهما يكن فإن ضباط هاتين السرتين كانوا أعضاء في التنظيم العسكري للثورة ، وكانوا على علم بمهمتهم التي كُلّفوا بها . وضباط السرية الأولى هم :

١ ـ الملازم علي عبد الرماح ـ قائد السرية .
٢ ـ الملازم غالب الشرعي ـ نائب قائد السرية .
٣ ـ الملازم عبدالله الجائفي ـ قائد الفصيلة الأولى .
٤ ـ صالح الرحبي ـ رئيس عرفاء السرية (وكان يعتبر بمثابة أب روحي للسرية) .

وضباط السرية الثانية هم :

قائد السرية المرحوم علي العمري .
نائب القائد وقائد الفصيلة الملازم عبدالله المهدي .
قائد الفصيلة الثانية ـ الملازم علّي الخلقي .
قائد الفصيلة الثالثة ـ الملازم محسن القرعي .

وقد أشرف المروني على تحرك السريتين حتى احتلت المرفقين المخصصين لهما .

وبدوره قام الملازم حسين عبه بتنفيذ مهمته المكلف بها وهي تحريكه طلاب الكلية الحربية ، عبر ضابط داخليتها المرحوم أحمد متنى ، واحتلاله قصر السلاح . وحين فرغ من القيام بمهمته عاد إلى مبنى القيادة لمرافقة الرئيس جمال جميل في احتلال مبنى البلدية لاتخاذه (مقرأ للقيادة العامة) طبقا للمخطط المرسوم .

وللتوثيق التاريخي نسرد أسماء طلاب الكلية الحربية الذين قاموا بهذه المهمة ، وكانوا من الدعائم الأساسية للثورة . وأسماء الصف الأول لطلاب الكلية الذين تخرجوا في الأيام الأولى للثورة ، ويعتبرون الدفعة الخامسة لخريجي الكلية وهم :

١ ـ ملازم محمد الأكوع .

٢ ـ ملازم عبدالله بركات .

٣ ـ ملازم محمد وهاس .

٤ ـ ملازم حسين الغفاري .

٥ ـ ملازم عبد الكريم السكري .

٦ ـ ملازم محمد القحوم .

٧ ـ ملازم الشهيد سعد الأشول .

٨ ـ ملازم الشهيد محمد البريمي .

٩ ـ ملازم حسن ابوريم.

١٠ ـ الملازم عبد الرحمن الترزي .

١١ ـ الملازم المرحوم لطف الزبيري .

١٢ ـ الملازم علي الحاضري .

١٣ ـ الملازم علي العجاج .

١٤ ـ الملازم علي الشقيري .

١٥ ـ الملازم محمد نعمان .

١٦ ـ الملازم حميد سوار .
١٧ ـ الملازم عبدالله الخلقي .
١٨ ـ الملازم محمد شمسان .
١٩ ـ الملازم عبدالله جياش .
٢٠ ـ الملازم حسين السخيمي .
٢١ ـ الملازم هادي داحش .
٢٢ ـ الملازم لطف العرشش .
٢٣ ـ الملازم عبدالله الثور .
٢٤ ـ الملازم علي النعامي .

وأسماء طلاب الصف الثاني :
١ ـ الشهيد محمد عبدالله العلفي .
٢ ـ الشهيد عبدالله اللقية .
٣ ـ لطف داحش .
٤ ـ احمد الموشكي .
٥ ـ محمد الشبية .
٦ ـ محمد الفصحي .
٧ ـ قناف المندي .
٨ ـ علي الراشدي .
٩ ـ محمد عبدالله صعصعة .
١٠ ـ احمد السياني .
١١ ـ محمد حجر .
١٢ ـ عتيق الحدأ .
١٣ ـ محمد البكولي .
١٤ ـ يحيى الجحدري .
١٥ ـ حميد القماسي .
١٦ ـ محمد رشا .

وبدوره قام المشير عبدالله السلال بتجهيز مدرسة الإشارة وأعدها لاحتلال المواصلات بحسب الخطة المرسومة . . وأسماء طلاب مدرسة الإشارة الذين أسهموا

بنصيب في النضال الوطني قبل الثورة ، وشاركوا مشاركة فعالة في الثورة ، وشاطروا زملاءهم طلاب الكلية الحربية في السجون والمحنة بعد فشل الثورة ، هم :

١ ـ محمد الحمزي .
٢ ـ احمد الصباري .
٣ ـ العزي الحيمي .
٤ ـ احمد الحيمي .
٥ ـ حمود معتق .
٦ ـ علي شمار .
٧ ـ محمد الغيثي .
٨ ـ علي قشاشة .
٩ ـ محمد العطاب .
١٠ ـ غالب مرغم .
١١ ـ محمد عيسى .
١٢ ـ علي عيسى .
١٣ ـ محمد جسار .
١٤ ـ احمد الشدادي .
١٥ ـ احمد الخولاني .
١٦ ـ محمد القديمي .
١٧ ـ احمد حميد .
١٨ ـ احمد النجار .
١٩ ـ عبد الباري جمعان .
٢٠ ـ صالح الداعري .
٢١ ـ مرشد سنان .
٢٢ ـ محمد المروني .
٢٣ ـ أحمد الأكوع .

كما قام المشير السلال وفقاً لمهمته المكلف بها في الخطة بالإشراف على جميع الكتيبة الخاصة بالمقدم محمد ملهى السعيدي ، الذي كان مكلفاً بمهمة إلقاء القبض على الأمراء وكانت الكتيبة المذكورة تتكون من سرية الأسد بقيادة المقدم علي الربيدي ، وسرية

الشقاقي بإشراف الملازم مجاهد حسن غالب وقيادة حزام وأخيه عجلان ، وفي أثناء جمع الكتيبة سارع الملازم علي الربيدي إلى الإدارة والتنظيم ، وكانت تسمى حينذاك بالشعبة ، وذلك لاستلام الأوامر الخاصة من المقدم أحمد المقعش وبخروج القطعات العسكرية وبإغلاق أبواب صنعاء من فرار المجرمين .

وعند وصول المقدم الربيدي إلى الشعبة استلم الأوامر التي قام بإعدادها المقعش وزملاؤه في الشعبة وفقاً للخطة، وكان في الشعبة إلى جانب المقعش من أعضاء التنظيم المتواجدين المرحوم علي الشرعي والمرحوم حسين الأكوع والملازم محمد عبدالله المطري وعبد الكريم الغسالي والملازم طه مصطفى والملازم محمد الشاطبي ، وبعد استلام الربيدي للأوامر عاد إلى المقدم السعيدي وسلمه بعضاً من هده الأوامر ، والبعض الآخر منها سلمها إلى المشير عبدالله السلال .

وقام أفراد من الكتيبة والإشارة بتوزيع هذه الأوامر على أبواب الثكنة وأبواب صنعاء. ومما يجدر ذكره أن بين هذه الأوامر مجموعة من الأوراق البيضاء المختومة الموقعة بختم وتوقيع أمير الجيش الذي تم تزييفه لاستخدامها للحاجة بحسب الأغراض .

وبعد تزوير الاوامر غادر السعيدي الثكنة للقيام بواجبه ، وزحفت الكتيبة ومدرسه الاشارة نحو العاصمة لاحتلال المرافق المعدة لها بقيادة ضباطها وتحت إشراف المشير عبدالله السلال وقد أدت مهمتها طبقاً للخطة . . فاحتلت مدرسة الإشارة المواصلات ، والتحقت سرية الأسد بقيادة الملازم علي الربيدي بالكلية الحربية في قصر السلاح بعد مصرع الحسين وأخيه لمساندتها ، واشتركت سرية الشقاقي بمساندة السرية الأولى رشاش دفاعي في احتلالها لدار السعادة ، وضرب الحرس الملكي إذا دعت الضرورة، وبعد أن تأكد المشير عبدالله السلال من قيام الكتيبة بدورها ذهب إلى وزارة المواصلات للإشراف على الاتصالات الداخلية والخارجية.

وبدوره ظل مجاهد حسن يتابع الأنباء وحين وصله الخبر بتنفيذ عملية الاغتيال قام بإبلاغ الرئيس جمال جميل بذلك ، وأبلغ في نفس الوقت عبدالله الوزير بواسطة ممثله الشخصي عزيز يعني بسرعة طلوعه إلى القصر بحسب الخطة المتفق عليها .

أما النقيب حسن العمري فقد قام بدوره في مراقبة تنفيذ اغتيال الإمام يحيى ، وحين تأكد بنفسه من ذلك عاد على دراجته من حزيز وسارع لاحتلال الاذاعة ، بعد أن أكد لزملائه صدق النبأ باغتيال الإمام يحيى .

وأعد المقدم الشعساني المدفعية إعداداً كاملاً ، وكان لها دور ملحوظ اثناء حصار صنعاء . . حيث قاتلت قتالاً عنيفاً ، وكان من أبرز صباطها المشتركين في خلايا التنظيم العسكري المقدم محسن جياش والمقدم علي عنقاد والمقدم المرحوم محمد الحيمي . وساهم آخرون إلى جانبهم من صباط وصف صباط وجسود مجهولون أمثال الباشاويش أحمد المندي وعيرهم ممن لم يشتهروا إلا بعد نكسة الثورة .

وبهذه المناسبة فإننا ندعو الشاعر الكبير الاستاذ عبدالله البردوني للاطلاع على هذه الأسماء والحقائق ، فلعله يعير رأيه القائل بأن المشتركين من ضباط الجيش في الثورة أربعون ضابطاً بدون جنود، ولا ندري من أين وكيف استقى معلوماته.

وبعد أن أنهى رؤساء الخلايا وضباط القطعات العسكرية مهامهم واحتلوا كافة المرافق في العاصمة ظلوا منتظرين وصول الرئيس جمال جميل لكي يحتل مبنى البلدية وتصبح مقراً للقيادة العامة . ولكن تأخر وصوله لمدة ساعة ، رغم متابعته لسير الأحداث أولاً بأول بواسطة مجاهد حسن . . منذ خروج الإمام يحيى من دار السعادة إلى « حزيز » وحتى استكمال احتلال الجيش للمرافق العامة .

وقد أحدث تأخره قلقاً في نفوس الضباط . . الأمر الذي حفزهم للتجمع أمام مبنى جامع حجر سابقاً ، بجانب دار الشكر أو المتحف الوطني حالياً . والضباط الذين تجمعوا هم : المشير عبدالله السلال والنقيب أحمد المروني والملازم مجاهد حسن غالب والملازم حسين عنبه والملازم غالب الشرعي والملازم أول المرحوم علي العمري والملازم أول عبدالله المهدي والملازم علي الخلقي والملازم محسن القرعي وآخرون .

وتشاور الضباط فيما ينبغي عمله بعد تأخر الرئيس جمال جميل وبعد أن بلغه الملازم مجاهد حسن باحتلال الجيش للمرافق العامة عاد بعد أن شتمته زوجته بلا نتيجة ، فاقترح المشير عبدالله السلال والمقدم أحمد المروني ضرورة انتداب شخص للاتصال به . ووافق الجميع على هذا الاقتراح وتم انتداب الملازم حسين عنبه ، ثم اتجه حسين عنبه على دراجة المروني إلى منزله لحثه على سرعة الوصول لمباشرة دوره القيادي المعد له في السيطرة على الموقف ، وهناك التقى به في غرفة الاستقبال وكان بكامل ملابسه العسكرية ومسدسه على جانبه الأيمن ويرتدي فوق البدلة العسكرية دجلة عسكرية وعندما أخذ الملازم عنبه يشرح له الموقف ويحثه على سرعة الوصول دخلت إلى الغرفة زوجة الرئيس جمال جميل وكانت فاقدة الأعصاب فقامت بسب الملازم عنبه ، الأمر الذي اضطر عنبه

إلى مغادرة المنزل والاتجاه إلى زملائه لإخبارهم بالوضع .

ولم ييأس الضباط فأعادوا الكرة ، مكلفين هذه المرة زميلهم الملازم غالب الشرعي بالذهاب إلى الرئيس جمال جميل . واتجه الشرعي إلى منزله بنفس الدراجة السابقة . واستطاع الرئيس جمال جميل هذه المرة تخليص نفسه من زوجته بالقوة وركب مع الشرعي في مقدمة الدراجة

وحين وصل الرئيس جمال جميل إلى بئر العزب الذي كان يبعد عن دار الشكر بحوالي خمسين متراً نزل من الدراجة واتجه الى الضباط وألقى عليهم كلمة قصيرة تشجيعية ثم اتجه إلى دار السعادة برفقة لفيف من الضباط منهم : المشير عبدالله السلال والملازم غالب الشرعي وعبدالله المهدي والملازم حسين عنبه والنقيب محمد السعيدي والنقيب احمد المروني والملازم مجاهد حسن غالب وحسين الحرازي والشهيد صالح الرحبي والنقيب علي الرماح

وعند وصوله إلى باب دار السعادة وجد أمامه سيف الإسلام الحسين ، فمد يده بالمصافحة وقابله الحسين بالمثل ، ووقف إلى يمين الرئيس الملازم حسين عنبه . وبدأ الرئيس جمال جميل بالحديث ، وهما لا يزالان متصافحين ، قائلاً : يا مولاي إن مجلس الوزراء مجتمع في قصر السلاح فاذهبوا إلى هناك للاجتماع بهم . ورد عليه الحسين بالطلب منه بالدخول إلى دار السعادة للتفاهم على انفراد . لكن الرئيس جمال أخبره بألا جدوى من التفاهم معه ، وإذا كان يرغب في التفاهم مع أحد فليتفاهم مع مجلس الوزراء . هنا استشاط الحسين غضباً وأمر السرية الأولى رشاش دفاعي بالرمي على جمال جميل فرد أفراد السرية على الحسين نفسه بمئات من الطلقات النارية . وأول طلقة اصابته في صدره فأردته قتيلاً . واستمر إطلاق النار من السرايا الثلاث بطريقة غير منتظمة لمدة دقيقتين .

وكان من جراء هذا الاطلاق مصرع الحسين وأخيه المحسن وجنديين ، وأما سيف الاسلام يحيى فقد انبطح على الأرض أثناء الضرب ثم هرب إلى مبنى وزارة الاقتصاد حالياً . وقد قام الرئيس جمال جميل بالانسحاب أثناء إطلاق النار ، وأثناء انسحابه احترقت طلقة الجانب الأيمن من دجلته دون أن تمسه بأذى . واتجه على أثر ذلك يرافقه حسين عنبه نحو مبنى البلدية التي تم احتلالها واتخاذها مقراً للقيادة العامة . بحسب الخطة المتفق عليها .

وفيما بعد اتصل المقدم أحمد المروني بالرئيس جمال جميل وأخبره بوجود سيف الاسلام يحيى في المبنى المقابل ، فكلف الملازم علي عنقاد فوراً بنقله إلى منزل المناضل الشهيد حسين الكبسي ، ونقله من تم الاستاذ أحمد الشامي بسيارته إلى سجن القلعة .

وباستثناء هذا الحادث فلم تحدث حوادث أخرى تذكر ، وساد الاستقرار والهدوء في أرجاء العاصمة ، وفي خلال ليلة واحدة أمكن اعتقال سيوف الأسلام والأذناب المدنيين والقوى الرجعية العسكرية ، ولم يتأخر عن الاعتقال سوى سيف الاسلام علي ولكنه تم اعتقاله فيما بعد ، بعد مشادة كلامية

ونـودُّ أن ننوه بأنه لا صحة للرواية التي أوردها الثائر العلامة القاضي عبدالله الشماحي في كتابه بأن الرئيس جمال جميل أسرع إلى العرض العسكري إلى سريتين من شباب الجيش كانتا تحت الاستعداد لأمر هام . (راجع « اليمن الحضارة والانسان » ص ٢٢٩) .

أوضاع الثورة بعد اليوم الأول :

باديء ذي بدء لا بد من أن نصحح للكثيرين الذين يخلطون في تاريخ الثورة بأن موعد الثورة كان في ١٧ فبراير ١٩٤٨ . غير أن الإعلان الرسمي عنها من إذاعة صنعاء كان في اليوم التالي الموافق ١٨ فبراير .

وقد أذاع راديو صنعاء في اليوم المذكور بياناً عن قيام الثورة وتعيين عبدالله الوزير إماماً دستورياً للثورة . كما أذيع في نفس اليوم أسماء مجلس الوزراء ومجلس الشورى وكبار موظفي الدولة . كما أذيعت بنود الميثاق الوطني المقدس ويلي هذا نص الميثاق .

الميثاق الوطني المقدس

لما صارت أحوال اليمن منحطة إلى حد بعيد في أمور الدنيا والدين ، بسبب الاستبداد والأنانية اللذين اشتهر بهما الإمام يحيى بن حميد الدين ، صار الغرض المطلوب من الإمامة معدوماً في كل ناحية ، ولم يبق غير مظاهر خادعة كاذبة ، لا تتفق مع موجبات الشرع الشريف ولا تضمن شيئاً من الاصلاح الذي يوجبه الدين في الحال، ولا تصون اليمن من أسوأ العواقب في الاستقبال .

وقياما بالواجب ، لله تعالى وللمسلمين ، وطلبا للسلامة في الدين والدنيا من العقوبة من الله سبحانه وتعالى لحفظ شرف الدين والاستقلال . . . اجتمع ممثلو الشعب اليمني على اختلاف طبقاتهم ، في هيئة مؤتمر للنظر في وضع نظام شرعي صالح ، وإقامة من ينفذه ويحفظ الأمن ويضبط مصالح الأمة ، ويقوم بكل واجب ديني دنيوي لليمن وأهله ـ عند وفاة الإمام الحالي ـ فقرروا الآن بالاجماع ما يأتي :

المادة ١ ـ مبايعة سيادة السيد(   ) لما اشتهر به من علم وفضل ومنزلة عالية في نفوس الناس الآن ، مبايعة دينية ناجزة ، إماما شرعياً ، شورياً ، دستورياً ، على نحو ما تسير به أرقى الأمم اليوم في العالم المتحضر ، في ما لا يخالف أدنى مخالفة للتعاليم الاسلامية السمحة الصحيحة .

المادة ٢ ـ كانت البيعة من ممثلي الشعب اليمني لحضرة صاحب السيادة المشار إليه على الشروط المقدسة الآتية .

أ ـ العمل في كل قول وفعل بما تضمنه القرآن الكريم ، والسنة النبوية على صاحبها

وآله أفضل الصلاة والتسليم ، وما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم .

ب ـ يكون حضرنه هو الإمام الشرعي ورئيس الدولة اليمانية ، ويكون له الحق الكامل الذي يتمتع به الإمام المحق الملتزم بتنفيذ هذا الميثاق ، والشخصية التي لسائر الملوك ورؤساء الدول الحرة المستقلة في العالم .

ج ـ لا تصدر جميع مراسيم الدولة وجميع الأحكام في المحاكم الشرعية إلا باسمه .

د ـ لا تتم أية معاهدة مع الحكومات الأخرى إلا بموافقته وتحت إمضائه .

هـ ـ إليه وحده تقدم أوراق الاعتماد من الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، لدى الدولة اليمنية

و ـ له الحق في الاشراف على مجلس الشورى وعلى مجلس الوزراء والاقتراح للنظر في كل ما يريد من المشروعات على اختلاف انواعها .

ز ـ وله الحق في الاشراف على أموال الدولة ومناقشة أعمال أي شخص ذي علاقة بها .

ح ـ له السمع والطاعة في المنشط والمكره من كل فرد داخل نظام هذه البيعة الجارية على العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وعلى ما كان عليه السلف الصالح وعلى العمل بكل تحسين يقبله الشرع الشريف . . له في دلك ما دام متمشياً على هذه البيعة ملتزماً لهذا الميثاق ساعيا إلى الغاية المقصودة من ذلك بكل سرعة ممكنة .

المادة ٣ ـ يكون نظام الحكم شورياً دستورياً بما لا يخالف الشريعة السمحة الصحيحة من كتاب الله وسنة رسوله .

المادة ٤ ـ يقوم على وضع الدستور اليمني لجنة خاصة يعينها مجلس الشورى من أهل الكفاءة والصلاح علماً وعملاً ويجب أن نستعين في ذلك بالجامعة العربية وحكوماتها والعبقريين من رجالها ثم يعرض على الإمام ما يقررونه ليحيله حالاً إلى الجمعية التأسيسية .

المادة ٥ ـ بعدما تضع اللجنة هيكل الدستور بمواده المفصلة يجب أن يرفع إلى الإمام ليحيله على الجمعية التأسيسية لتنظر فيه وتناقشه مادة مادة ويكون التصديق على كل مادة منه بعد المناقشة بالأكثرية وفي هذه الحالة يعرض مرة أخرى على الامام ليطلع على ما فيه

ويقرر ما اتضح له صلاحيته ، وله الحق أن يأمر بإعادة النظر فيما عدا ذلك مبيناً أوجه النقص فيه وعلى الجمعية أن توالي اهتمامها بدرس ذلك على ضوء التعاليم الاسلاميه وبعد ذلك ترفعه إليه أخيراً مصحوباً بمستندات ما قررته الاكثرية ويصبح حينئذ واجب التنفيذ والتوقيع .

المادة ٦ ـ يكون ضمن أعضاء الجمعية التأسيسية الاساسيين أعضاء مجلس الشورى الذي سينص عليه فيما بعد

المادة ٧ ـ مجلس الشورى المشار إليه هو الذي يضع قانونا لانتخابهم إذا قرروا طريقة الانتخاب أو يعينهم بالاشتراك مع حضرة الامام إن رأى طريقة التعيين . . على أن يكون مفهوماً من الآن في حالة الانتخاب ما يأتي :

أ ـ أن يكون لكل يماني ذكر بالغ من العمر ٣٠ سنة غير محكوم عليه شرعاً لإجرام حق الانتخاب .

ب ـ أن لا يقل عدد ممثلي المدن عن الثلثين .

ج ـ أن تكون القبائل والقضوات ممثلة .

د ـ أن يكون للمهاجرين اليمانيين في أي بلد يوجدون فيها حق ارسال ممثلهم في المجلس إذا كان فيهم ثلاثة آلاف فأكثر تتوفر فيهم شروط الانتخاب وإذا كثروا يكون لهم على كل ثلاثة آلاف فأكثر تتوفر فيهم شروط الانتخاب ممثل ، وإذا كثروايكون لهم على كل ثلاثة آلاف ناخب ممثل وواحد على الكسور مهما قلت ممثل واحد .

المادة ٨ ـ بما أن دعوة جمعية تأسيسية تتعذر الآن وأن وضع الدستور وتحديد المسؤوليات الدائمة إنما هو من اختصاصها . . فإلى أن يتيسر ذلك يجب أن يكون تعيين مجلس مؤقت يسمى « مجلس الشورى » .

المادة ٩ ـ تكون صلاحية المجلس المشار إليه ما يلي :

أ ـ القيام بالمهمات المشار إليها في المواد السابقة

ب ـ القيام بوضع القوانين المؤقتة وضعاً لا يخالف النظم الشرعية ، على أن يعمل بها حتى يصدق على الدستور وحينئذ تقر أو تلغى .

جـ ـ يضع ميزانية الدولة للفترة المؤقتة .

د ـ يصادق على المعاهدات ويرفضها ، وعلى الامام أن لا يبرم أية معـاهدة إلا إذا صادق عليها أكثرية هذا المجلس ، وعليه أن لا يعزل وزيراً ، أو مديراً ، أو أمير لواء ، أو موظفاً هو عضو في مجلس الشورى في المدة المؤقتة قبل وضع الدستور إلا بموجب عزله بحكم الشرع بعد تقرير وجـوب ذلك من العلماء أهـل الصلاح في مجلس الشـورى أو لسبب آخر يتفق عليه أكثر اعضاء المجلس .

المـادة ١٠ ـ يتألف مجلس الشـورى من سبعين عضـواً منهم الذين سيـذكرون إمـا بـأوصافهم أو بـأشخاصهم والبـاقي يتفق على تعيينهم مجلس الـوزراء وحضـرة الإمـام والأعضاء المعينون من الآن هم :

أ ـ أعضاء مجلس الوزراء .

ب ـ مديرو الوزارات

جـ ـ المستشارون العموميون .

د ـ القائمة نمرة (٣) التي نصطلح على تسميتها (قائمة الموظفين الشوريين) المرفقة بهذا والتي ستتلى مع بقية القوائم ، كل هؤلاء يكونون أعضاء في مجلس الشورى المؤقت بحكم وظائفهم .

المادة ١١ ـ يتألف مجلس الوزراء على النحو الآتي في القائمة المرفقة رقم (١) .

المادة ١٢ ـ تتألف هيئة مديري الوزارات عـلى النحو الآتي في القـائمة المـرفقة رقم (٢) .

المادة ١٣ ـ تتألف هيئة الموظفين الشوريين على النحو الآتي في القائمـة المرفقـه رقم (٣) .

المادة ١٤ ـ تنتهي مهمة مجلس الشورى المؤقت بمجرد انتهائه من وضـع الدسـور ودعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد وفي هذه الحالـة يتحول أعضـاؤه من غير أي إجـراء جديد إلى أعضاء الجمعية التأسيسية ، كما سبقت الاشارة إلى ذلك .

المادة ١٥ ـ بمجرد الانتهاء من إقرار الدستور يجب عـلى الحكومـة القائمـة أن تقدم استقالتها لحضرة جلالة الإمام ، وعليه هو أن يدعو من يشـاء لتأليف حكـومة جـديدة حسب توصيات الدستور المشار إليه آنفاً .

المادة ١٦ ـ عند تأليف الحكومة الجديدة ، يجب أن تجتمع الجمعية التأسيسية فوراً للغرض الآتي :

بما أن اليمن لم تتهيأ بعد طباعها للمعارك الانتخابية وليس من مصلحتها ذلك في أول عهدها بالدستور فلأعضاء الجمعية التأسيسية أن يتحولوا من غير إجراء جديد إلى أعضاء في الهيئة الشرعية الجديدة التي سوف تسمى (مجلس النواب) أو غير ذلك من الأسماء وذلك لدورة واحدة فقط لعدد السنوات التي سيحددها الدستور وليكن ذلك بشرطين اثنين :

أ ـ أن لا يرى أكثرية الاعضاء والإمام خلاف ذلك .
ب ـ أن لا يكون من الشعب اعتراض ظاهر معتبر

المادة ١٧ ـ بما أن اختصاصات المسؤولين للفترة المؤقتة لم تفصل في هذا الميثاق تفصيلاً كاملاً فيجب فيما عدا ما نص عليه فعلاً أن تكون اختصاصات الجميع كما هو الحال في مصر ، والعراق ، بين الملك ، والحكومة والمجلس النيابي على أنه يجب في الوقت نفسه المبادرة إلى وضع الدستور اليمني ، في مدة لا تزيد على سنة واحدة لتستقر الأمور نهائياً .

المادة ١٨ ـ يشرع في تأسيس حرس وطني في الحال من الشباب المثقف وغيرهم للاستعانة بهم على حفظ الأمن وتنوير الافكار ويكون رئيسهم هو مدير وزارة الدفاع ووكيله مدير وزارة الداخلية ويتبعان معا رئاسة مجلس الوزراء وتقدر لهم معاشات محترمة على أن يقطع بمجرد ما يسرحون عندما يتم الاستقرار .

المادة ١٩ ـ تبلغ الجامعة العربية ودولها حالاً بالعهد الجديد ويطلب إلى تلك الدول الشقيقة أن تبعث للحكومة اليمنية الجديدة كل منها (أولاً) عدداً من الطائرات للاستعانة بها على حفظ الأمن وعلى سبيل الاستعارة أو الإيجار لمدة قصيرة و(ثانياً) يطلب منها حالاً وبإلحاح انتداب خبراء للاستعانة بهم على تنظيم جميع أنواع الإدارات الحكومية .

المادة ٢٠ ـ تؤلف حالا لجنة تسمى اللجنة المالية لضبط مالية الدولة وحصرها ويكون من أعضائها رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، ومدير المالية ، ووزير العدل ، ووزير الداخلية ، ورئيس مجلس الشورى ووكيله ومستشار الدولة العام ، وأعضاء

آخرون يجوز أن يكونوا من الوزراء وغيرهم تعينهم الحكومة وتكون اللجنة تحت اشراف حضرة الامام ويكون الجميع مسؤ ولين بالتضامن عن مالية الدولة حتى تنظم الأحوال ويعين ديوان محاسبة على النحو الموجود بمصر وغيرها ويخلى طرف أعضاء اللجنة وتحل نهائياً .

المادة ٢١ - إذا ثبت عن شخص مهما علت منزلته اختلاس شيء من أموال الدولة أو محاولته ذلك سواء كان بالانفراد ، أو بالاشتراك مع آخرين فإنه يحاكم أمام مجلس الشورى ويجب أن تحدد عقوبته بمدد قاسية وعقوبات حاسمة مما يجيزه الشرع الشريف على درجة خيانته بأتم صورة رادعة زاجرة .

المادة ٢٢ - جميع وظائف الدولة الرئيسية وتعيين الموظفين فيها يكون باقتراح الوزير المختص ويقدمه إلى الامام للنظر فيه والموافقة عليه أو الأمر بإعادة النظر فيه .

المادة ٢٣ - حضرة الامام :

يلقب بـ « صاحب الجلالة الامام » أو « الملك » باعتبار الأوضاع .

المادة ٢٤ - ويلقب رئيس الوزراء بـ « حضرة صاحب الدولة » والوزراء ومستشاروه الدولة بـ « حضرة صاحب المعالي » .

المادة ٢٥ - يكون (للدولة) مستشارون عموميون وخصوصيون . أما الأولون فيكون لهم درجة (وزير ممتاز) ويكون لهم حق حضور جلسات (مجلس الوزراء) ويكونون أعضاء في (مجلس الشورى) ولا يزيد عددهم على خمسة. وأما لآخرون فيكونون يمنيين ويكون عددهم حسب حاجة « الدولة » وتحدد الحكومة درجتهم وحقوقهم وواجباتهم ويلقب المستشار العام بـ « حضرة صاحب المعالي ، المستشار العام للدولة اليمانية » ويعين اول مستشار عام للدولة صاحب المعالي « » والباقون تعينهم الحكومة بموافقة الامام فيما بعد وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة ٢٦ - يجب الاسراع إلى تحسين حالة الجيش الذي هو رمز الأمة وفخارها بأن تزاد مرتبات كل فرد منهم وضابط وآمر إلى الدرجة التي تضمن للجندي اليمني من الاعتبارات ما يعطى لسائر الجيوش الحديثة من الملابس والتجهيزات وغيرها .

المادة ٢٧ - يجب الإسراع إلى إزالة الظلم والطغيان عن الرعايا في طريقة أخذ الواجبات واسقاط البواقي الكاذبة .

المادة ٢٨ ـ يجب القضاء على روح الرشوة والمحسوبية في الدوله وعدها من الخيانات الكبرى مع إقامة نظام حديث كامل في جميع دوائر الحكومة يطارد الفوضى ويمنع التلاعب بمصالح الأمة ويكفل راحة الموظفين .

المادة ٢٩ ـ تصان أموال الناس جميعاً وأعراضهم وأرواحهم إلا في أمر شرعي أو قانون شرعي ويصير أفراد الشعب اليماني في درجة واحدة من حيث المساواة المطلقة إلا ما كان للمواهب والأعمال ويكون الكل تحت حكم الشريعة السمحة الصحيحة وتجري احكامها على الصغير والكبير بدون فارق .

المادة ٣٠ ـ تكفل حرية الرأي والكلام والكفاية والاجتماع في حدود الأمن والقوانين .

المادة ٣١ ـ يجب تأسيس مجالس للالوية والبلديات على نحو ما هو موجود في البلدان العربية .

المادة ٣٢ ـ يجب العمل على محاربة الجهل والفقر والمرض في غير هوادة وبكل ما تسمح به وسائل الدولة والعمل بأسرع ما يمكن على تيسير اسباب المواصلات وانعاش الزراعة التي هي اساس اقتصاديات اليمن .

المادة ٣٣ ـ يجب الاتصال بالعالم المتمدن بواسطة السلك الدبلوماسي والقنصلي لفائدة اليمن خاصة وللتعاون على اسعاد الجنس البشري عامة عملاً بتعاليم ديننا وتقاليدنا العربية .

المادة ٣٤ ـ يكون تعيين الممثلين للدولة في الخارج باقتراح وزير الخارجية وتقديمه إلى الامام للنظر فيه والموافقة عليه .

المادة ٣٥ ـ يجب المبادرة إلى تعيين ممثلين سياسيين بأسرع ما يمكن في البلاد العربية الشقيقة وينبغي البرهان على التعاون مع الجامعة العربية إلى أقصى حد ممكن .

المادة ٣٦ ـ يجب الضرب على يد كل من تحدثه نفسه بالتعرض لإرادة الأمة بإحداث أدنى سبب يخل بالأمن العام أو يسبب أدنى ضرر للدولة في الداخل والخارج .

المادة ٣٧ ـ تجب العناية التامة بالمهاجرين اليمنيين خارج البلاد والعمل على اعادة من يمكن أن تنتفع به البلاد في الداخل .

المادة ٣٨ ـ بما أن التركة التي خلفتها حكومة العهد الماضي ثقيلة ومعقدة تقتضي وقتاً ومجهوداً جاراً فالحكومة تهيب بالشعب اليماني أن يلتزم الهدوء والسكينة وأن يتذرع بالصبر والتضحيه في سبيل المجد وإقامة عهد جديد سعيد .

المادة ٣٩ ـ يسمى هذا النظام (الميثاق الوطني المقدس) ويوافق الجميع على أن من خان أو حاول أن يخون معنى من معانيه بنية سيئة يكون خائناً لله والمسلمين وتجري عليه الأحكام اللائقة به .

ملحق الميثاق المقدس

المادة ١ ـ يكون الطلب بإلحاح من فضيلة الاستاذ السيد الفضيل الورتلاني المعروف عندنا جميعاً بفضائل يقدرها له الامام والمأموم أن يضيف إلى سلسلة أعماله المشكورة قبوله لأن يكون مستشاراً عاماً للدولة من المستشارين العمومين المنصوص عليهم في المادة (٢٥) من هذا الميثاق .

المادة ٢ ـ من تبين عنه من أفراد اسرة الامام يحيى قبول رغبة الأمة الممثلة في هذا الميثاق والتزم في كل ما جاء فيه فله ما لأمثاله من أبناء الأمة وعليه ما على مثله أيضاً .

المادة ٣ ـ يكون تعيين القاضي عبدالله بن حسين العمري وزير دولة .

المادة ٤ ـ ستعنى حكومة العهد الوطني الجديد بمكافأة الأحرار والوطنيين الذين ضحوا بأموالهم وجهودهم في سبيل خدمة الشعب اليمني الذي يقدر لهم هذه التضحيات الكريمة وبهذا يتم الملحق وهو اربع مواد والله ولي الأمر كله وبيده التوفيق .

القائمة (١)

مجلس الوزراء للحكومة اليمنية

السيد علي بن عبدالله الوزير	رئيس مجلس الوزراء
السيد حسين بن محمد الكبسي	نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية
الشيخ محمد أحمد نعمان	وزير الداخلية
السيد حسين بن علي عبدالقادر	وزير الدفاع

السيد عبد الرحمن حسين الشامي	وزير الشؤ ون الاجتماعية
القاضي محمد راغب بك	مستشار عام
الشيخ عبد الوهاب نعمان	وزير الصحة
الشيخ علي بن حمود	وزير العدل
القاضي أحمد بن أحمد الجراقي	وزير الاقتصاد والمناجم
الحاج الخادم بن أحمد غالب	وزير المالية
السيد عبدالقادر بن عبدالله	وزير الأوقاف
القاضي محمد محمود الزبيري	وزير المعارف
السيد أحمد بن أحمد المطاع	وزير التجارة والصناعة
الأستاذ أحمد محمد نعمان	وزير الزراعة
السيد حسين بن علي الويسي	وزير المواصلات
السيد علي بن ابراهيم	وزير الأشغال
الأمير علي بن يحيى	وزير دولة
القاضي عبدالله عبد الإله الأغبري	وزير دولة
الشيخ علي بن محسن	وزير دولة

القائمة (٢)

مديرو الوزارات

السيد محمد بن حسين عبدالقادر	مدير وزارة العدل
السيد زيد بن علي الموشكي	مدير وزارة الداخلية
الأستاذ محيي الدين العنسي	مدير وزارة الخارجية
السيد أحمد بن محمد أحمد باشا	مدير وزارة الزراعة
الأستاذ أحمد بن حسن الحورش	مدير وزارة المعارف
الشيخ محمد صالح المسمري	مدير وزارة الشؤ ون الاجتماعية
القاضي احمد بن قاسم العنسي	مدير وزارة المالية
الشيخ ناشر عبد الرحمن	مدير وزارة الصحة

الشيخ يحيى بن أحمد زبارة	مدير وزارة المواصلات
الحاج عبدالله حسن السنيدار	مدير وزارة الأشغال
الشيخ عبد العزيز بن مصور نصر	مدير وزارة الأوقاف
الشيخ محمد مكي بن يحيى زكريا	مدير وزارة الاقتصاد والمناجم
الرئيس جمال جميل	مدير وزارة الدفاع

القائمة (٣)
الموظفون الشوريون

الأمير ابراهيم	رئيس مجلس الشورى
الشيخ حسن الدعيس	وكيل أول
القاضي عبد الرحمن الأرياني	سكرتير أول لمجلس الشورى
القاضي محمد أحمد الجرافي	سكرتير ثانٍ لمجلس الشورى.
الأستاذ أحمد البراق	مدير مكتب رئيس محلس الوزراء
السيد العلامة أحمد الكحلاني	رئيس هيئة كبار العلماء
السيد محمد بن محمد زبارة	وكيل
السيد العلامة قاسم الوجيه	الحاكم الأول
السيد محمد يحيى الذاري	الحاكم الثاني
السيد يحيى محمد عباس	رئيس الاستئناف
القاضي محمد بن أحمد الحجري	رئيس ديوان المحاسبة
الشيخ عبدالله عثمان	مدير الأمن العام
عبدالله عبد الوهاب نعمان	سكرتير الأمن العام
القاضي أحمد بن علي العنسي	مدير دار الكتب
السيد عبدالله بن علي الوزير	مدير الدعاية والنشر
السيد محمد أحمد المطاع	وكيل الدعاية والنشر
السيد أحمد محمد الشامي	سكرتير مجلس الوزراء
السيد محمد بن محمد بن اسماعيل	سكرتير الشؤ ون الاجتماعية
السيد أحمد بن عبد الرحمن الشامي	مدير أملاك الحكومة

القاضي حسين بن أحمد السياغي	وكيل املاك الحكومة
الصفي أحمد محبوب	رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
القاضي عبدالله الشماحي	وكيل
الحاج علي محمد السنيدار	مدير الجمارك
الشيخ جازم الشيخ	مدير جمارك تعز
عبد السلام صبره	مدير بلدية صنعاء
الأستاذ زيد عنان	مدير إدارة المهاجرين
القاضي يحيى السياغي	مفتش وزارة العدل
السيد حسين الحبشي	مفتش التجارة والصناعة
الحاج عزيز يعني	رئيس الحرس الملكي

القائمة (٤)

كبار الموظفين غير الشوريين

القاضي عبدالله حسين العمري	وزير دولة
السيد العلامة زيد عقبات	محافظ صنعاء وأمير لوائها
السيد محمد بن أحمد الوزير	امير لواء عمران
السيد محمد بن حسين الوادعي	امير لواء الشام
السيد حسين الحوثي	امير لواء حجة
القاضي حسين بن علي الحلالي	امير لواء الحديدة
السيد محمد بن أحمد باشا	امير لواء تعز
الشيخ علي محمد نعمان	امير لواء رداع والبيضاء
القاضي محمد عبدالله الشامي	امير لواء إب

القسم الوطني المقدس

أقسم بالله العظيم وبجلاله وعزته وبالاسلام ورفعته وبالوطن المحبوب وخلوده أن أكون للوطن وفياً ولإخواني المواطنين المجاهدين مخلصاً أميناً ، وأن أفدي الجميع بالمهجة والروح والمال . حتى يرتفع الظلم عن كاهل أمتي وبلادي ونسترد مجد الآباء والجدود ونرجع الحق إلى نصابه والباغي إلى رشده وصوابه ، ونبني عز الوطن على أساس متين ومنهج مستقيم ، وأن نطهره تطهيراً ناجزا من الظلمة والخونة والجواسيس وعناصر الهزيمة والفساد .

وأقسم بالله قسماً بعد قسم أن لا أفشي سر حركة وطني واخواني الأحرار المجاهدين في سبيل ديننا وعقديتنا المقدسة ومبدأنا الشريف مهما كلفني الأمر وبلغت بي الشدة والضرورة ولو قطعت إرباً إرباً أو ألقيت في النار هذا هو العهد الذي أقطعه على نفسي في سبيل أمتي وبلادي ومن نكث فإنما ينكث على نفسه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ونصر من الله وفتح قريب والله أكبر ولله الحمد .

ـ تمت البيعة وكفى بالله حسيباً ووكيلاً ـ

فشل اغتيال سيف الإسلام أحمد

وبعد هذا وذاك تناقلت الأنباء العالمية أخبار الثورة ، وانهالت البرقيات من كافة المناطق اليمنية بالتهاني والتبريكات وإعلان الولاء للثورة وحكومتها الوطنية بزعامة عبدالله الوزير . ووصل العلماء والوجهاء وزعماء القبائل إلى صنعاء يهنئون الحكومة الجديدة للثورة ويبايعون إمامها الدستوري عبدالله الوزير

وفي اليوم نفسه ـ أي اليوم التالي للثورة ـ انتشرت الأخبار في تعز عن نجاة سيف الاسلام أحمد من الاغتيال ، وفراره من تعز عن طريق الحديدة متستراً بملابس الجنود . لحقت حملة للقبض على الإمام أحمد أو قتله بعد خروجه من تعز كانت بقيادة العلامة حسن الحوثي عامل الشغادرة حينذاك ومحافظ حجة بعد الثورة والملازم علي العمري . كما وصلت الأنباء من تعز أن ضباط الجيش هناك بقيادة المقدم سرى الشائع احتلوا المرافق العامة ، وكلف المقدم محمد حسن غالب بقيادة الأمن في تعز .

وقد حاول ضباط الجيش أن يتداركوا فشل اغتيال سيف الاسلام احمد بتجهيز كتيبة من الجيش بقيادة الشهيد الملازم علي صالح العمراني ومحافظ حجة حسن الحوثي ، فغادرت الكتيبة تعز لمتابعة سيف الاسلام أحمد وقتله بأي طريقة وقد واصلت الكتيبة السير فوصلت الحديدة بعد مغادرة أحمد لها إلى باجل في طريقه إلى صنعاء .

وقبل وصول أحمد إلى باجل وصلت برقية من الإمام عبدالله الوزير إلى أمير الحديدة الحلالي باعتقال أحمد ، وأرسلت برقية أخرى مماثلة إلى عامل باجل للغرض نفسه . غير أن الحلالي المدموغ بالخيانة للثورة توجه بعد استلامه البرقية بالسفر إلى باجل للحاق بسيف الإسلام أحمد ، وهناك نصحه بتغيير اتجاهه إلى حجة .

وقبل مغادرة أحمد باجل وصلته برقية من عبدالله الوزير بدعوته إلى صنعاء للتفاهم ولكنه رد عليه رداً عنيفاً ، وغادر باجل إلى حجة ، وعند وصوله إلى وادي مور استقبله الشيخ هادي هيج ووعد بمناصرته ومؤازرته . ولم يغفر الشعب لهادي هيج هذا الموقف فأدبه الشعب في ثورة سبتمبر خير تأديب جزاءً له على خيانته .

وظلت الكتيبة المكلفة بملاحقة أحمد تلاحقه طوال رحلته حتى وصلت إلى حجة . وهناك وجدت نفسها في مأزق حرج فاضطرت لتسليم نفسها .

وكان قائد الحديدة المقدم المرحوم مساعد الصايدي المسئول عن التنظيم العسكري للثورة في الحديدة على غير علم بما يجري في الكواليس نتيجة تضليل وألاعيب الحلالي ، ولذلك لم يبادر إلى اتخاذ الموقف اللازم بشأن أحمد وضبط أحوال الحديدة .

ومما يجدر ذكره أن اللواء حمود الجائفي وصل إلى الحديدة على رأس البعثة العسكرية التي كان مقرراً سفرها إلى العراق لتفقد أحوال الجيش والمرافق العامة للدولة هناك . وكان برفقته من أعضاء البعثة :

١ ـ الشهيد المقدم محمد الرعيني .
٢ ـ الملازم عبدالله الضبي .
٣ ـ الملازم علي العرشي .
٤ ـ الملازم أحمد الجرموزي .
٥ ـ الملازم محمد الفقيه .

ولبثوا في الحديدة ثلاثة أيام ثم غادروها إلى تعز .

ومن الأنباء التي وصلت إلى مقر القيادة العامة بصنعاء عن الأحداث في المناطق من رئيس الخلية العسكرية في المحويت المقدم حسين الدفعي أنه قام باعتقال المجرمين والأذناب في مناطق المحويت. وكانت هذه المبادرة طبيعية من ثائر كالدفعي . . فقد كان مع الثورة، وقد عرف بمواقفه الوطنية منذ فترة مبكرة، وزاده اصتاله بأساتذته في المدرسة الثانوية تشرباً بالروح الوطنية الثورية. وكان جل هؤلاء الأساتذة من المعروفين بوطنيتهم . . أمثال الحورش والعنسي والبراق والمرحوم الآنسي وعلي العنسي والأستاذ زيد عنان وغيرهم كما كان لاتصاله أثناء دراسته بالكلية الحربية بأستاذه جمال جميل أكبر الأثر في نضوج وعيه السياسي. الأمر الذي يجعلنا نفهم مبادرته هذه كامتداد لنشاطه الوطني الذي تربى عليه.

الاتصالات السياسية للثورة عربياً ودوليا وردود الفعل ضد الثورة :

في اليوم الثامن عشر من فبراير ١٩٤٨ م وصلت برقيات بصورة مكثفة من الخارج عبر الأثير وهي تحمل آيات التهاني لحكومة الثورة بزعامة عبدالله بن أحمد الوزير ، كما أبرق الإمام عبدالله بن أحمد الوزير برقيات لرؤساء وملوك العرب وشرح لهم في خطوتها بأن الثوار والعلماء والوجهاء الذين يمثلون الشعب اليمني قد انتخبوه إماماً شرعياً وملكاً دستورياً منفذاً لدستور الأمة كما أعرب عن استعداده باسترشاد الجامعة العربية في حدود ميثاقها وعزز هذه الخطوة السياسية إلى إمانة الجامعة العربية ببرقية طالب فيها التأييد للثورة وإقرار الحال واستتباب الأمن في اليمن[1] وكانت هذه الاتصالات في ٢٠ فبراير ١٩٤٨ م .

أما وزير خارجية اليمن للثورة الشهيد العلامة حسين الكبسي فقد اتصل برقياً بأمين الجامعة العربية وكانت تحتوي معاني هذه البرقية مطالبة الأمين العام لزيارة اليمن كما أنها لا تخلو من معانٍ دبلوماسية رفيعة وسامية وتدل على التعمق السياسي والنظرات البعيدة لثوار ٤٨ . وإننا ننقل من هذه البرقيات فقرات نصاً وروحاً[2] وهي كالتالي مشيرة إلى نظام الثورة الجديد : « بناءً حديثاً على قواعد تضعها حكومة ديمقراطية في ظل ملك ديمقراطي » .

ومما يجدر ذكره أن وزير خارجية اليمن الشهيد حسين الكبسي اتصل بحاكم عدن برقيّاً وأبلغه أن الحكومة اليمنية يسرها أن تعتمد من هذه اللحظة على صداقة بريطانيا المؤسسة على علاقات الجوار الودية . وإني لأفضل ان تكون بيننا وبين بريطانيا هذه العلاقات الودية على أن تكون مع أي دولة غربية أخرى .

إن هذه الاتصالات تصور السياسة الخارجية لثورة ٤٨ المتزنة والعميقة لكنها جاءت في ظروف عصيبة كانت بعض الشعوب العربية تحكم بالحديد والنار في ظل حكم ملكي مستبد ، والبعض الآخر يحكمه ملوك مرتبطون بعجلات الاستعمار ، ومن هذا المنطلق لم يكونوا يتوقعون أي انتفاضات تأتي من أي شعب عربي ولا سيما الشعب اليمني المعزول عن العالم والجاهل والمخدَّر بحقن النظريات العربية الوهمية حقبة من الزمن .

---

(١) اليمن الحديث تأليف سيد مصطفى سالم ، ص ٤٩٩ جريدة الأهرام ١٩٤٨/٢/٢٠ .

(٢) المصدر السابق

كما كانوا يعتمدون أن الحركة في اليمن ضرب من المستحيل ونسيج من أساطير الأولين ، وهذه التصورات دائماً وأبداً تعيش في عقول الحكام المستبدين كمبررات لهم فيما يصنعونه في الشعوب من إذلال وقهر وجور.

وإذا حاولت الأيام أن تهديهم يأتي أذنابهم وعملاؤهم الذين لا يهمهم إلا حياتهم الدنيوية الفردية فيكيلون لهم المبررات ويخلقون لهم التصورات بأن عهودهم خير العهود . وقد تجرهم أحياناً إلى الارتماء في أحضان الاستعمار حرصاً على بقائهم في العرش ، والتاريخ مليء بهذه الأحداث ولن يهمهم ما سيجري لأوطانهم وشعوبهم من إذلال وقهر واستعباد. ويعتقدون أن استمرارهم في الاستبداد أو ارتماءهم في أحضان الاستعمار وقمعهم للانتفاضات والحركات الوطنية بالطرق القهرية أو الاستعانة بأسواط الاستعمار يضمن لهم البقاء ، لكن الأحداث التاريخية أثبتت أن القمع والإرهاب يزيد من قوى الحركة الوطنية ويقرب آجال المستبدين ، وأفضل عبرة للحاكم اليمني هي التأمل والاتعاظ بما حدث للإمام يحيى في البداية والنهاية ، ولو استمع الإمام يحيى لتظلمات حاشد من ابنه سيف الاسلام أحمد وأمعن النظر ودرس انتفاضتهم ضد حكمه ، وكذلك لو أنه فتح صدره لدعوة الإصلاح التي دعاه إليها الشهيد احمد المطاع وزملاؤه أمثال عبدالله العزب والعبقري الشهيد أحمد الوريث ، ولو مد يده إلى يد أبي الأحرار الشهيد القاضي محمد محمود الزبيري وعمل بكتابه الذي يحتوي على الاصلاح في كل المجالات لحياة الشعب لما لقي مصرعه ولما وجدت ثورة ١٩٤٨ .

وها هم ثوار ٤٨ بعد مصرعه يضعون مبادىء الثورة وأهدافها بين يدي زملائه في الجبروت والاستبداد من الملوك العرب ويطالبونهم بالتأييد والمناصرة .

لكنهم لاقوا من بعض الملوك عداء سافراً ومن الآخرين عداء صامتاً ، وإلى جانب هذا لم يتلقوا أي رد لا بخير ولا بشر ؛ وما أشبه مطالب ثوار ٤٨ لملوك العرب بقول الشاعر :

والمستجير بعمرو عند كربته　　　كالمستجير من الرمضاء بالنار

وإننا في مثل هذه المواقف المعقدة يجب أن نتساءل ما هو مصير طواغيت اليمن والملوك العرب المستبدين أمثال ملك العراق ومصر وغيرهم ؟ إنهم لاقوا مصيرهم النهائي على أيدي شعوبهم .

أما بريطانيا فقد أقلقها الأمر وأرسلت باخرة حربية إلى مياه الحديدة الإقليمية

لمراقبة الموقف ومس الغريب أن أحد كتابنا اللامعين اتخذ من وصول هذه البارجة وسيلة لتلفيق تهم زائفة وقال إنها ليست إلا نصيرة للثوار وإن للثوار علاقة بالاستعمار البريطاني . وإننا لا ندري من أين استقى هذه المعلومات ، وكان من المفروض أن يسمو به تفكيره ورأيه ويفهم أن الحركات والثورات الوطنية هي باسم الشعب ومن أجل الشعب كما كان يجب عليه أن يبحث بحث المؤرخين المتعمقين بدون تحيز وسيجد الحق واضحاً ، وتزول كل الملابسات من مفاهيمه ، وإننا نحبذ أن يفهم شاعرنا المبدع بأننا لسنا من هواة التجريح أو الشتائم ، لهذا قمنا بإعداد هذا الكتاب كي يتجلى للقراء أسباب هذه الثورة من الألف إلى الياء وكي تزول كل الملابسات في مفهوم فيلسوفنا المعروف .

إن في اعتقادنا أن أي مؤرخ عميق الاطلاع يكتب في أحداث تاريخية هامة بأمانة وللتاريخ نفسه هو خير حاكم وحكم بين الطرفين المتنازعين ، وأن هذا الموضوع الذي أثار بيننا وبين شاعرنا الجدل نجد الدكتور سيد مصطفى سالم قد تناوله بعمق وسعة اطلاع ولديه من المراجع والمستندات العربية والاجنبية في المجالات السياسية والأحداث التاريخية ما يقتنع به كل ذي عقل وفهم سليم. والدكتور سيد مصطفى مسئول في مركز البحوث للجامعة العربية ، وها نحن قد اخترناه ان يشرح حقيقة وصول الباخرة الحربية إلى الحديدة وعلاقة ثوار ٤٨ الشريفة بالاستعمار البريطاني.وننقل ما كتبه في هذا الموضوع وغيره من المواضيع المتلابسة لدن شاعرنا نصاً وروحاً من كتابه « اليمن الحديث » صفحة ٥٠٠ الطبعة الثانية ١٩٧١ م . أي قبل ثلاثة عشر عاماً .

يقول سيد مصطفى سالم : «وقد وجدت الحكومة اليمنية الجديدة صدّاً . . . وكان الملك عبد العزيز يلعب بذلك دوراً خطيراً في تاريخ اليمن في تلك الفترة . فقد نجحت خطته في تعطيل وفد جامعة الدول العربية عن مواصلة سيره إلى صنعاء حتى لا يقوى بذلك ساعد الثورة، وأرسلت صنعاء وفدها إلى الرياض لتستعجل سفر الوفد إليها ولكنه خاب في مسعاه . ووفد صنعاء هذا هو الذي طرده الملك عبد العزيز بعد مقابلته ـ وعمل الملك كذلك بالاتفاق مع القاهرة وعمان ألا يقابل وفد « صنعاء » أمين الجامعة في الرياض، ففشل الوفد في توضيح أغراض الثورة ومطالبها. هذا فضلاً عن مساعدته لسيف الإسلام أحمد بالمال والسلاح».

وقال الكاتب المصري «ص٥٠٣»: «وكانت انجلترا كذلك تجبر هؤلاء عند

الضرورة على وقف نشاطهم أو على الخروج من عدن إذا اقتضت الحاجة وإذا هاجموا الاستعمار الانجليزي بعدن. ويقال إن حاكم عدن قدتبادل المكاتبات مع الأمير إبراهيم عند فراره إلى عدن وأن الحاكم قد طلب من الأمير بألا يقوم بأي نشاط سياسي ضد الإمام وأن الأمير إبراهيم قد تعهد بهذا فعلاً، لكن كان هذا كله شكلاً رسمياً فقط. فمن المعروف أن كلا الطرفين لم يراع ما تعهد به، ومن ناحية ثانية، كانت انجلترا تخاف أن تتهم بمساعدة الثورة حتى لا يقال عنها إنها تحاول التدخل في شئون اليمن. وبذلك تثير ثائرة القوى الأخرى المعنية بأمر اليمن ولكنها في نفس الوقت أرسلت بارجة حربية أمام الحديدة ومن ناحية ثالثة، كانت انجلترا تراقب الأحداث بيقظة شديدة لأنه كان يهمها معرفة موقف حكام اليمن الجدد منها.

«وكان رجال الثورة على درجة من الوعي فلم يرغبوا في إثارة العداء معها بعد قيامهم بالثورة مباشرة. فأرسل حسين الكبسي وزير الخارجية برقية إلى حاكم عدن قال فيها: « إن الحكومة اليمنية يسرها أن تعتمد من هذه اللحظة على صداقة بريطانيا المؤسسة على علاقات الجوار الودية وإني لأفضل أن تكونّ بيننا وبين بريطانيا هذه العلاقات الودية على أن تكون مع أية دولة غربية أخرى وأن اليمن الحرة ستقدر حسن نياتكم حق التقدير ».

أجل إن ما قرأناه للدكتور سيد مصطفى في مجال السياسة الخارجية لثورة ٤٨ يعتبر مجهراً يكشف السمو النفسي والعمق السياسي وبعد النظر والتطور الفكري والاحساس الوطني والوجدان الانساني لثوار ٤٨ ، كما يكشف موقف الملوك العرب العدائي ، في تلك الآونة ، للثورة، ويسلط الأضواء على حقائق العلاقات الشريفة والمخلصة لثوار ٤٨ مع بريطانيا. وإلى جانب ذلك يشرح أسباب وصول الباخرة الحربية إلى ميناء الحديدة التي طالما اتخذ شاعرنا الكبير من وصولها إلى الحديدة وسيلة لتلطيخ الثورة واتهامها بالعمالة لبريطانيا استناداً إلى هذه النقطة ونقاط أخرى من هذا النوع بل وأحقر حجماً ، والعمالة في نظرنا ونظر العالم الحر بأنها ارتباط وتبعية ومتاجرة على حساب كرامة الشعوب واستغلالها ومصيرها وإفساح المجال للمستعمر أن يستغل الطاقات والثروات والموارد أو الجزء منها عبر عملائه ، وقد تأتي العمالة بطريقة مقنعة عبر المعاهدات والاتفاقيات التي يذللها وينفذها له العملاء ، وفي مفهومنا أن أي دولة تدخل في حياة فرد من أفراد الشعب أو تتحكم في شبر من الوطن عبر عملائها تعتبر عمالة وخيانة وخيانة .

هذه هي مفاهيمنا ومفاهيم العالم الحر حول العمالة. لكن هذه المفاهيم لم تلتق

مفاهيم أستاذنا عبدالله البردوني ، الأمر الذي يفرض علينا أن ننقل هذه النقاط من كتابه « اليمن الجمهوري » نصاً وروحاً ونضعها أمام المنطق والعقل والتاريخ . وكم كان بودنا لو دعانا نحن العسكريين قبل الكتابة وناقشنا لأعطيناه ضالته المنشودة ، لكن القضية أصبحت في محكمة التاريخ وأمام القضاة وهم العقل . المنطق . الحق . ومن هذا المنطلق ستقضي البيِّنات على الملابسات والحقائق على المشتبهات .

النقطة الأولى : من كتاب « اليمن الجهوري » ص (٣٦٥) قال :

« وأدانها البعض - أي ثورة ٤٨ - بالعمالة للاستعمار الانجليزي مستدلاً على ما ذهب اليه بالتجاء الأحرار إلى عدن وبإطلاق البواخر الإنجليزية إحدى وعشرين طلقة في ميناء الحديدة تبشيراً بالانقلاب وتجهيز مجموعة من الفدائيين من عدن إلى صنعاء » .

إن الإدانة لثورة ٤٨ بالعمالة معدومة على الاطلاق ، ولم نجد هذه العبارة إلا في محاضرات أستاذنا أو في كتبه ، وثوار ٤٨ هم أفضل من أنجبهم الشعب اليمني في ذلك العصر وكان التجاؤهم إلى عدن ينطلق من ناحيتين :

أما الناحية الأولى ، فقد تمَّ التجاؤهم إلى عدن لأنها يمنية وجزء من وطنهم وسكانها يمنيون ويعتبرونهم إخوة وأبناءلهم .وقد احتضنت قضيتهم الأندية وساندتهم مادياً ومعنوياً .

أما الناحية الثانية ، فهي ضرورة حتمية ، وللضرورة أحكام ، والدين الاسلامي قد أحل ما حُرِّم للمضطر كأكل الميته ، ولا يبعد أن الاحرار كانوا يائسين من البلدان العربية في احتضان قضيتهم لأن بعضها كانت تعيش في ظل حكم فردي مطلق واستبداد لا حدود له والبعض الآخر من الملوك يدور في فلك الاستعمار . وقد أثبتت الأيام أن نظرة الأحرار كانت عميقة وصادقة . ونستدل على ذلك من وقوف الملوك العرب موقفاً عدائياً ضد الوضع الجديد لثورة ٤٨ وحكومتها . وليس من المعقول في مثل ذلك العصر المظلم عصر الاستبداد والاستعمار أن أي دولة عربية في مثل ذلك العصر المظلم أن تحتضن قضية الأحرار اليمنيين وتساعدهم على نسف ملكية وقيام ثورة على أنقاضها ، وعداء الملوك العرب يؤكد استحالة احتضان قضية الأحرار اليمنيين مطلقاً . لكن أستاذنا وشاعرنا الفذ لا زال مصراً على ان الالتجاء إلى عدن من أهم الاخطاء ، كما جاء في كتابه « اليمن الجمهوري » ص (٣٦٧) وسرد عدة نظريات وخلاصتها أنه كان من الواجب ان يستغل الأحرار الخلاف بين أي دولتين . واستشهد بما حدث بين القيصرية الروسية

والامبراطورية التركية ، والمملكة السعودية والهاشمية الأردنية ، وكما هو الحال بين مصر وليبيا ومن الغربب أن يتخذ استاذنا هذه النظريات المخرج القياسي والوحيد للأحرار بعدم الالتجاء إلى عدن،ونسي أن استغلال الخلاف بين دولتين سيقوم على تأييد الاولى وعداوة الأخرى وأصبح الأحرار في قفص اتهام العمالة .

أما ما كتبه استاذنا في الصحف وما قاله في محاضراته بالأمس عن البارجة الإنجليزية التي وصلت ميناء الحديدة فقد أصبحت اليوم في كتابه«اليمن الجمهوري»بواخر إنجليزية. وللرد على هذه النقطة سوف نكتفي بما كتبه الدكتور سيد مصطفى الذي كشف نقاب الحقيقة عن أسباب وصول الباخرة ولا ينسى قراؤ نا وأستاذنا أنه في سنة ١٩٣٤ وفي أثناء الحرب السعودية اليمية وصلت إلى مياء الحديدة بارجة إنجليزية عسكرية وأخرى ايطالية والثالثة فرنسية كانت في مياه جيبوتي على أتم الاستعداد. ولا نشك أن وصول هاتين البارجتين إلى الحديدة أثناء الحرب لها أغراض استعمارية تساوي أغراض البارجة التي وصلت إلى ميناء الحديدة في ٤٨ .ومما يجدر ذكره أن في عصرنا هذا نرى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي غاصاً بالمدمرات الأمريكيةوالروسية ،والدوافع لهذا الوجود العسكري هي الحرب العراقية الإيرانية كما نرى المدمرات الأمريكية تحيط بالشواطىء اللبنانية على القوات المتعددة الجنسيات ، فهل يجوز لنا أن نتهم هذه الثلاث الدول بالعمالة ؟ كلا ثم كلا .

إن مصالح الدول الكبرى سواء كانت استراتيجية أو مادية تدفعها إلى إرسال قواتها إلى حدود الدولتين المتقاتلتين، وهده الدول قد تتدخل عسكرياً، والتاريخ مليء بمثل هذه الأحداث . ومن ضمن ما حدث أن بريطانيا أرسلت بوارج حربية إلى باب المندب والمخاء والحديدة أثناء غزو إيطاليا للمحبشة عام ١٩٣٦ .

أما الفدائيون الذين وصلوا من عدن إلى صنعاء للدفاع عن الثورة فكان وصولهم بدافع من يمنيتهم ووطنيتهم وبوحي من ضمائرهم . إن الثورة ملك للشعب وهم من أبنائه وقد قاتلوا قتالاً عنيفاً دفاعاً عن الثورة عامة والثورة خاصة ،واستشهد البعض وعاش الآحرون وسجنوا معنا في سجن القلعة بقصر غمدان وسجن الرادع وسجون حجة سنين طويلة . ومن خلال السجن جالسناهم وعاشرناهم ووجدناهم شباناً ناضجين من أبناء لواء تعز وإب ومن أبناء عدن . وقد تولت الثورة وعلى حسابها نقلهم من عدن إلى صنعاء عبر وكلائها ولم يتدخل الاستعمار البريطاني في سفر فرد أو تأخير فرد مطلقاً . وهل من العقل

والمنطق حين نرى ابن الشمال وابن المناطق الوسطى وابن ردفان يقفون جنباً إلى جنب للقتال مع الثورة ضد إمامة فاسدة ثم نعتبر هذا الموقف الرائع والحدث التاريخي العظيم عمالة أم الأحرى أن نعتز به ونفتخر بهذا اللقاء الفكري والوطني والقتالي ؟ ونقول لأستاذنا: وأين السبيل التي تدلنا على مدخل العمالة؟

أما النقطة الثانية من كتاب « اليمن الجهوري » ص (٣٦٧) فتقول.

« إن عبدالله الوزير طلب من المعتمد البريطاني بعدن إرسال طائرة لنقله وأن المعتمد لم يرد على الطلب».

ولنفرض أن الطلب كان صحيحاً، فإن من حقه كرئيس دولة أن يطلب ما يريد من دولة أخرى بالقيمة او الايجار ، ولا يعتبر الشراء أو الإيجار عمالة أو خيانة . والجمهورية العربية اليمنية قد استأجرت طائرات أجنبية وأجرت طائرات لدولة افريقية ، فهل في مثل هذه الأعمال عمالة ؟ كلا . إننا نعتقد كل الاعتقاد، وبعد فحص ودرس،ان عبدالله الوزير كان بعيداً كل البعد عن نظريات العمالة الواهية كما كان ينظر إلى اخطار الاستعمار بعمق وبعد نظر ، وأعظم دليل على عمقه في هذا المضمار ما جاء في كتاب « ثورة ٤٨ » الذي أصدره مركز الدراسات والبحوث اليمني ص ٤٣٤ و٤٣٥ .

تساؤلات

١ ـ سيد مصطفى سالم :

اعتقد أن الإنجليز عرضوا مساعدات على عبدالله الوزير وأن عبدالله الوزير لم يقبلها وقال : نحن مستعدون أن نعيش فقراء ولا نمد أيدينا إلى الانجليز . فهل هذه العبارة صحيحة ؟

فأجاب الدكتور عبد العزيز المقالح : نعم صحيحة وقد قال عبدالله الوزير « لأن تأكلني ذئاب بيت حميد الدين خير من أن أمد يدي إلى الانجليز » فما رأى الاستاذ في هذا القول ؟

أما النقطة الثالثة والأخيرة من كتاب « اليمن الجمهوري » ص ٣٦٢ ، فيقول استاذنا : « وبعد أسبوع من قيامه « أي عبدالله الوزير »« نشرت الطائرات الإنجليزية حزما من المنشورات كلها تدعو إلى عهد الشورى الجديد وإلى غير ذلك » .

إن هذه النقطة هي النظرية الثالثة والأخيرة التي يستدل بها شاعرنا وفيلسوفنا على العمالة.لكنها وهمية ، وفي اعتقادنا أن ثوار ١٩٤٨ الذين خططوا للثورة ونفذوها يعلمون ظواهر الأمور وبواطنها أكثر من غيرهم كما يعلمون ما سيحدث قبل الحدوث ، لأن الحدث من صنعهم ولصالح الثورة التي قامت باسم الشعب . ومن الغريب أن ابناء الشعب الذين عاصروا ثورة ٤٨ والبقية الباقية من ثوار ٤٨ ينفون نفياً قاطعاً بأن طائرات إنجليزية نشرت مناشير تدعو إلى الحرية والديمقراطية والدستور كما لا يدرون في أي منطقة نشرت هذه المناشير . أفي صنعاء أم في تعز أم في الحديدة أم في ذمار أم في إب؟ إننا قد بذلنا جهداً كبيراً في البحث للوصول إلى دليل يؤيد نظرية أستاذنا ، لكننا لم نجد أي دليل ، ولو وجدناه لاعتبرناه ولو كان أوهى من بيوت العنكبوت.ومن الممكن ان نجد استاذنا هو الرجل الوحيد الذي رأى المنشورات وقرأها .

إن الطائرات التي وصلت إلى اليمن منذ يوم الثورة إلى يوم الفشل كلها مصرية ومعروفة.وجدير بنا أن نكشف أسرار وأسباب وصولها قبل أن نذكر أوقات وصولها وأعدادها .

إن ثوار ٤٨ كانوا يحسبون ويشعرون بما تكنه القبائل الشمالية والشرقية في نفوسها من حقد دفين على المدن والمدنيين ولا سيما صنعاء . وكان لهذا الحقد سببان رئيسيان :

الأول : هو مظالم الإمام يحيى وعبثه بكل موارد الشعب وتجريده من آدميته ومشاركة أنجاله في الظلم . وجاراهم في المظالم قضاة الشريعة وأمراء الألوية ومدارء الأقضية والنواحي .

الثاني : أن القبائل الشمالية والشرقية كانت الجيش الأمامي في الحرب اليمنية التركية وكانت الركن الركين لنصرته على كل الأحداث، وكانت تنتظر بعد الاستقرار أن يكون الرد جميلاً، لكن لم تلقَ إلا مظالم وتعسفاً وهواناً ومذلة واستعباداً .

إن هذين السببين ولّدا الحقد المرير في نفوس القبائل على مدينة صنعاء وغيرها ، الأمر الذي جعل ثوار ٤٨ يتخذون قرارين مهمين :

الأول : إيقاف هذا الحقد وعدم استغلاله .

الثاني : اقتلاع هذا الحقد من جذوره وامتصاصه نهائياً بالاصلاح في كل مجالات الحياة ، ولن يتأتى المطلب الثاني إلا بعد الثورة واستقرار الأمور .

ومن هذا المنطلق قام بعض الثوار وطلبوا من الامين العام للجامعة العربية مساعدة الثورة بطائرات تحلق فوق ضواحي صنعاء لتخويف القبائل حين تستقر الأمور، كما طلبوا ضرب الضواحي بصنعاء بالقنابل إذا دعت الضرورة لذلك وقد وعدهم الأمين العام بهذه المساعدة وكان للفضيل الورتلاني الفضل الأكبر في إقناع الأمين العام بهذه المساعدة . كما كان الاتفاق مع الاستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين على مساعدة الثورة في حدود الطاقة .

أما أسرار هاتين الاتفاقيتين فكانت في وصول الطائرات الى اليمن منذ فجر الثورة حتى انتهائها بالفشل وهي كالتالي :

١ ـ وصلت ثلاث طائرات مصرية بعثها الأمين العام للجامعة العربية للتحليق فوق ضواحي صنعاء، وهذا هو الجزء الأول من وعوده[١]

٢ ـ وصلت إلى صنعاء طائرة مصرية تقل الدكتور عبد العزيز مدير الشركة اليمنية ومعه رجلان دبلوماسيان من الخارجية المصرية .

٣ ـ وصلت إلى صنعاء طائرة مصرية تقل وفد الإخوان المسلمين .

٤ ـ وصلت طائرتان مصريتان من عدن وعليها بعض المسئولين اليمنيين وأشياء اخرى تهم الدولة وقد عادتا إلى عدن في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر وسافر على إحداهما المقدم احمد المروني،وبعد الظهر عادت إحدى هاتين الطائرتين وسافر عليها الوفد اليمني المبعوث إلى السعودية برئاسة عبدالله بن علي الوزير وعضوية الفضيل الورتلاني والقاضي محمد محمود الزبيري[٢] .

٥ ـ في يوم فشل الثورة ودخول القبائل إلى صنعاء وصلت طائرتان مصريتان حلقتا في الأجواء والضواحي اكثر من ساعة ثم عادتا من حيث أتتا .

إن في تصوراتنا أن الملابسات التي تصول وتجول في نفس شاعرنا وفيلسوفنا الحاقد سوف تتلاشى من تفكيره وتغيب من كتابه ما بقي حياً ، ولا سيما بعد ما أوردنا للقراء

---

(١) ثورة ٤٨ ، ص (٤٨٢) مركز الدراسات
(٢) المصدر السابق ص ٤٨٣

عامة وللاستاد عبدالله البردوني خاصة الاحداث التاريخية التي تثبت بان ثورة ٤٨ نابعة من الضمير اليمني والإرادة اليمية الممثلة في توارها.وسوف ترد في هذه البراهين التاريخية براهين منطقية احتضنها الواقع وعاشت مع التاريخ اليمني حقائق غير قابلة للملابسات أو أي تأويل ينقص من قيمتها ، وفي اعتقادنا أنها ستكون نهاية المطاف وحسماً لإقفال باب الحوار بيننا وبين الاستاذ

الرد على النظريات البردونية

إن استاذنا الكبير وشاعرنا قد ردد في كتابه « اليمن الجمهوري » غير مرة بأن التجاء ثوار ٤٨ إلى عدن عمالة وتبعية ، وقد رددنا على هذه الحكايات الزائفة بوقائع تاريخية مقنعة.وإننا نحن العسكريين نحبذ أن نوطد صداقتنا القديمة مع الاستاذ بأواصر جديدة ترتكز على التفاهم والحب. ولا سبيل لهذه الضالة المنشودة غير أن نردف ما قدمناه من وقائع تاريخية مقنعة بتساؤلات في إطار المنطق تأخذ بأيدي الجميع إلى سبيل الإخلاص للتاريخ اليمني نفسه .

ويطيب لنا أن نسلك التساؤلات المنطقية في إطار بنود معدودة وهي كالتالي :

١ ـ إن التجاء الشيخ مطيع دماج والقاضي محمد محمود الزبيري والاستاذ زيد الموشكي وأحمد محمد نعمان والأستاذ علي ناصر العنسي والأستاذ علي الضبة وغيرهم إلى مدينة يمنية وشعب يمني، هل تعتبر تبعية وهل يشك أي إنسان في وطنيتهم بعدما قدموا كل حياتهم لليمن؟

٢ ـ ان الأستاذ محمد عبدالله الفسيل ،وهو أكثر الإخوان جراءة وصراحة في الندوة التي أقيمت في مركز الدراسات والبحوث اليمني ، أجاب على السؤال الموجه إليه في موضوع الأحرار وعلاقتهم بالانجليز قائلا[1] :

أنا بدوري أريد أن أتحدث عن أحداث عايشتها عندما كنت في عدن، وأستطيع أن أؤكد أن الإنجليز لم يكونوا على علم بما سيحدث في الشمال واستطرد قائلاً: عندما

(١) كتاب « ثورة ٤٨ » ص ٤٣٣ ، مركز الدراسات .

تحصل مصايمات من السلطات البريطانية، وكثيراً ما كانت تحدث بين مرة وأخرى، تجميد النشاط وإندار الأحرار بخروجهم من عدن، مما كان يضطرهم إلى تجميد أنشطتهم لبعض الوقت ثم قال: إن الحرية كانت موجودة حتى ضد الإنجليز أنفسهم وكانت الصحف تهاجمهم وتعقد الندوات للتنديد بهم»

إن الاستاذ الفسيل لا يفهم المحاملات مطلقاً، فهل للعمالة أو التبعية وجود في حديث محمد عبدالله الفسيل ؟لا، لا يا أستاذ!

٣ ـ إن ثوار ٤٨ في الداخل والخارج لو عرفوا أن شخصاً كانت له أية علاقة بالمعتمد البريطاني من قريب أو بعيد تمس بالقضية الوطنية مسّاً مفروضاً لما اشترك شخص واحد في نضال مشبوه بالتبعية .

٤ ـ إن المستر دوجلاس أحد الكتاب السياسيين البريطانيين كتب تقريراً بعد مقابلته لحاكم عدن المستر شامبيون حول ثورة ٤٨ وعلاقتها بالإنجليز فقال في تقريره ص ٢٦٠ « كتاب ثورة ٤٨ » مركز الدارسات والبحوث اليمني .

ويتضح من التقرير أن شامبيون أرسل الشرطة لتحذير سيف الحق إبراهيم من احتمال حدوث هجوم عليه ولا علاقة له بمؤامرة اغتيال يحيى

إذا كان حاكم عدن البريطاني ينفي نفياً قاطعاً بأن ليس له أية علاقة بمؤامرات الثوار ضد الحكم اليحيوي، وهذا القول موجود في وزارة الخارجية البريطانية كوثيقة للدولة من أبنائها، فمن أين آتت العمالة إلى فكر الأستاذ البردوني ، وأي دليل أقوى وأعظم من شهادة الأعداء (والحق ما شهدت به الأعداء) .

٥ ـ ان عودة ريد الموشكي وأحمد الشامي ومطيع دماج إلى تعز نتيجة الفاقة وعدم وجود القوت الضروري راضين بالموت وسيف الجلاد سيف الإسلام أحمد فيوطنهم ،خير لهم من التعامل مع الاستعمار ، ولو كان لهم علاقة بالاستعمار البريطاني لأعطاهم كل غالٍ ونفيس ، فهل من العقل والمنطق أن نصِمَهم بالعمالة ؟ فما رأيك يا استاذ ؟

٦ ـ إن الأحرار في عدن عام ١٩٤٥ تلقوا إنذاراً من الحاكم البريطاني عبر رئيس تحرير «فتاة الجزيرة»محمد لقمان لمنعهم من مزاولة أي نشاط سياسي ، لكنهم استمروا في نشاطهم الوطني بطرق عديدة لمدة عام كامل . وفي نهاية المطاف حل الخلاف الاستاذ محمد لقمان بعد التفاهم مع الحاكم البريطاني على إلغاء حزب الأحرار وتشكيل الجمعية

اليمانية الكبرى. وهذه التسمية تراعي بل وتتمشى مع القانون البريطاني . فهل للتبعية وجود في مثل هذه العلاقات المتردية ؟

٧ ـ إن سيف الحق إبراهيم طلب من حاكم عدن حق اللجوء السياسي فوافق واشترط عليه عدم القيام بأي نشاط سياسي . ولو كان يوجد أي تفاهم بين الأحرار والإنجليز، ولو على مستوى الصداقة القائمة على الاحترام المتبادل،لاستقبله الحاكم البريطاني بالأحضان . أفي هذه الحقيقة برهان نستدل به على عدم التبعية أم لا ؟

٨ـ إن أستاذنا كتب في «اليمن الجمهوري» ص٢٦٥، رأي غيره ورأيه» فرأى البعض أن التجاء الأحرار إلى عدن المستعمرة كان إلى مواطن عدن. هذا رأى البعض ، أما رأيه فقد قال إن هذا لا يبدو مقبولاً عند أحد واستطرد في حديثه وربط تنظيم الجمعية بنظام الحكم الانجليزي لا بالمواطن واستهدف من هذا المنطق الوهمي وجود التبعية ، وفي اعتقادنا أن أي إنسان ربط حياته ومصيره وقدره بوطنه يستطيع أن يناضل في سبيله . من أرض الاستعمار ومن السجون ومن الزنازن ومن كل مكان وهو غير هياب ولا حافل بما تفاجئه الأيام من مصائب .

والتاريخ يثبت بان جمال الدين الأفغاني وزميله محمد عبده لجأا إلى فرنسا وواصلا نضالهما في سبيل تحرير الوطن العربي من الاستعمار .

كما أن الاستاذ الفضيل الورتلاني حارب الاستعمار الفرنسي في الجزائر من قلب العاصمة الفرنسية،وكان وصوله إلى فرنسا عام ١٩٣٤ ،وعلى أثر وصوله التقى بالجالية الجزائرية التي كان تعدادها آنذاك مائتي الف نسمة ونظمها وأقام لها الأندية وألف جمعية الدعوة والتهذيب وخلق فيهم الروح الوطنية وكتب في الصحف وخطب في كل المناسبات ضد الاستعمار الفرنسي لبلاده ، الأمر الذي أقلق فرنسا وقررت إلقاء القبض عليه وقتله ، إلا أن السماء كانت معه ففر ونجا واستمر في أداء رسالته إلى النهاية .

وفي عهدنا الحاضر شاهدنا بأن أحرار إيران من قلب فرنسا استطاعوا القضاء على إمبراطور إيران وحكومته متحدياً أقوى دولة في الشرق الأوسط،فهل يا ترى توجد تبعية في الثلاثة التنظيمات للدولة الفرنسية أو ربط التنظيمات الثلاثة مع نظام الحكم الفرنسي كما رأى الاستاذ البردوني ؟ كلا .

إن ثوار ٤٨ ليس لهم ارتباط إلا بالله وبقضيتهم الوطنية، وقد صارعوا الطغيان

الإمامي سياسياً وثاروا على الإمام وحكمه وقضوا عليه ثم فشلوا وفشلت الثورة واستشهد البعض منهم في سبيل الله والحق والوطن، ونجا الآخرون.

ولو كان بين الثوار وبريطانيا أي علاقة فما الذي يمنع بريطانيا في عهد الاستعمار بأن تدخل بكل ثقلها وتقضي على الإمام أحمد وأنصاره في أيام معدودة. لكنها تفهم كل الفهم بأن الثورة نابعة من إرادة يمنية ولا سبيل لها في التدخل تحت أي إطار أو ظرف أو مبرر مطلقاً.

٩ - بعد فشل الثورة انتقل القاضي محمد محمود الزبيري والفضيل الورتلاني وعبدالله بن علي الوزير من السعودية إلى عدن. لكن الحاكم البريطاني أنذرهم بمغادرة عدن فوراً وقد غادروها مرغمين. فلماذا يا أستاذنا لم يقبل الحاكم البريطاني عملاءه كما تتوهمون كلاجئين في أحلك الظروف؟ وهل ترى في مثل هذه التصرفات الاستعمارية مكانا للعمالة؟ إن ثوار ٤٨ من الفصيلة التي وصفها الله في كتابه العزيز بقوله تعالى: ﴿رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر﴾ ومما يجدر ذكره أن بعض المنتظرين قد استشهدوا في حركة١٩٥٥ وهم الشهيد محمد عبد القادر والشهيد يحيى السياغي والشهيد حمود السياغي والشهيد علي خوريسم والشهيد الملازم احمد الدفعي وغيرهم.

وعقائد ثوار ٤٨ في الله وفي الوطن لن تزداد إلا رسوخاً مع مر الأيام،وهم بعيدون عن العمالة والتبعية والارتزاق على حساب الاتجاهات الخارجية والأفكار المستوردة ومبدؤ هم لن يتغير ما بقوا أحياء.

التحركات العسكرية للثورة

كان لنجاة سيف الإسلام أحمد من الاغتيال أبلغ النتائج في تغيير الموقف العسكري تغييراً جذرياً . الأمر الذي دفع القيادة العامة للجيش أن ترسم خططاً عسكرية عاجلة ، وتحشد كل ما تستطيع أن تحشده من قوات الجيش وتدفعه إلى التمركز في مواقع استراتيجية هامة لمواجهة الموقف .

وبعد تجهيز هذه القوات أصدر القائد العام الرئيس جمال جميل أمره الأول بتحرك فصيلتين بقيادة الشهيد رئيس العرفاء صالح الرحبي لاحتلال نقيل يسلح في ١٨ فبراير ١٩٤٨ ، وذلك تحسباً لتحرك سيف الإسلام أحمد عبر هذه المناطق . وقد تحركت الفصيلتان فعلاً ووصلتا إلى المنطقة المحددة وأخذتا مواقعهما العسكرية الملائمة التي تفرضها عليهما طبيعة المنطقة .

وفي اليوم نفسه وصل المقدم مجاهد حسن غالب إلى نقيل يسلح حاملاً رسالة من القائد العام الرئيس جمال جميل إلى قائد الموقع للعمل على إرسال من يحتل إدارة البرق الكائنة في مدينة معبر ، وضرورة مراقبة كل البرقيات التي تصل إليها أو تسحب منها إلى المناطق الأخرى وحجز البرقيات التي تخل بأمن الثورة وإرسالها إلى القيادة العامة في صنعاء

وأصدر القائد العام أمراً أيضاً في اليوم نفسه بتجهيز سرية بقيادة المقدم علي الرماح بالتحرك إلى منطقة بوعان ، فتحركت فعلاً إلى بوعان واحتلت المواقع العسكرية المخصصة لها وتبعتها سيارة نقل مشحونة بالذخائر الضرورية للسرية ، رافقها الملازم حسين عنبه إلى المنطقة وسلمها لقائد المنطقة وزوده بتوجيهات القيادة العامة . ومنطقة

بوعان المذكورة تقع على بعد ٤٠ كيلومتراً تقريباً حسوبي العاصمه ، وتربط صنعاء بالحديدة ، غير أنه لوعورة الطرق كانت تصل السيارة من صنعاء إلى بوعان بصعوبة شديدة ، ويصعب منها مواصلة السير بالسيارة إلى الحديدة ، فتقطع بقية المسافة على الأقدام . وكان الغرض من هذه التدابير اتخاذ الاحتياطات اللازمة لاحتمال تحرك سيف الاسلام أحمد عبر هذه المناطق للوصول إلى صنعاء .

وفي ٢٠ فراير جهزت القيادة العامه كتيبة عسكرية تتكون من ثلاث سرايا مشاة بقيادة النقيب مبخوت بن علي سعد وسرية رشاش بقيادة المرحوم محمد الشرعي وبمساعدة الملازم علي الربيدي ، وذلك للسفر إلى حجة عبر شبام كوكبان الطويلة المحويت .

وبعد صدور الأوامر بتحرك الكتيبة المذكورة ، توجهت إلى هذه المناطق وكان قائدها يحمل معه رسالة من الإمام عبدالله الوزير إلى مدير منطقة المحويت علي الوزير ، لإمداد الكتيبة بجيش شعبي في حدود الطاقة ، وتسهيل مهمتها في الزحف على حجه .

ووصلت الكتيبة إلى مدينة شبام بالسيارة ، ثم واصلت السير مشياً على الأقدام إلى الطويلة . وحين وصلت إلى الطويلة استقبلها علي بن حمود شرف الدين باستخفاف وسخرية ، ونشر دعاية في أرجاء المدينة بأن الكتيبة وضباطها هم الذين قتلوا الإمام وأولاده . وبهت الضباط والجنود من هذه الدعاية ، ومن سرعة تصديق الأهالي لها . وكانت المفاجأة المذهلة التي واجهها أفراد الكتيبة النبأ الذي سمعوه بأن علي الوزير محتجز في غرفة خاصة في مبنى الحكومة والاتصال به مستحيل .

وكان مشايخ المنطقة وقبائلها يدخلون أفواجاً إلى المدينة ، تلبية للرسائل التحريرية التي تلقوها من سيف الإسلام أحمد وعلي بن حمود شرف الدين ، وتدعوهم إلى أخذ الثأر من البغاة الذين باعوا البلاد من النصارى وقتلوا الإمام وأولاده ولم يكن أمام الكتيبة في ظل هذا الوضع الحرج سوى القبول بالأمر الواقع والولاء لعلي بن حمود شرف الدين كرها .

وخشية من أن يوقع أحد المطلعين على الرسالة التي كان يحملها قائد الكتيبة النقيب مبخوت بن علي سعد إلى علي الوزير قام قائد الكتيبة بتسليمها لعلي حمود شرف الدين .

وفي مطلع الأسبوع الثاني للثورة جهزت القيادة العامة حملة عسكرية بقيادة محمد الوزير ، حاكم المقام حينذاك ، وحملة عسكرية أخرى من الجيش الشعبي بقيادة المرحوم

الشيخ عبدالله أبو لحوم ، وصدرت الأوامر لتحركها إلى الطويلة لمواجهة علي بن حمود شرف الدين .

وحين وصلت الحملتان إلى ضواحي شبام ، وجدتا القبائل متمركزة في الجبال المحيطة بالمنطقة ، فقام المرحوم الشيخ عبدالله أبو لحوم بتوزيع قواته في مواقع عسكرية في ضواحي المدينة ، استعداداً للمواجهة التي لم يكن منها مفر . غير أنه ما كاد يفرغ من مهمته حتى كانت القوى الرجعية قد صبت عليهم نيراناً كثيفة من مدينة كوكبان والجبال الأخرى على امتداد مدينة شبام وضواحيها .

وانتهت المعركة بدخول القوى الرجعية شبام ونهبت كل ما في بيوت المدينة وأسواقها (راجع الشماحي في كتابه المذكور ص ١٤٣) ، كما نهبت منازل علي بن عباس وأحمد شرف الدين . أما الشيخ أبو لحوم وأصحابه فقد قاتلوا قتالاً عنيفاً ثم عادوا وانسحبوا انسحاباً عسكرياً ممتازاً ، لكن القوى الجرعية تمكنت لاحقاً من أسر الشيخ ابو لحوم ، ومحمد الوزير وغيرهما ، وتم نقلهم إلى حجة .

وفي نهاية الأسبوع الثاني للثورة تطور الصراع العسكري بين قوى الثورة وأعدائها ، وتعددت المناطق التي تشكل حطراً على الثورة . وكانت القضية المحورية التي احتلت مركز الأهمية لدى القيادة السياسية والقيادة العامة للجيش هي كيفية مواجهة الخطر الآتي من حجة ، ولم تهتما بالمناطق الأخرى كما ينبغي .

وكان الهدف الأساسي للقيادتين حشد أكبر قوة ممكنة ودفعها إلى ضواحي حجة عن طريق عمران ، للقيام بهجوم على المواقع العسكرية ومبنى القيادة التي كان يتواجد فيها سيف الاسلام أحمد وأنصاره .

وأدى عدم اهتمام القيادتين ببقية المناطق إلى ضياع الفرصة من يد الثوار في الدفاع عن الثورة . وقد أحسن « أحمد » استغلال هدا القصور من قبل القيادتين ، فوجه منذ الأيام الأولى للثورة الرسائل إلى كل المناطق الشمالية والشرقية يحثها فيها على مناصرته وقتالها ضد الثورة . وكانت مضامين رسائله التي وجهها إلى المناطق تحتوي على ثلاث نقاط :

- إشاعة أن الثوار باعوا البلاد من النصارى .
- تحريضهم على أخذ الثأر للإمام المقتول وأولاده .
- إباحة صنعاء لهم . . مكافأة على الانتصار له بمقتل أبيه .

ونجح بهذا الأسلوب في استنفار القبائل . . تحت شعار الدفاع عن البلاد التي أخذ يتهددها خطر الكفر ، وتحت بريق الإغراء بإباحة صنعاء . وقد لاقت رسائله القبول . . بحيث أنه ما إن تحركت القوات الكبيرة التي تم تجهيزها بقيادة محمد عبدالله الوزير للزحف على حجة ، حتى كان سيف الإسلام أحمد قد حشد من حوله قوات ضاربة من القبائل التي بادرت إلى الاستجابة لندائه .

وحينما وصل الوزير بقواته إلى ضواحي عمران فاجأته القبائل بنيران كثيفة. واشتبك الطرفان ساعات معدودة اختتمت بعدها نيران القبائل فانسحبت قوات الثورة إلى ضروان ، لكنها فوجئت هناك بمباغتة وحصار عليها من القبائل ، استطاعت ان تخترقه وتشن هجوماً قوياً على الجهة الجنوبية المسيطرة على طريق ضروان صنعاء ثم انسحبت انسحاباً منظماً وعادت بقيادة قائد الحملة إلى صنعاء

كما وجهت الثورة سرية بقيادة الملازم حسين عنبه إلى مدينة السر في بني حشيش . . بعد أن وصلت أخبار بأن الإمام سيف الإسلام العباس قد أخذ يتحرك في السر ، ويحرض على التخريب وعصيان الثورة .

وتحركت السرية في محاولة لإلقاء القبض على الأمير المذكور ، لكنه قبل وصول السرية بلحظات كان قد تمكن من الفرار إلى أرحب .

والجدير بالذكر أن الأمير العباس هو الوحيد الذي حاول التحرك من الأمراء الثلاثة أبناء الإمام يحيى الذين كانوا خارج العاصمة عند قيام الثورة . أما الاميران الآخران فهما : المطهر الذي كان في مدينة القفلة ولم يقم بأي عمل يدعو إلى الاهتمام . والأمير الحسن الذي كان في منطقة الأهنوم لم يقم بأي عمل غير أنه أبرق إلى الإمام عبدالله الوزير بتهانيه الحارة على تعيينه إماماً .

وبدون شك فإن برقية الحسن إلى الوزير تؤكد على عدم اقتناع العديد من الأمراء بتولي السيف أحمد الإمامة بدلاً عن أبيه . وقد بدا هذا الاتجاه من قبل هؤلاء الأمراء منذ فترة مبكرة ، حين شارك سيف الاسلام الحسين في الاجتماع الرباعي الذي عقد في زبيد في منتصف الثلاثينات بين علي بن حمود شرف الدين وعبدالله بن أحمد الوزير وعلي الوزير . وناقش الأربعة ولاية العهد فاتفقوا جميعاً على عدم صلاحية سيف الإسلام أحمد ، ورشحوا عبدالله الوزير إماماً قادماً لليمن بعد يحيى . إلا أن علي بن حمود شرف

الدين تنكر لعهده ودخل إلى صنعاء (دخول الغـزاة) يوم السبت عـلى رأس مجموعتـه وأباح نهب صنعاء وهتك الأعراض وأمر بقتل الثائر النقيب محمد ملهي السعيدي أحد رؤساء حلايا تنظيم الجناح العسكري لثورة١٩٤٨ . وكانت طريقة القتـل وحشية وبـلا محاكمة،وكان ذلك أمام منزل الشهيد المقدم محمد الرعيني (في شارع جمال عبد الناصـر حـاليـاً) وهـذا الخبـر دليـل عـلى تنكـر عـلي بن حمـود شـرف الـدين للبيعـة لـلإمـام عبدالله الوزير .

سقوط الثورة

حصار صنعاء ونهبها :

في بداية الأسبوع الثالث للثورة تضاعف الشعور بالخطر على الثورة، بعد التحركات العديدة التي ظهرت في المناطق ووصول أنباء مؤكدة عن تحركات أخرى يتم الإعداد لها من قبل الأمراء الذين كانوا خارج صنعاء ، والموالين للسيف أحمد .

وقد انعقد اجتماع عاجل للقيادة السياسية والعسكرية للثورة ، برئاسة الإمام عبدالله الوزير وعضوية رئيس الوزراء علي الوزير ووزير الدفاع حسين عبد القادر ووزير الخارجية حسين الكبيسي ووزير التجارة والصناعة أحمد المطاع ومدير الخارجية محيي الدين العنسي ووزير المعارف محمد محمود الزبيري ، وحضر الجلسة من الجانب العسكري جمال جميل القائد العام للثورة .

وبعد المداولة والنقاش تم الاتفاق على الآتي[1] :

١ ـ اتخاذ تعز عاصمة ثانية لحكومة الثورة .
٢ ـ اتخاذ رداع قاعدة عسكرية للثورة .
٣ ـ تعيين الأمير علي الوزير أميراً للواء إب وتعز ويعين الشيخ عبدالوهاب نعمان نائباً له .
٤ ـ سفر عبدالله الوزير إلى رداع لوضع القاعدة العسكرية للثورة .
٥ـ تعيين الرئيس جمال جميل والأمير عبدالله بن علي الوزير مسئولين عن شئون الدفاع ،

---

(١) الشماحي . الحضارة والانسان ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ (الكتاب المذكور)

وتعيين حسين عبدالقادر نائباً للإمام بصنعاء عند غيابه .

٦ ـ تحصين المرتفعات المطلة على صنعاء .

٧ ـ فصل القاضي حسين الحلالي من إمارة الحديدة وتعيين زيد عقبات أو الخادم الوجيه أميراً للواء الحديدة .

٨ ـ تطهير صنعاء من المشتبهين واعتقالهم .

وبعد الاتفاق لم يتمكن الإمام عبدالله الوزير من تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها لظروف هو أعلم الجميع بها.

ومن الجدير بالذكر أن علماء صنعاء كانوا اقترحوا على الإمام عبدالله الوزير القيام بإجراء مفاوضات ومصالحة مع الأمير أحمد ، حفظاً للسلم وصيانة للأرواح والأموال . وقد وافق الوزير على هذا الاقتراح ،وتمَّ الاتصال بالسيف أحمد ، فأبدى بدوره الموافقة على الاقتراح ، واختارت القيادة السياسية السيد قام العزي أبو طالب والقاضي أحمد الجرافي موفدين للثورة في التفاوض مع أحمد .

وغادر الوفد صنعاء ، وعند وصوله إلى عمران غيَّر أحمد رأيه وأنذر الوفد بعدم الوصول . ثم عاد الوفد خائباً . وزاد الأمر سوءاً أن القبائل أخذت تزحف على صنعاء من كل جهة ، وقطعت كل الطرقات .

وقامت القيادة العسكرية بتجميع كل ما لديها من القوات ، ثم دفعت بأول قوة إلى المنطقة الشمالية والغربية خلف سور صنعاء ، وهي كتيبة مدفعية ، وأمرتها بالقصف المستمر على تجمعات العدو . وقد أخذت هذه القوات بالقَصف المستمر على التجمعات المعادية لمدة عشرة أيام ليلاً ونهاراً .

وعززت الكتيبة ـ المذكورة ـ بجنود المشاة المجندة من الحرس الوطني وشباب المدرسة العلمية والثانوية وأبناء الكلية الحربية ، وامتد خط الدفاع حتى جنوبي صنعاء ، وشارك هذه القطعات بعض من الجنود والقبائل المخلصين . أما المنطقة الشرقية فقد كان المسئول عن الدفاع عنها القوات الموجودة في قصر السلاح ، وفي جبل نقم .

وبعد أن اطمأنت القيادة العسكرية على وجود القوة الكافية للدفاع عن صنعاء ، قامت بخطوة تالية وهي إرسال قوة مؤلفة من الجيش والحرس وبعض الشباب إلى نقيل

يسلح ، تعزيزاً للقوة المرابطة هناك بقيادة الشهيد صالح الرحبي ، وأمرتها بالزحف وفتح الطريق . وبعد أن التقت القوتان زحفنا جنوباً وتمكنا من فتح الطريق إلى ذمار .

وبدأت الثورة تحس باستعادة أنفاسها، فقامت القيادة السياسية باتصالات مكثفة برداع ومأرب وعبيدة (الشماحي ص ٢٥٢) وطلبت منها عوناً عسكرياً لإنقاذ الموقف الخطير ، ونصرة الثورة . ولبت هذه المناطق النداء الموجه إليها ، إلا أنها لم تعمل شيئاً في حقيقة الأمر . . حيث وقفت الظروف قاسية في وجه الطالب والمطلوب وباءت المحاولة بالفشل .

أما داخل صنعاء فقد وزع الى مناطق ، وتولى حمايتها قائد الحرس الوطني محيي الدين العنسي والعزي صالح السنيدار ، وعبدالله الشماحي ، والملازم غالب الشرعي وحسين المقبلي واحمد الشامي ومعهم قوة من الحرس الوطني ومن شباب العلمية كعبد الملك الطيب واحمد المضواحي ويحيى الحيفي والمرحوم علي البوني ويحيى محمد الرضي وحسين المقبلي وآخرين.

وقام الجميع بواجبهم وقاتلوا واستماتوا في قتالهم ، واستمر الصراع بين قوات الثورة والمرتزقة لمدة عشرة أيام ليل نهار . ومع مرور كل يوم جديد كان الحال يزداد سوءاً . وانتهت المعركة بالخيانة الكبرى التي قامت بها قوات المدفعية الموجودة حينذاك في قصر السلاح ، في مكانهاالإستراتيجي المسمى بجربة المدافع . . حيث قامت بقصف الدار التي كان يسكنها الإمام عبدالله الوزير . وكان ذلك في ليلة السبت ٣ جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ الموافق ١١ مارس ١٩٤٨ .

وعلى أثر ذلك استسلم عبدالله الوزير ، وأشعلت النيران في قصر السلاح ، كما أشعلت في سطوح منازل صنعاء . وأعقب هذا إشاعة بأن سيف الاسلام أحمد قد احتل قصر السلاح وألقى القبض على الإمام الوزير . وانتهى الأمر بدخول القبائل المرتزقة صنعاء بالتاريخ المذكور . . واخذت تنهب الدكاكين والمنازل والمتاجر وتقتل كل من يحاول الدفاع عن ممتلكاته عن طريق التفاهم ، سواء أكان شيخاً أم شاباً أم امرأة . وتمادت في وحشيتها استناداً للأوامر التي منحها لها سيف الاسلام أحمد فلم تبق على شيء .

ومن الغريب أن القبائل التي وصلت متأخرة ولم تجد ما تنهبه قامت بمهاجمة القبائل

التي بحوزتها كمية كبيرة من المنهوبات ، وعملت على نهبها بدورها ، فكان كثيراً ما يتطور الأمر بصراع مسلح ضاعف من سفك الدماء وإزهاق الأرواح وبالتالي إتلاف المنهوبات .

بل الأغرب من هذا أن القبائل التي كانت تصل إلى صنعاء متأخرة ولم تجد أمامها شيئاً كانت تلجأ الى الأمير الحسن والأمير العباس تشتكي لهما بأنها لم تجد ما تنهبه ، فيعملان على تحرير الأوامر بالاتجاه إلى بيوت محددة لنهبها وبإمكان القارىء العودة إلى كتاب ثورة ٤٨ الذي أصدره مركز الدراسات للاطلاع على تفاصيل من أحداث النهب .

الاعتقالات التالية لفشل الثورة :

بعد أن سقطت الثورة في صباح السبت ٣ جمادى الأولى ١٣٧٦ هـ الموافق ١١ مارس ٤٨ م وتعرض اهالي صنعاء لمختلف المكابدات من أعمال النهب والضرب والقتل وهتك الأعراض تحت إشراف أنجال الإمام يحيى وأذنابهم ، جرت حملة اعتقالات واسعة للثوار ومؤيدي الثورة . وعلى مدى ثلاثة أيام تم اعتقال ما يقارب ألف شخص من الضباط والعلماء والأدباء والمثقفين والتجار والمشايخ وشباب المدرسة العلمية وطلاب الكلية الحربية والإشارة والفدائيين القادمين من عدن لنصرة الثورة .

ولم يتعرض المعتقلون للاعتقال وحسب وإنما كان يجرى قبل اعتقالهم نهب كل ما في منازلهم ثم يجرونهم إلى سجن القلعة الكائن في قصر غمدان ، أو إلى سجن الرداع الذي تم هدمه منذ سنوات ، ويودعونهم في غرف مظلمة ملأى بالحشرات والهوام والأوساخ ، بعد تقييدهم . . من دون أن يوفروا لهم شيئاً من الغذاء أو المأكل أو الماء .

وقد يكون من الصعوبة بمكان سرد أسماء المسجونين ، حتى في صنعاء وحدها ، ولكن سنكتفي فقط بذكر أسماء بعض الشخصيات ، في صنعاء والمدن الأخرى قدر الإمكان

المسجونون في صنعاء :

من العسكريين تم اعتقال : (في سجن صنعاء)

الرئيس جمال جميل .

المشير عبدالله السلال .

الملازم حسين عنبه (وكان يجلد) وسجن في زنزانة لوحده في صنعاء .

الملازم مبخوت بن سعد (وكان يجلد) وسحن في رنـزانة لـوحده في سجن صنعـاء ايضا .
الملازم غالب الشرعي .
الملازم مجاهد حسن غالب سجن في زنزانة لوحده في سحن صنعاء أيضا.
الملازم المرحوم شرف المروني .
النقيب عبد الرحمن باكر (اعدم في ثورة ١٩٥٥) .
النقيب احمد الشعساني .
النقيب حزام المسوري .
الملازم علي الشرعي .
الملازم علي الجافي .
صالح الرحبي (وكان يجلد وسجن في زنزانة) .
المقدم غالب السري.
المقدم عبد منصور نعمان .
المقدم المرحوم علي صالح الخولاني .
المقدم المرحوم حزام قطينه .
المقدم المرحوم حسين الاكوع .
المقدم المرحوم علي الغفري .
المقدم علي عامر .
المقدم محمد الحلبي

ومن المدنيين تم اعتقال : (في سجن صنعاء)
١ ـ الإمام عبدالله الوزير وكل الأسرة .
٢ ـ حسين الكبسي .
٣ ـ محيي الدين العنسي .
٤ ـ أحمد المطاع .
٥ ـ أحمد الحورش .
٦ ـ أحمد البراق .
٧ ـ عبدالله حسن السنيدار (سجن في زنزانة لوحده في صنعاء).

٨ ـ عبدالله الشماحي .
٩ ـ الاستاذ محمد الحلبي .
١٠ ـ أحمد الشامي (كان يجلد) في حجة .
١١ ـ محمد عقارس (كان يجلد) في حجة .
١٢ ـ عبد الوهاب نعمان .
١٣ ـ محمد صالح المسمري .
١٤ ـ عبد السلام صبره .
١٥ ـ القاضي محمد السياغي .
١٦ ـ محمد المطاع .
١٧ ـ حسين عبدالقادر .
١٨ ـ محمد حسين عبد القادر(اعدم في ثورة عام ١٩٥٥).
١٩ ـ عبدالقادر بن عبدالله .
٢٠ ـ الصفي الجرافي .
٢١ ـ علي محمد السنيدار .
٢٢ ـ محمد صالح السنيدار .
٢٣ ـ الصفي أحمد محبوب .
٢٤ ـ القاضي يحيى السياغي (اعدم في ثورة ١٩٥٥).
٢٥ ـ القاضي حمود السياغي (اعدم في ثورة ١٩٥٥) .
٢٦ ـ عبدالقادر بن محمد عبدالقادر .
٢٧ ـ الملازم أحمد الدفعي (سجن عام ١٩٤٨ في يريم) واعدم في ثورة ١٩٥٥ .

ومن المشايخ :

١ ـ محمد أبو رأس
٢ ـ عبدالله أبو رأس
٣ ـ عزيز يعني
٤ ـ علي محسن هارون .

ومن الشباب :

المرحوم عبد الوهاب العرشي

علي البوني
عبد الملك الطيب
علي السمان
علي الواسعي
يحيى المطاع
أحمد المضواحي
الشهيد محمد عبد الكريم الصباحي (سجن في زنزانة لوحده) في صنعاء .

وفي سجن ذمار تم اعتقال :

الأستاذ أحمد محمد نعمان ورفاقه ومنهم :

محمد الفسيل وإبراهيم الحضراني . (ولا بد من الإشارة إلى مغامرة الأخ محمد عبدالله الفسيل ووصوله إلى البيضاء إلى منزل الأخ النقيب محمد حسن غالب كما قابل الرصاص في مسورة في مهمة من الجمعية في عدن)

وفي سجن إب : القاضي عبد الرحمن الإرياني ورفاقه منهم : القاضي محمد علي الأكوع ، عبد الكريم العنسي ، أحمد المعلمي ، محمد صبره ، الشيخ عبد الحميد باشا .

وفي سجن تعز تم اعتقال :

النقيب محمد حسن غالب
النقيب أحمد المروني (جُلد وسُجن) في حجة .
النقيب حمود الجائفي
النقيب الشهيد سري شائع
الملازم علي حمود الجائفي
الاستاذ علي الضبة
الملازم أحمد الجلالي
الملازم محسن الصعر (أعدم في ثورة ١٩٥٥)
الشيخ علي محسن باشا ورفاقه
يحيى محمد الباشا
إسماعيل الأكوع

ومن الحديدة تم اعتقال :

الاستاذ علي العنسي
الخادم غالب الوجيه
المقدم المرحوم الصائدي
الملازم علي حمود السمة (اعدم في ثورة ١٩٥٥)
الحاج محمد مكي
الاستاذ احمد هاجي
النقيب عبد القادر أبو طالب
العلامة حسين الحوثي .

ومن حراز :
الشهيد زيد الموشكي ورفاقه .

واستمرت الاعتقالات في صنعاء وفي المدن الأخرى لما يقرب من عشرين يوماً . . تم خلالها اعتقال الثوار جميعاً . وكان رجال السلطة في المناطق يتصلون بالإمام أحمد في حجة برقياً بأسماء المسجونين لديهم ، فيرد عليهم باختيار أسماء محددة من الأسماء المرفوعة إليه ويأمر بنقلهم إلى سجون حجة . وقد استقبل المساجين (ثوار ثورة ٤٨) زملاءهم الثوار المسجونين من قبل وهم : محمد علي مطاع ، الشيخ نعمان أحمد نعمان ، الشيخ صالح المقالح ، الاستاذ قاسم غالب . وسالم الزرنوقي وغيرهم .

وأول دفعة من مسجوني صنعاء الذين تم نقلهم إلى حجة هم :

الامام عبدالله الوزير ـ وأعضاء أسرته البارزون ومنهم : أخوه محمد أحمد والأمير علي عبدالله الوزير، وعبدالله أحمد الوزير ومحمد علي الوزير .

الشيخ عبدالله أبو لحوم .
الرئيس جمال جميل .

والدفعة الثانية هم :
حسين الكبسي
احمد امطاع
محيي الدين العنسي

احمد الحورش
احمد البراق
عبدالوهاب نعمان
محمد حسين عبد القادر
الصفي الجرافي
علي محمد السنيدار
العزي السنيدار
عبد السلام صبره .
المشير عبدالله السلال
الفريق حسن العمري
الملازم غالب الشرعي
الاستاذ محمد الحلبي

ومن السجون الأخرى في المدن تم نقل :
الأستاذ أحمد نعمان ورفاقه من ذمار
القاضي عبد الرحمن الأرياني ورفاقه من إب
علي العنسي ورفاقه من الحديدة
زيد الموشكي ورفاقه من حراز .

النقيب محمد حسن غالب ورفاقه من تعز (وقد تم نقلهم بعد أن مضى على بقائهم في سجون تعز مدة ستة أشهر ، وبعد أن جرت محاكمتهم محاكمة عسكرية) . وبهذه المناسبة سيروي النقيب محمد حسن غالب شهادته حول المحكمة والمحاكمة :

« دور المحكمة العسكرية بتعز بعد سقوط ثورة ٤٨ الدستورية »
برئاسة العقيد محمد ضيف الله الجرموزي رئيس محكمة ديوان حرب

شكلت محكمة عسكرية بتعز برئاسة المرحوم العقيد محمد ضيف الله الجرموزي رئيس محكمة ديوان حرب بالجيش وعضوية كل من العقيد علي جمال الترزي وأمير جيش تعز العقيد محمد حسن الحوثي وحاكم الجيش ابن المتوكل والمدعي العام العقيد رفعت بيه وسكرتير المحكمة المقدم محمد الجرموزي .

١ ـ دور رئيس المحكمة :

التقى وهو في طريقه إلى المحكمة بالمتهم محمد حسن غالب وقال له : يا محمد حسن تحدث في المحكمة عن القانون العثماني الذي أكل الدهر عليه وشرب وقل كيف يجوز للمحكمة ان تحاكمنا به. وقد تحدث المتهم بذلك في الجلسة، الأمر الذي دفع رئيس المحكمة لاتخاذ موقف شريف ونظيف رغم الضغوط ، ولم يصدر حكماً بالإعدام حسب رغبة الامام أحمد .

وأذكر وأنا في السجن أن بعض الأصدقاء قال لي بأنه سمع إذاعة لندن تصف عدالة المحكمة العسكرية بتعز وقد غضب الإمام لذلك وأوقف المحكمة عن السفر إلى حجة لمحاكمة بقية العسكريين هناك .

٢ ـ موقف المدعي العام العقيد رفعت في جلسات المحكمة كان نزيهاً وشريفاً وشجاعاً .

٣ ـ عضو المحكمة علي جمال وكيل أمير الجيش كان موقفه أيضاً شريفاً ونزيهاً .

٤ ـ عضو المحكمة العقيد محمد حسن الحوثي أمير جيش تعز كان موقفه شجاعاً وشريفاً وبعد إحدى الجلسات مباشرة قام من مكانه ولحق بالمتهم محمد حسن غالب إلى خارج المحكمة ووضع في جيبه مبلغاً من المال .

٥ ـ سكرتير المحكمة المقدم محمد محمد الجرموزي كان موقفه شريفاً ونظيفاً .

٦ ـ عضو المحكمة حاكم الجيش في تعز ابن المتوكل كان موقفه نفس موقف أعضاء المحكمة . .

هذه شهادة محمد حسن غالب لدور رئيس المحكمة وأعضائها في تعز، وتدل هذه الشهادة على موقف شجاع . وقد استطاعت المحكمة بشجاعتها أن تقابل ضغوط الإمام وتهديده بعدم إصدار أي حكم ضد المتهمين العسكريين : محمد حسن غالب ، أحمد حسين المروني ، حمود الجائفي .

وبمناسبة الحديث عن المحكمة العسكرية يدلي الأخ محمد حسن غالب بشهادة أخرى حول دور الأخ عبد الوهاب محسن شيبان الذي عين مديراً للأمن بتعز بعد سقوط الثورة بتعليمات الإمام أحمد أصدرها له من حجة وقصة شيبان قبل أن اتحدث عن موقفه هي كما يلي :

خلال أيام الثورة غادر عبد الوهاب محسن شبيان تعز بأولاده إلى ذي السفال واتهم بأنه أخذ في حقائبه بعض الأشياء من قصر الإمام أحمد ، وأصدر عامل تعز أمره إلى مدير أمن تعز محمد حسن غالب بأن يلحق شيبان بضابط وعشرين جندياً لحقوه وعادوا به إلى تعز بعد أن ترك أولاده في ذي السفال وفتشت الحقائب في دائرة الأمن ولم يوجد فيها سوى ملابس أولاده ، وسجن بالقيد في دائرة الامن ، وبعد تسلمه مديرية الأمن بتعز بحسب أمر الامام .

وعلى أثر فشل الثورة استطاع محمد حسن غالب الفرار إلى المفاليس في تعز وقبض عليه وعاد إلى الشبكة وبعد سجنه وأثناء المحاكمة قامت الدنيا عليه من المتبرعين والمتزلفين والمتنكرين ونسبوا إلى الأخ محمد حسن أشياء كثيرة حول إدارة الأمن في أيام الثورة ، وطلبت المحكمة العسكرية بتعز مدير الأمن الجديد عبد الوهاب محسن شيبان ليدلي بشهادته بصفته كان سجيناً لديه أيام الثورة ، ونفى شيبان أمام المحكمة العسكرية نفياً قاطعاً ما نسب إلى المتهم الذي حضر الجلسة .

وكان يجري نقل هؤلاء المسجونين إلى حجة على سيارات نقل مكشوفة والسلاسل على رقابهم والمغالق في أيديهم والقيود على أقدامهم . وقد تفنن السجانون في تعذيب مسجونيهم بأساليب مختلفة . . من ذلك الطواف بهم في داخل المدن وتسليط الغوغاء والأرذال وأسافل الناس لسبهم ، والبصق في وجوههم . ثم يقومون بتسفيرهم إلى حجة ، ويكررون الشيء ذاته عند وصولهم إلى كل مدينة من المدن الواقعة في الطريق إلى حجة .

وقد سجل ثوار ثورة ٤٨ في سجونهم صفحات من البطولة والصمود الوطني ، رغم كافة ما تعرضوا له من العذاب وأصناف المرارات والأهوال . وقد كانت السجون بالنسبة لهم سجلاً كتبوه بالدماء والأهوال والآلام . وهذه مذكرات مختصرة بأسماء الشهداء وبعض من أقوالهم التاريخية الخالدة قبل الموت .

شهداء ثورة ١٩٤٨[1]

بقلم : علي بن علي صبرة

بعد فشل الانقلاب وسقوط صنعاء في يد الغوغاء الذين أبيح لهم نهب صنعاء وهتك حرماتها قبض أحمد على قادة الانقلاب ورجاله وساقهم مكبلين بالحديد إلى معتقل حجة « القاهرة » و« نافع » و« المنصورة » وبدأ يسوقهم إلى المذبحة دون أية محاكمة أو استجواب وذلك على الترتيب الآتي :

(١)

أ ـ عبدالله الوزير
ب ـ زيد بن علي الموشكي

الخميس ٢٩ جمادى الأولى
عام ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م .

وآخر ما قاله زيد الموشكي وهو في طريقه إلى ساحة الإعدام « لئن أبقى الله بيت حميد الدين فلن يعبد بعد » .

وكان زيد الموشكي من رجال ديوان أحمد أيام ولاية عهده . وقد ساهم في حركة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تكونت في القاهرة وجاء الزبيري مندوباً عنها لفتح فرع لها باليمن عام ١٩٤١ ثم كان أيضاً من رجال حركة التغيير الأدبية ثم أصبح عضواً بارزاً في حركة الأحرار وفر إلى عدن عام ١٩٤٦ والتقى هنالك بالزبيري والنعمان .

---

(١) تم نقل المذكرات الخاصة بشهداء ثورة ١٩٤٨ مما كتب في كتاب مركز الدراسات : ثورة ٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات ص ٦١٧ .

(٢)

أ ـ محمد الوزير
ب ـ محمد بن حسن بن قائد أبو راس .
جـ ـ حسن صالح الشايف
د ـ عبدالله بن حسن بن قائد أبو راس
هـ ـ احمد البراق

في ٣٠ جمادى الأولى
سنة ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م

ولما أراد السياف أن يعصب عيني الشايف حتى لا يرى السيف شهره بكل شجاعة وبأس بقوله « أبْعد الربات (ط) انما الموت في هذه الساحة للرجال » .

أما ولدا أبو راس فإنه عندما دنا السياف من أحدهما ليضرب عنقه التفت إلى أخيه وبعد تبادل الابتسامات الأخيرة قال له « إلى اللقاء في الجنة يا أخي » .

(٣)

أ ـ أحمد المطاع .
ب ـ عبد الوهاب نعمان .
جـ ـ محمد بن محمد الوزير .
د ـ عبدالله محمد الوزير .

كل هؤلاء ضربت أعناقهم يوم ٥ جمادى الآخرة عام ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م .

كان أحمد المطاع من رجال الفكر الأوائل باليمن أديباً وشاعراً وكاتباً وقد تولى تحرير مجلة الحكمة إلى حوالي ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٦ م مع زميله أحمد الوريث الذي قتله يحيى بالسم عام ١٩٣٥ م وقد حاول أن يقدم نصائحه إلى يحيى فلم يفلح فانضم إلى الأحرار وكان ذا حجة قوية ومنطق سليم وإرادة صارمة وله كتاب في تاريخ الأئمة فُقِدَ بعد فشل انقلاب ١٩٤٨ وقد فضح فيه زيف الإمامة والأئمة .

* لما نودي به إلى ساحة الاعدام خرج من المعتقل مكتوف اليدين مكبل الساقين فوجد الأمير مطهر بن يحيى والأمير محمد بن أحمد بن يحيى في انتظاره فبصق في وجههما وقال « لا تزال هذه الشجرة الخبيثة تلاحقني حتى هذه اللحظات المقدسة » أما الشيخ الورع الفاضل

المناضل عبد الوهاب بن أحمد نعمان فكان قائداً لحركة الإصلاح الوطنية التي قامت في تعز حوالي ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ وسيق بعد فشلها مع مجموعة من مشايخ لواء تعز ، تحت الأغلال إلى سجن صنعاء ومات أكثرهم ولم ينج منهم إلا أحمد بن حسن باشا وحمود عبد الرب . أما صاحبنا فقد مكث في سجنه حوالي عشرين عاماً كان في الأخير يسمح له بأن يبقى في صنعاء لا يخرج عنها وفي هذه الفترة التقى بأحرار صنعاء وعقدوا العزم على التخلص من يحيى وساهم في تدبير انقلاب ١٩٤٨ وآخر ما قاله عندما نودي به إلى ساحة الاعدام قوله تعالى ﴿ يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي ﴾ .

أما محمد بن محمد الوزير فكان حاكماً للمقام وهذا يعني منصب قاضي القضاة ، وعبدالله ابن محمد كان من الشباب المثقف المتطلع إلى حياة الحرية والكرامة ، بدأ حياته جليساً خاصاً لولي العهد أحمد ثم نفر عنه وانضم إلى حركة الأحرار . وقد أخرج إلى ساحة الاعدام من جانب أبيه من زنزانة واحدة فعمي بصر والده من ساعته وقد شاهدت مدينة حجة مأتماً بموته لم تشهده من قبل وبكى عليه خلق كثير إذ كان يومئذ لم يظهر شاربه .

(٤)

أ ـ محيي الدين العنسي .
ب ـ أحمد الحورش .
ج ـ صالح المسمري .
د ـ حسين الكبسي .

هؤلاء ضربت أعناقهم يوم ١ رجب ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ ويوم ١٥ شعبان ٦٧ ـ ٤٨ .

وهذان الشهران مقدسان عند اليمنيين إذ أن أول رجب يصادف عيد اليمن القومي بمناسبة اسلام اليمن و١٥ شعبان اليوم المقدس عند جميع المسلمين (الذي فيه يفصم كل أمر حكيم ويبرم) .

وقد أراد الطاغية أن يجعل من هؤلاء الأحرار قربة عند الله إمعاناً في التضليل .

أ ـ محيي الدين العنسي كان أحد أعضاء البعثة اليمنية العسكرية المتخرجة من العراق وقد ظل يقاتل بعد فشل الانقلاب حتى اليوم الثاني وحيداً وقد غلط السجان باسمه عندما نادى به إلى ساحة الاعدام فنادى أخاه أحمد بن قاسم شريكه في الزنزانة وهنا حدث موقف

تاريخي من أعظم المواقف البطولية إذ ما كاد أحمد يتهيأ للقاء ربه بحسب النداء حتى وثب أخوه محيي الدين يرد على السجان خطأه ويصححه له بأن المقصود إنما هو لا أحمد العنسي وتأكد السجان من الأمر الذي بيده فوجده كذلك تم تجاذب الأخوان المنية كل منهما يريد أن يكون هو المطلوب للموت لا أخوه ثم خرج الى الساحة متمثلاً بقوله :

كم تغـريب في سبيـل بـلادي ... وتـكـبـدت دونها الأخـطارا
وأنـا اليـوم في سبيـل بـلادي ... أطـلب المـوت راضيـاً مختـارا

ب ـ أحمد الحورش كان زميلاً لمحيي الدين العنسي وعضواً في البعثة العسكرية المتخرجة من العراق عام ١٩٣٨ كما كان وزميله أعضاء في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تأسست في الأزهر من مجموعة من المهاجرين اليمنيين مثل (صالح المسمري وعلي ناصر العنسي وأحمد نعمان ومحمد الزبيري) .

جـ ـ الأستاذ صالح المسمري عاش مشرداً في المهجر واستقر به المطاف في الأزهر في القاهرة وتخرج منه وساهم في تكوين هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المكر التي كانت نواة الحركة الوطنية باليمن .وقد وصل من القاهرة مع السيد يحيى الرداعي مندوبين عن الجامعة العربية أثناء الانقلاب وسيق مع زملائه إلى معتقل حجة بعد فشل الانقلاب ولما رأى رؤوسهم تخر تحت سيف الجلاد بعث إلى الطاغية أحمد من السجن ببرقية يقول له فيها « ما هكذا يا سعد تورد الإبل » فأجابه الطاغية بقوله :

لـيس بيـني وبـين قيس عـتـاب ... غير طعن الكلى وضـرب الرقـاب

فأجابه متحدياً « إن كنت شهماً فعجل فوالله إن باطن الأرض خير من ظاهرها ، ﴿ وسيرى الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴾ .

د ـ أما السيد الفاضل العلامة حسين الكبسي فقد كان من رجال الإصلاح أبعده الإمام يحيى إلى الخارج ليكون ممثلاً لليمن في الجامعة العربية دون أن يسمح له بحق إبداء الرأي أو وجهة النظر سلباً أو إيجاباً وألزمه بالصمت عند كل حوار أو اقتراع وقد ضرب به المثل للانسان الصموت الذي إذا طلب منه الكلام يقول أنا « كبسي » وقد وقفت أم كلثوم ذات مرة في أحد المسارح دون أن تغني فضجت الجماهير بمطالبتها فقلت منكتة « أنـا كبسي » فضجت القاعة بالضحك وكان لهذا الموقف الغريب أثره في نفسية الكبسي وتحولها وانتدب كذلك مع الأمير الحسين لزيارة اليابان حوالي عام ١٩٤٥ واطلع على نهضتها

الحديثة وتأثر بمشاهداته . ولما رجع إلى اليمن انضم الى حركة الأحرار وساهم في انقلاب ١٩٤٨ وكان وزير خارجيته وآخر ما قاله قبل أن تضرب عنقه هو قول الشاعر :

ولست أبـالي حين أقتـل مسلماً   على أي جنب كان في الله مصرعي

(٥)

أ ـ علي عبدالله الوزير .
ب ـ الخادم غالب .
جـ ـ عزيز يحيى .
د ـ محسن علي هارون .

ضـربت أعناقهم في ٧ ربيع الثاني ١٣٦٨ هـ ١٩٤٩ م بمناسبة مـرور عـام عـلى الانقلاب .

أ ـ كان علي عبدالله الوزير من رجال الدولة ومؤسسي حكم يحيى حميد الدين وتولى قيادة الجيش لاخضاع قبائل اليمن في تعز وإب وتولى إمارة لواء تعز قرابة عشرين عاماً حتى عام ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م حيث عزله يحيى وخلفه بابنه وولي عهده احمد بن يحيى وقد استطاع الشيخ عبد الوهاب نعمان أن يضمه إلى حركة الأحرار بعد عداء طويل كان بينهما ولقد سأله « عبد السلام صبرة » بعد عزله عن إمارة لواء تعز عن رأيه في يحيى وأعماله فأجابه متمثلاً بالحديث الشريف الذي يقـول : « أخوف مـا أخافـه على أمتي أئمـة إن أطاعوهم أفسدوهم وإن عصوهم قتلوهم » ويحيى تجب محاربته شرعاً . كان يتلو سورة الكهف إلى أن ضربت عنقه فسكت لسانه .

ب ـ والخادم غالب أحد كبار رجال المال والأعمال باليمن ساهم بنصف تركتـه في سبيل القضية ولقد كان على اتفاق مع أمير لواء الحديدة (القاضي حسين الحلالي) لقتل أحمد إذا حدثته نفسه أن يخرج على الانقلاب ويمر من الحديدة في طريقه إلى حصن حجة ولكن الحلالي خدعه وألقى القبض عليه مع مجموعة من الأحرار منهم أحمد المروني ، وعلي ناصر العنسي ، ومحمد بن ناجي باشا ، وغيرهم وأرسلهم إلى حجة وجهز أحمد بما يحتاجه من السلاح والمال ووسائل النقل وقد ساهم مساهمة كبيرة مع الخائن يحيى عبد القادر أمير لواء إب الذي قبض على الأحرار هنالك كعبد الرحمن الأرياني ومحمد علي الأكوع وغيرهما وكذلك محمد أحمد باشا المتوكل أمير لواء تعز . كل هؤلاء قد أفشلوا الانقلاب وأفشوا

أسرار الأحرار وآخر خدعة للحلالي هي أنه بعث للخادم برقية إلى سجن حجة ليطمئنه فيها بأن الامام قد وعد بالإفراج عنه . ولكن الأمر يستدعي تحويل مائة ألف ريال فحول الخادم المبلغ وكان آخر ما يملكه ، ثم يفاجأ بالأمر بضرب عنقه أورد هذا للحقيقة والتاريخ كما أخبرني بذلك علي حسين الوجيه رحمه الله وهو ابن أخي الشهيد .

جـ ـ عزيز يعني : جندي في الجيش الإمامي اختص بمصاحبة عبدالله الوزير وكان نقطة الاتصال بين الأحرار وبين عبدالله الوزير والمشايخ الذين تولوا قتل يحيى وقد أخذ بمصاحبته للأحرار قسطاً لا بأس به من المعرفة وكان هو الوحيد الذي يملك حذاء في السجن كان الأحرار يتداولونه للخروج إلى دورة المياه التي هي عبارة عن مستنقع ولما نودي للاعدام استوصى إخوانه الصبر والثبات كما أوصى لهم بحذائه وفي عاصفة من الضحك والبكاء عانقهم وذهب إلى مرقده الأخير في شجاعة وثبات والتفت إلى حرس السجن وهم يشدون يديه إلى قفاه يستوصيهم بزملائه خيراً .

د ـ الشيخ محسن علي هارون شيخ بني الحارث بالرغم من كبر سنه فقد كان من أشد المتحمسين لقتل يحيى.عندما نودي به للإعدام شد أحد الحرس الحبل على ساعديه بقوة فالتفت إليه الشيخ ساخراً يقول (لأقدك تحت الميزاب لا تقل بح) بمعنى قول الشاعر :

أنا الغريق فما خوفي من البلل

واستطرد قائلاً خوفي عليكم يا أولادي لأنكم ما تزالون شباناً ستلاقون الأمرين من حكم الطغاة أما أنا فقد أحسن الله خاتمتي بالشهادة بعد أن انتقمت من أكبر جرثومة عرفها التاريخ.وفي تلك المناسبة وفي نفس اليوم أمر الطاغية بإعدام مجموعة من الأحرار بصنعاء وتعز ففي تعز أعدم كل من :

(٦)

أ ـ عبدالله صالح الحسيني .
ب ـ ولده محمد عبدالله الحسيني .
ج ـ محمد ريحان .
د ـ علي العتمي .

أ ـ ب : كلاهما من آل الحسيني من قرية (رجام) بني حشيش ومن مشايخها الأحرار وكلاهما اشترك في اطلاق الرصاص على يحيى في (حزيز) كما سبق لهما وكانا في مكان من

البطولة والشجاعة وقد أمر الطاغية بضرب عنق الإبن وأبيه فلم يزدد الأب إلا ثباتاً ورباطة جأش .

ج ـ محمد ريحان : هو سائق السيارة التي حملت الأبطال إلى منطقة (حزيز) .

د ـ علي العتمي : كان أحد عمال مطبعة جريدة الايمان وكان من الشباب المتحمس وقد ساهم في انقلاب ٤٨ والاعداد له وتوزيع منشورات الأحرار وجريدة (صوت اليمن) .

أما في صنعاء فقد أخرج أميرها الحسن بن يحيى حميد الدين إلى ساحة الإعدام كلاً من :

(٧)

أ ـ محمد قائد الحسيني .
ب ـ مصلح بن محسن هارون .
جـ ـ العنجبة .
د ـ سنهوب .
هـ ـ الذيب .

أ ـ محمد قائد الحسيني : كان من أبطال بني حشيش المعدودين . كان يغير ليلاً على أملاك يحيى وحاشيته في بني حشيش والروضة كالقات والعنب ويوغل فيها تدميراً وسلباً واشترك في انقلاب ١٩٤٨ وقيل إنه اول من بادر يحيى باطلاق الرصاص ثم نزل من (متراسه) يتأكد بنفسه من نجاح العملية فوجد في يحيى رمقاً من الحياة فقال له : « إنك بسبع نفوس كالقط . ألم تكف تلك الرصاصات لإزهاق روحك الخبيثة » فعبأ بندقيته وصوبها إلى قلب الطاغية فمات . وبعد فشل الانقلاب اختفى محمد قائد في الشعاب فتابعه الحسن ونال قبيلته منه أسوأ العقاب فأشارت عليه أن يغادر القبيلة فغادرها واختفى لدن امرأة يمنية بالروضة تعرف بـ (مريم الخيالة) من بيت الخيال فآوته وكتمت أمره إلى أن اشتد البحث عنه وعثر عليه عندها وسيق إلى صنعاء حيث مكث ثلاثة أيام ثم سيق الى ساحة الاعدام . وعندما دخل صنعاء مع مجموعة من القبائل كان يردد بأعلى صوته بما هو معروف بالزامل (الرجز) .

سيد تكبر الله اكبر   لا بد ما نهجم جباه
نضرب على أكباده بمعبر   ولحق الذائب وراه

وهو نفس الزامل الذي كان يردده مع زملائه وهم في طريقهم الى حزيز لقتل الطاغية يحيى وقد مثل به الحسن أشنع تمثيل حيث ضرب عنقه بسيف كالح لم يبترها إلا بعد عشر ضربات وسحبت جثته من (عين الفقيه) بنقم حتى (باب اليمن) باب الحرية حاليا وعلقت جثته مع زملائه الشهداء حتى أنتنت جثثهم .

ب ـ مصلح بن محسن هارون هو ابن محسن هارون سالف الذكر اشترك مع والده في قتل يحيى وأعدم وهو في ريعان شبابه ومثل به أشنع تمثيل وسقطت رأسه بعد ثماني ضربات بالسيف . وكان جلاد الحسن يومئذ المدعو (احمد الباروت) الذي كانت نهايته على يد ابنه الذي انتقم للأحرار منه فطعنه ثلاث طعنات حتى خر صريعاً وولده ما زال في السجن وقد أصابه الجنون من طول بقائه فيه بتعز .

هـ ـ الذيب : احد مشايخ بني مطر الأحرار .

(٨) الرئيس جمال جميل

وفي نفس العام وفي شهر رمضان يوم ذكرى غزوة بدر أمر الطاغية أحمد بإعدام قائد الانقلاب الرئيس جمال جميل المدفعي العراقي وعضو البعثة العراقية العسكرية باليمن بعد أن استأذن في قتله زميله الطاغية (نوري السعيد) وفي ذلك اليوم المشؤوم أمر الطاغية الحسن بإخراج تلاميذ الرئيس من طلبة المدرسة الحربية من المعتقل تحت حراسة شديدة ليشهدوا مصرع مربيهم العظيم مبالغة منه في التهكم والتحدي ولما كانوا محيطين به في ساحة الإعدام قال لهم الحسن (أما الآن فاحرسوه) قاصداً تهديدهم وزعزعة ثقتهم بأنفسهم ولكن المربي التفت إلى ابنائه قائلاً لهم : « لا تفزعوا يا أولادي ولا يرهبكم مصرعي عيشوا لمبادئكم وقضية وطنكم وموتوا من أجلها فالموت في سبيل الواجب شرف وخلود وإني أحمد الله الذي ختم كفاحي الطويل بالشهادة وسألقاه راضياً مطمئناً وإنه لا فرق في سبيل الواجب أن أموت في بغداد أو صنعاء وأنكم لعزائي الوحيد في الحياة فأنتم الذين ستحملون مشعل الحرية وراية الكفاح من أجل أجيالكم القادمة وكفانا فخراً وعزاً أننا قد فتحنا لكم نافذة النور وأزلنا من طريقكم أعظم وأشرس طاغية عرفه التاريخ » . وبينما هو مسترسل في كلامه إذ وثب عليه الأمير إسماعيل وهو على ظهر جواده وضربه بعصاه في وجهه حتى سالت دماه فالتفت الرئيس القائد قائلاً له « هذا فعل الأنذال يا وغد . أين كنت يومها حيث كنت تبكي بكاء الأرامل . أما اليوم وأنا في الوثائق فإنك تستطيع أن تفعل ما شئت وان كل قطرة دم تسيل مني على هذا التراب الغالي

ستزرعه بالشوك وأسنة الحراب في طريقكم » .

وأراد الحسن أن يقطع الحوار مستعجلاً فأمر بضرب عنقه قائلاً : « كفى ها انت ذا تساق إلى حتف أنفك ذليلاً فاشلاً » . فقال له القائد كلمته التاريخية الأخيرة : « لقد حبلناها وستلد » ، ثم أمر الحسن بن يحيى فضربت عنقه فمات رحمه الله وهوصائم .ولقد كان لمقتله وضرب إسماعيل له بالعصا وهو في ساحة الإعدام ومشهد تلامذته أكبر الأثر وأعمقه في نفوس الجماهير . وقد سحبت جثته إلى مكان القمامات إلى جانب جثث ورؤوس الشهداء الآخرين وقد رثاه زميل له في سجن حجة كان ينتظر حمامه وهربت هذه القصيدة من وراء الأسوار وتناقلها الناس رغم بطش الطاغية ورغم ان سيفه ما زال يقطر من دماء الاحرار وهي :

حتامَ يا وطني اراك تضام — وعلى اديمك تعبد الأصنام
وإلامَ يرتفع الطغام ويعتلي — عرش التبابع معشر أقزام
وإلامَ يأتي بالرزيئة والأسى — عام ويذهب بالفجيعة عام
أجمال ذكرك إذ يعود يعود لي — بين الجوانح زفرة وضرام
أجمال ما بال العروبة لم ترع — لما تحطم سيفها الصمصام

إلى أن يقول :

خرجوا يقودون الرئيس كأنه — ملك وهم حول الرئيس سوام
قالوا تلبس بالجريمة ويحهم — أإلى الملائك ينسب الإجرام
وسطا على الضرغام كلب أجرب — إذ صار تحت اساره الضرغام
هلا برزت إليه اسماعيل إذ — لا الكف موثقة ولا الأقدام
فزعت لمصرعه معاقل حمير — واهتز عثر واستطار رئام
وتلفتت تشكو إلى ابنائها — مضض المصيبة خارف ورجام
تلك المعاهد لا الغريب بسوحها — يجفى ولا فيها النزيل يضام
عطفت على الطرقات لم يشكر لها — عطف ولم يذكر لها انعام

وتحت سيف الجلاد يعاهد شاعرنا الله ويعاهد الوطن فيقول :

لبيك يا وطني وكل مصيبة — هي في سبيلك غاية ومرام
هيهات اسكت فالسكوت جريمة — لو ارتضيها والرضوخ حرام

(٩) علي بن ناصر القردعي :

كان رحمه الله من رجال مراد المعدودين شجاعة وفصاحة وصراحة ورجاحة رأي وقوة حجة ، انتقد الوضع بعدة قصائد كان فيها يستثير الهمم ويذكي المشاعر وينبه القبائل إلى خدعة الإمامة وأسلوب الأئمة في اغراء بعضها ببعض وشغلها بالخلافات والحروب الأهلية وكان يقصد لحل كل الخلافات مما أوغر صدر يحيى عليه فأودعه السجن بصنعاء سنتين تمكن في نهايتها من الفرار بقيوده مع زميله الحميقاني . ومن قصائده المشهورة تلك التي سجل فيها قصة هروبه من السجن والتي نختار منها :

والقردعي قال هزه فوج الأفواج	وأنا في الحيد ذي بادي على الابهاج
قانص بذي يقطفين أغصان الأوتاج	وبندقي في يميني رسمها بوتاج
قد زينه صانعه له صوت رجاج	وفي الجوازي تهزج لحمها هزاج
دعيت بالصوت جويني أخو ناجي	انه رفيقي كما أني كنت له محتاج
وأنا أحمدك يا الذي سهلت مخراجي	من قصر فيه الرسم والبوب والصناج
فيه خمسة أبواب ما فياتهن شاجي	غير مبهمات القيود السود والأرتاج
والليلة الشوق وصلنا حيد هجاجي	والقازحة والعكارين أصبحت ديباج
والقلب من داخله وقاد هجاجي	لو هو على حيد شامخ مهجه مهاج
يا ذي تسرج سراجي ها أنا ناجي	فك الطلب قبلما يسبر لك الحواج
قد كان هجي منيف فوق الاهجاج	واليوم قدني لوحدي طارح الملباج
عليك يا ذي تيسر كل محتاج	فك العسر يا مودي غائب الحجاج

ثم يلتفت وهو يقلب طرفه في وحدته فيتمنى على الله ثورة فيقول :

يالله ثورة قريبة يابا لافراج	عز المناصب ويدل همهم بافراج
ما عزنا إلا نهار الصوت رجاجي	وفي الحجايا يظلين فوقنا الهياج
منا وفينا يقع عطاف الاحناج	ما يشرب الصافي إلا من شرب لغماج
باصبر وغير صبر قلبي وهو راجي	يتحمل الميل والعوجا قفا ما هاج
من ذل دولة تسوي لي في الباجي	ويضحك الخصم ذي موعود بالكرباج
قم يا رسولي تزلم شد هياجي	من ذودنا ذي يعدوا سيرها هداج
ان مر وادي كأنه سيل عواجي	وان شد له شوق مثل الرائج الفجاج

ومن قصائده الشعبية الرمزية التي انتقد فيها الأوضاع هذه القصيدة التي نختار منها

ما يلي :

يا عيل عليوه ثم العيل مجراني	من صبة الويل ذي بالحسد معجونه
سار المسقي وسار السيس والساني	والزرع ظامي ويبر النقع مدفونه
والمحجر ابتاح للمعزي وللضان	والسوق سارت مجابية وقانونه
غبني بالاغبان ما حد محسي اغباني	أو شي معي يا الشوامخ ناس مغبونة

ثم يخرج من الرمز إلى التصريح فيدعو قومه بقوله :

لي منعكم يا لزامي انتوا اخواني	لا اتفرق الشور فانتم ذي تلمونه
كلا يبا يدهف العوجا على الثاني	وانتم سوى تحت هج اعوج تجرونه

هذا وبعد فشل الانقلاب وسقوط صنعاء فر متخفياً يقصد (مراد) وأخذ طريقه من خولان فالتقته بعض قبائل خولان بالقتال فقاتلهم حتى قتل .

وقد أسر الإمام أحمد أخاه أحمد بن ناصر القردعي وسجنه في حجة . وكان من أبطال مراد لا ينام على ضيم ولما بلغه مقتل أخيه رثاه وهو في السجن بقصيدة نختار منها هذه الأبيات :

قم يا رسولي على مهر اشقرا	من حبس دون الثريا والنجوم
من حبس نافع قيوده جسرا	والمشقنعة فوقها الطائر يحوم
مانا على الحبس قد با اتصبرا	وقل لهم بيننا عند الهجوم

ثم يتعرض لذكر أخيه راثياً إياه أبلغ رثاء فيقول :

على ذي شسل حمل الجبرا	ما ظن غيره بحمله با يقوم
يا ذي قتلتوه ورا صلح البسرا	لا تأمنوه العمل عند الختوم
على ذي للجمالة يذكرا	من تسعة أقسام له سبعة قسوم

ولما بلغت الإمام هذه القصيدة أمر بقتله ولم يستطع أحد من الجنود اخراجه الى ساحة الإعدام بحجة فقتلوه رمياً بالرصاص في زنزانته رحمه الله .

ولنا بالقردعي وشعره وحياته لقاء قريب إن شاء الله حيث سنكتب عنه دراسة مستوفاة .

(١٠) محمد الحمزي

هو السيد العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الحمزي الحسني كان أعلم أهل عصره من الهاشميين ولم يطلب حقه في الخلافة كما كانوا يدعون بل صرف كل جهده وطاقته إلى الدراسة والتدريس ونشر مذهب السنة الذي كان محرما وقد واجه حرباً كلامية شعواء من غوغاء الشيعة وأجلاف آل القاسم عام ١١٣٢ هـ موافق ١٧١٩ م . وكان أول من جاهر بضم يديه عند الصلاة والتأمين على الفاتحة وكان أبرز حدث اعتبر جريئاً وذا أهمية في جميع الأوساط هو اختصاره للأئمة عند الصلاة في خطبة الجمعة وقد أبدى اعجابه بالحركة الوهابية الاصلاحية لما احتوته من شجب للأباطيل التي ما انزل الله بها من سلطان والتي كانت عماد حكم الأئمة ، ثم لما وقع الوهابيون في بؤرة الغلو تخلى عنهم .

وقد حمل على عاتقه رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان لا يخشى في الله لومة لائم حتى الأئمة انفسهم ، كما كان رسولاً بين الأئمة والمتنافسين طمعاً في حقن دماء المسلمين وقد تعرض للسجن والنفي وهاجر مرتين إلى مكة والمدينة وله عدة قصائد ثورية كانت توجه كالصواعق الى صدور الأئمة ، وقد كشف فيها سياستهم الانتهازية وفضح اساليبهم وأباطيلهم .من ذلك قصيدته المشهورة التي مطلعها :

سماعاً عباد الله أهل البصائر	لقول له ينفي منام النواظر

وما زال رحمه الله متشرداً من بلد إلى بلد ومن سجن إلى سجن في عهد كل من المهدي صاحب المواهب فالمنصور حسين فالمتوكل القاسم الرهيب فالمهدي عباس يناضل بيده ولسانه إلى أن توفاه الله في شعبان عام ١١٨٢ هـ موافق ١٧٦٨ م عن عمر ناهز التسعين بعد أن قفز بالثورة من حركة إصلاحية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) إلى ثورة مسلحة . وبعد أن وطد دعائم السنة وخلق الكثير من العلماء والأفذاذ .

أما صلاح الدين الأخفش فهو شيخه المؤثر فيه ومن شعره قوله :

سادات اهل العصر جهال الورى	وكبيرهم من أصغر الفتيان
لم يبق إلا جاهل ومضلل	يمضي مخارقه على العميان
كم راكب منهم على بغل له	هو في الغباء وبغله سيان
أضحى الأنام سفاسفا فأجلهم	من يشتري دنياه بالرنان

هـلا يغاث الـدين من متلاعب | بـالدين مثـل تـلاعب الصبيـان
لم يبـق لـلعـلماء سـلطان عـلى | متـغـلب بـتـقـلب الـسـلطان

وقد ذكر في بقية القصيدة اسم « جغمان » و« أبو دنيا » وجغمان هو شيخ الاسلام ومفتي الديار وخطيب صنعاء القاضي محمدجغمان . لم يكد يحيى يستولي على صنعاء حتى ألقى القبض عليه وعلى مجموعة من العلماء منهم القاضي العلامة عبدالملك الردمي وأرسلهم إلى قفلة عذر وفي مكان يسمى العشة أمر بهم فضربت أعناقهم وكانوا أحد عشر رجلاً .

وأما أبو دنيا فالحقيقة أنهم ثلاثة إخوة من حجة وخادم لهم أمر يحيى بضرب اعناقهم جميعا بدعوى شرب الخمر . والمعلوم شرعا ان حد السكر غير القتل ولكن يحيى أراد أن يبرز إجرامه ويضلل على الجهلاء وقد باشر قتلهم وزيره وابن عمه (احمد بن قاسم حميد الدين) لما رفض الجلادون ضرب اعناق آل ابي دنيا .

(عن كتاب « الدم واغصان الزيتون » ص ١٣٧ ـ ١٦٠) .

أسباب فشل ثورة ١٩٤٨

لقد كتب الكثيرون عن أسباب فشل ثورة ١٩٤٨ م كما يحلو لهم ، بعضهم لامس الحقيقة والبعض اقترب والبعض جانبه الصواب ، ولا نريد بدورنا إعادة تكرار ما كتب في هذا المجال ، ولا تقييم الآراء المختلفة عن أسباب الفشل . ومن السهل على أي باحث أو مؤرخ أو كاتب أو سياسي تقييم أسباب الفشل لمجرد أنه قرأ كتاباً أو بحثاً أو دراسة أو محاضرة أو حضر ندوة عن ثورة ١٩٤٨ م . ومن المؤسف للغاية أنه أُتيح لبعض الزملاء من ثوار ١٩٤٨ م الفرصة للكتابة أو الحديث في صحيفة أو المشاركة في ندوة أو محاضرة عن فشل ثورة ٤٨ ، البعض كان موفقاً في الرد والبعض كان غير موفق للأسف وكما يعلم الجميع بأنه من أهم أسباب فشل أو نجاح أي ثورة ما يلي :

أولاً : داخلياً والدور العسكري .

ثانيا : خارجياً والدور السياسي .

وكما هو معروف فإن الدور الداخلي والعسكري من أهم الأدوار لنجاح أو فشل أي ثورة ، ونحن كثوار في الجناح العسكري لثورة ٤٨ م لنا الحق الأول في الحديث عن أسباب فشل ثورة ١٩٤٨ م داخلياً وعسكرياً .

أهم الأسباب هي :

١ ـ من أكبر الأسباب نشر الميثاق وكشف عناصر الثورة وخططها في الخارج قبل التنفيذ .

٢ ـ عدم تنفيذ اغتيال ولي العهد أحمد حميد الدين في تعز من قبل المجموعات المكلفة باغتياله .

الدور الخارجي والسياسي :

نحن أعضاء في الجناح العسكري لثورة ١٩٤٨ نساهم في الدور الخارجي والسياسي لأن المهمة مختلفة عن المهمة المكلف بها الجناح العسكري ولكن هذا الدور ساهم مساهمة كبيرة في الفشل لذلك لا بد من ذكره ونقله من المؤرخين :

١ ـ وقفت الحكومات العربية ضدة ثورة ١٩٤٨ .

٢ ـ وعكس ذلك الموقف الذي وقفته جامعة الدول العربية .

٣ ـ تم إرسال العون المادي والعسكري للأمير احمد من قبل بعض الدول العربية .

٤ ـ وقفت بريطانيا موقف الحذر والترقب وكان يساورها القلق من اتجاه الثوار وشاركت في التآمر على الثورة .

٥ ـ بذل الدور السياسي للثورة كل الجهد لكسب الأعداء قبل الأصدقاء وشرح بصدق ما تعانيه اليمن من حكم أسرة حميد الدين ورغبة حكومة الثورة في التعاون الشامل والكامل مع الجميع . وللأسف كان الرد الصد والحذر والتآمر على إفشال الثورة .

ونسرد للقارىء قصة خروج ولي العهد من تعز من مذكرات الاستاذ زيد عنان الذي كان شاهد عيان وهي كما يلي(١):

في يوم الثلاثاء ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٦٧ هـ الموافق لشهر فبراير ١٩٤٨ م كنت واقفاً في هذا اليوم في باب دار الضيافة الساعة العاشرة بالتوقيت الغروبي ، الرابعة بالتوقيت الزوالي ، فرأيت الإمام احمد لوحده بدون لحفة ووجهه أصفر ، حتى قال الحارس في باب دار الضيافة ماله ذهب إلى المعتقل مأمور السيارات وقال له جهز الآن سيارات لأربعة بلوكات إلى حيس .

ورأيت محمد مرعي لحقه بمظلة لأنه كان نزول قليل مطر ، بعد نصف ساعة وصل إلى دار الضيافة الأخ ابراهيم الحضراني وأخبرني قائلاً : قتل الإمام ، قتل الحسين . قتل العمري ، قتل المحسن ، دخلنا دار الضيافة فوصل عامل تعز واجتمع بغالب الجرموزي ومحمد الوريث وعبدالقادر أبو طالب ومحمد حسن غالب وحمود الجائفي وقال الوريث أو غيره لم أتأكد ، إن الشائف وأبو رأس سيغتالون أحمد الآن . قال عامل تعز : لا ، لا ،

---

(١) المرجع من كتاب القاضي زيد بن علي عنان المطبوع في القاهرة سنة ١٤٠٣هـ ص٥٧ [شاهد عيان]

لا . . . ستحصل في المدينة حوادث تمرد ونهب إلى آخره . . وقد رتبت في قبة المعصور من يقوم بالأمر عند مرور أحمد واتجه إلى الإمام أحمد وبقي أحمد يذهب ويرجع من العرضي إلى دار النصر في مدينة تعز عدة مرات وأعلن أن الرصاص افسد وأنه سيذهب إلى صنعاء ليقود الجيش إلى البيضاء وسمعت الوريث يقول أنا كيف يسير هذا عندنا وكان الوقت المغرب ، وكان يكلم غالب الجرموزي وصالح محسن وحمود الجائفي وغيرهم . وفي الساعة الواحدة والنصف تماماً تحرك الإمام احمد وكنت ممن شاهده في باب دار الضيافة معمماً بشالٍ أحمر وعسيب ومحزق لحلنا سلمنا عليه برفع الأيدي ومنتظرين ما يحصل في قبة المعصور كما أفاد عامل تعز لم يحدث أي شيء .

أسماء شهداء ثوار ثورة ١٩٤٨
على درب النضال الوطني
دماء ثوار ٤٨ من أجل شعب اليمن
(بحسب ترتيب التنفيذ)

- ١ -

اسم الشهيد	مكان وتاريخ الشهادة	ملاحظات
١ ـ النقيب محمد ملهي السعيدي	صنعاء ٤٨	قتله في الشارع [علي حمود] يوم فشل الثورة
٢ ـ النقيب أحمد المقعش	صنعاء ٤٨	انتحر يوم فشل الثورة
٣ ـ الامام الدستوري عبدالله أحمد الوزير	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
٤ ـ الأستاذ زيد بن علي الموشكي	حجة ٤٨	اعدم بالسيف
٥ ـ السيد محمد علي الوزير	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
٦ ـ الشيخ محمد بن حسن قائد أبو رأس	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
٧ ـ الشيخ حسن صالح الشائف	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
٨ ـ الشيخ عبدالله بن حسن قائد ابو رأس	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
٩ ـ الأستاذ أحمد البراق	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
١٠ ـ السيد أحمد أحمد المطاع	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
١١ ـ الشيخ عبد الوهاب نعمان	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
١٢ ـ السيد محمد محمد الوزير	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
١٣ ـ السيد عبدالله محمد الوزير	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
١٤ ـ الأستاذ محيي الدين العنسي	حجة ٤٨	أعدم بالسيف

اسماء الشهداء من ثوار ثورة ٤٨
تابع رقم (٢) بحسب ترتيب التنفيذ

اسم الشهيد	مكان وتاريخ الشهادة	ملاحظات
١٥ ـ الأستاذ أحمد الحورش	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
١٦ ـ الأستاذ محمد صالح المسمري	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
١٧ ـ السيد حسين الكبسي	حجة ٤٨	اعدم بالسيف
١٨ ـ السيد علي عبدالله الوزير	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
١٩ ـ الشيخ الخادم غالب الوجيه	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
٢٠ ـ الشيخ عزيز يعني المطري	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
٢١ ـ الشيخ محسن علي هارون	حجة ٤٨	أعدم بالسيف
٢٢ ـ سيف الحق ابراهيم	حجة ٤٨	استشهد مسموماً
٢٣ ـ الشيخ أحمد ناصر القردعي	حجة ٤٨	استشهد في السجن
٢٤ ـ الشيخ عبدالله صالح الحسيني	تعز ٤٨	أعدم بالسيف
٢٥ ـ ولده الشيخ محمد عبدالله صالح الحسيني	تعز ٤٨	أعدم بالسيف
٢٦ ـ السائق محمد ريحان	تعز ٤٨	آعدم بالسيف
٢٧ ـ الشاب علي العتمي	تعز ٤٨	أعدم بالسيف
٢٨ ـ الشيخ محمد قائد الحسيني	صنعاء ٤٨	أعدم بالسيف
٢٩ ـ الشيخ مصلح محسن هارون	صنعاء ٤٨	أعدم بالسيف
٣٠ ـ أحمد العنجبة	صنعاء ٤٨	أعدم بالسيف
٣١ ـ الحاج علي منهوب	صنعاء ٤٨	أعدم بالسيف
٣٢ ـ الشيخ زيد الذيب المطري	صنعاء ٤٨	أعدم بالسيف
٣٣ ـ الشيخ علي ناصر القردعي	صنعاء (خولان) ٤٨	قتل بعد مقاومة جبارة
٣٤ ـ الشيخ محمد صالح القردعي	صنعاء خولان	قتل مع ابن عمه
٣٥ ـ العقيد محمد سرى الشائع	تعز ٤٨	أعدم بالسيف
٣٦ ـ الشيخ علي طالب القردعي	حجة	استشهد في السجن

اسماء الشهداء من ثوار ثورة ٤٨
تابع (٣) بحسب ترتيب التنفيذ

اسم الشهيد	مكان وتاريخ الشهادة	ملاحظات
٣٧ ـ الأستاذ حيدرة الزبيدي	حجة	استشهد في السجن
٣٨ ـ الرئيس جمال جميل	صنعاء ٤٩	أعدم بالسيف
٣٩ ـ ملازم أحمد الحافي	تعز	استشهد مسموماً
٤٠ ـ الأستاد محمد عبدالله الأرياني	حجة	استشهد في السجن
٤١ ـ المقدم أحمد الثلايا	تعز ١٩٥٥	أعدم بالسيف
٤٢ ـ النقيب أحمد محمد الدفعي	تعز ١٩٥٥	أعدم بالسيف
٤٣ ـ السيد محمد حسين عبد القادر	تعز ١٩٥٥	أعدم بالسيف
٤٤ ـ القاضي يحيى السياغي	تعز ١٩٥٥	أعدم بالسيف
٤٥ ـ القاضي حمود السياغي	تعز ١٩٥٥	أعدم بالسيف
٤٦ ـ النقيب عبدالرحمن باكر	تعز ١٩٥٥	أعدم بالسيف
٤٧ ـ النقيب محسن الصعر	تعز ١٩٥٥	أعدم بالسيف
٤٨ ـ النقيب علي حمود السمه	تعز ١٩٥٥	أعدم بالسيف
٤٩ ـ الضابط صالح أحمد الرحبي	صنعاء ١٩٦٢	استشهد في قصر السلاح
٥٠ ـ الأستاذ محمد عبدالكريم الصباحي	أرحب ٦٢	استشهد
٥١ ـ الأستاذ علي أحمد الأحمدي	حريب ١٩٦٢	استشهد
٥٢ ـ الأستاذ علي محمد السنيدار	صنعاء ١٩٦٣	استشهد خطأ
٥٣ ـ أبو الأحرار القاضي محمد محمود الزبيري		استشهد في برط ٦٥ رمز النضال الوطني

أسماء الأحرار، ثورة ١٩٤٨م
في سجون الطاغية
(١) الجناح المدني

الاسم	مكان السجن	ملاحظات
القاضي عبدالرحمن الارياني	سجن حجه	
الأستاذ أحمد محمد نعمان	= =	
القاضي عبدالسلام صبره	= =	
القاضي محمد علي الأكوع	= =	
القاضي محمد أحمد صبره	= =	
السيد حسين الحوثي	= =	
الشيخ محمد مكي زكريا	= =	
الأستاذ علي تلهاء	= =	
القاضي محمد الزهيري	= =	
الأستاذ علي العنسي	= =	
القاضي علي الآنسي	= =	
القاضي محمد عبدالواسع الواسعي	= =	
الأستاذ علي سعد الحكمي الزبيدي	= =	
القاضي أحمد المعلمي	= =	
الشيخ علي محسن باشا	= =	

الاسم	مكان السجن	ملاحظات
الشيخ أمين عبدالواسع نعمان	= =	
الشيخ جازم محمد الحروي	= =	
السيد يحيى محمد باشا	= =	
القاضي الصفي الجرافي	= =	
علي محمد السنيدار	= =	
العزي صالح السنيدار	= =	
القاضي عبدالله الشماحي	= =	
القاضي الصفي محبوب	= =	
السيد محمد الغفاري	= =	
القاضي محمد السياغي	= =	
السيد محمد حسين عبدالقادر	= =	
السيد عبدالقادر محمد عبدالقادر	= =	
السيد يحيى محمد عبدالقادر	سجن حجة	
الشيخ عبدالله أبو لحوم	= =	
السيد أحمد محمد الشامي	= =	جلد
محمد عبدالله الفسيل		
السيد محمد أحمد المطاع	= =	
السيد أحمد محمد الوزير	= =	
محمد عكارس	= =	
الأستاذ محمد الحلبي	= =	
الشيخ عبدالحميد باشا	= =	
الشيخ عبدالواحد باشا	= =	
القاضي حمود السياغي	= =	
القاضي يحيى السياغي	= =	
القاضي محمد الربيع	= =	
القاضي اسماعيل الأكوع	= =	

الاسم	مكان السجن	ملاحظات
السيد محمد أحمد الوزير	= =	
السيد يحيى المطاع	= =	
السيد عبدالملك المطاع	= =	
القاضي ابراهيم الحضراني	= =	
السيد عبدالرحمن عبدالله الوزير	= =	
السيد محمد عبدالله الوزير	= =	
السيد إبراهيم محمد الوزير	= =	
السيد قاسم علي الوزير	= =	
السيد زيد علي الوزير	= =	
السيد محمد علي الوزير	= =	
السيد عبدالصمد محمد علي الوزير	= =	
السيد عباس محمد علي الوزير	= =	
السيد مطهر عبدالله الوزير	= =	
السيدحسين عبدالقادر	= =	
السيد عبدالقادر بن عبدالله	= =	
عبدالله حسن السنيدار	= صنعاء	
عبدالملك الطيب	= =	
القاضي على البوني	= =	
القاضي علي الواسعي	= =	
سعيد الدمشقي	= =	
الشيخ علي محسن هارون	= =	
السيد عباس علي الوزير	= =	
القاضي محمد عبدالكريم الصباحي	= =	
القاضي حسين السياغي	= =	
القاضي علي السمان	= =	

الاسم	مكان السجن	ملاحظات
علي حمود الحسيني	= =	
عبدالوهاب شرهان	= =	
سلام فارع	= =	
علي الأحمدي	= =	
عبدالوهاب العرشي	= =	
أحمد المضواحي	= =	
عبدالله بركات	= =	
الاستاذ علي الضبه	سجن تعز	
عبدالله المقحفي	= =	
دكتور محمد علي سري	= =	
محمد علي الحاج المحلوي	= =	
الاستاذ أحمد هاجي	سجن الحديدة	
الشيخ ناشر العريقي	=	=
القاضي العلامة أحمد قاسم العنسي	=	=
القاضي العلامة حسين مطهر	=	=
القاضي العلامة محمد العلفي	=	=
السيد العلامة علي لطفي	=	=
السيد العلامة محمد أحمد الشامي	=	=
الحاج محمد هاشم	=	=
الأستاذ أحمد عبدالوهاب نعمان	=	=
السيد محمد أحمد عبدالرحمن الشامي	=	=
السيد العلامة زيد عقبات	=	=
السيد العلامة علي عقبات	=	=
السيد ابراهيم علي الوزير	=	حجة
السيد يحيى المطاع	=	=
السيد عبدالملك المطاع	=	=

(تابع) أسماء الأحرار ثوار ثورة ٤٨

الاسم	مكان السجن	ملاحظات
الشيخ صالح محسن هارون	صنعاء	
الأستاذ محمد عبد الكريم الصباحي	=	
الأستاذ محمد أحمد نعمان	=	
الأستاد عبد الرحمن أحمد نعمان	=	
الأستاد هاشم طالب	تعز	

أسماء الأحرار ثوار ثورة ١٩٤٨م
في سجون الطاغية

الاسم	مكان السجن	ملاحظات
(١) الجناح العسكري:		
المشير عبدالله يحيى السلال	سجن حجة	
الفريق حسن العمري	==	
اللواء حمودالجائفي	= =	
المقدم أحمد الشلايا		توقف في العرضي في حجة (القائد العسكري لثورة ٥٥ استشهد).
العميد محمد حسن غالب	سجن حجة	
العقيد مساعد الصائدي	= =	
النقيب أحمد المروني	= = جلد	
الملازم غالب الشرعي	= =	
العقيد غالب السري	= =	
العقيد محمد الحلبي	= =	
النقيب أحمد الدفعي	سجن يريم	استشهد في تورة ١٩٥٥
النقيب عبدالرحمن باكر	سجن حجة	= =
العقيد علي الشرعي	= =	
النقيب حزام المسوري	= =	

الاسم	مكان السجن	ملاحظات
النقيب محسن الصعر	= =	= =
النقيب علي الغفري	= =	
النقيب عبدالقادر أبو طالب	= =	
النقيب محسن عبدالرحمن الحيدري	= =	
النقيب علي عامر	= =	
النقيب علي حمود السمه	= =	= =
الضابط أحمد الجلال	= =	
الضابط لطف السعيدي	= =	
الضابط مرشد المـرولة	= =	
النقيب أحمد الشعساني	صنعاء	
الملازم حسين عنبه	= =	جلـد
الملازم مجاهد حسن غالب	= =	
النقيب مبخوت بن علي سعد	= =	جلـد
ملازم أحمد الحافي	= =	
ملازم شرف المروني	= =	
الضابط صالح الرحبي	= =	جلـد
النقيب حزام قطينة	= =	
النقيب عبده منصور نعمان	= =	
النقيب علي صالح الخولاني	= =	
النقيب حسين الأكوع	= =	
النقيب قاسم الثور	= =	
النقيب سلام عبدالله الرازحي	سجن تعز	
النقيب محمد عبدالولي	= =	
ملازم علي حمود الجائفي	= =	

وثائق ومعاهدات

- ١ -

كتاب الإمام يحيى

إلى وفد مكة من قبل السلطان العثماني[1]

١٨ شعبان ١٣٢٥ (أكتوبر سنة ١٩٠٧)

شرح الإمام في خطابه الطويل هذا وجهة نظره في كيفية استقرار الأحوال في اليمن . وهاجم فيه الولاة والموظفين العثمانيين باعتبارهم مصدر الفساد والاضطراب ، واتهمهم بالخروج على أوامر الدين ، ولكنه كان يعلن ولاءه للسلطان العثماني وخضوعه له . وبين فيه أيضاً ضرورة الاعتراف بوضعه الخاص حتى يتمكن من مراقبة تطبيق الشريعة والسهر على حمايتها . ويتضح في الخطاب الصبغة الدينية بشكل كبير ، كما أنه يعبر خير تعبير عن أسلوب ذلك العهد في اليمن وقد أشرنا إليه في الرسالة عند الكلام عن المجهودات السلمية لإنهاء المنازعات بين الإمام يحيى والسلطات العثمانية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيِّنُنّه للناس ولا تكتمونه . والصلاة والسلام على القائل من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار . وعلى آله المطهرين من الأرجاس ، المصطفين على كافة الناس ، وعلى صحابته الراشدين ، أولى العفة والعزيمة في الدين .

أما بعد ، فإنه وصل إلينا كتاب جليل من علماء مهابط التنزيل ومعارج ميكائيل وجبرائيل ، السيد الجليل عبدالله بن عباس ، ورفقائه العلماء التسعة الأكياس، أفرغ الله عليهم سحائب الرضوان والتسليم . وأوضح بحميد سعيهم الصراط المستقيم ، وصرف عنهم كل شيطان رجيم ، ونزههم عن خدمة ضمير كل جبار أثيم ، ووفقهم إلى مطابقة

(١) الواسعي تاريخ اليمن ، ص ٢١١ - ٢١٨ .

مراده ومراد سلطان الإسلام وحامي حمى الدين القويم . متضمناً للنصيحة ، معرفاً بما دهم الإسلام من تكالب ذوي الملل القبيحة ، ملوحاً بما لم يكن من مراد ، ومن حاد عن الله ورسوله ، ومعرفاً بما هو المعروف من حق وقدر سلطان الإسلام أيد الله به الدين ، ونصره على الكفرة والمشركين . فنقول :

الحمدلله الذي قيض لنا من يفهم الخطاب ، ويعرف الخطأ من الصواب ، ويدرك مدارك الأحكام . ويحكم الشرع الذي ارتضاه لنا العلام . وها نحن نقدم نفثة مصدور ، وزفرة محرور . اعلموا حماكم الله تعالى أن الله ، ولله الحمد ، اختار لنا ديناً قويماً هو أشرف الأديان ، فبعث الله به أفضل الرسل سيد ولد عدنان . وأكمل له ذلك الدين ، فقال : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ ثم قبض الله رسوله إليه ، وقد أوضح المنهج وأزال العوج عن خير القرون . فما زال الإسلام ينمو ويرتفع ، والضلال ينقص ويتضع . وكان كلما حدثت بدعة أزيلت ، أو مظلمة ارتفعت ، حتى تولى ذو الملك العضوض ، فتناقص ذلك التمام ، وتكاثر الفساد من عام لعام . واختلفت على الدين الولاة ، ومدت إلى جانب أعناقها لابتلاع الإسلام العداة . ولمعت نيران الشر ، وظهر الفحشاء والمنكر . وكان ما كان من مغلوب وغالب ، ومطلوب وطالب . ومكن الله الدولة العثمانية من الحماية للدين ، وحفظ حوزته من الكفرة المعتدين .

وكانت بلاد اليمن بيد أسلافنا من الآل الأكرمين من المائة الثالثة إلى التاريخ(١) ، ولم ينفك قائم الحق عنها إما متولياً لجميعها أو بعضها ، كما هو معروف في تواريخ اليمن . وكانت المعارك مستمرة بين أسلافنا ومن ناوأهم لرغبة أهل اليمن في ولاية ساداتهم وأولاد نبيهم رضي الله عنهم ، واعتقادهم وجوب توليهم ونصرتهم ، وكما يعرفونه من أحوالهم وأن لا إرادة لهم غير الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر المخوف ، وإقامة الشريعة وتعديل المائل ، وإرشاد الجاهل ، وتقريب المؤمنين ، وإبعاد الظالمين ثم لما توجه أحمد مختار باشا من الحضرة السلطانية إلى اليمن ، وكان قائماً ذلك الوقت الإمام محسن ابن أحمد وكان بينه وبين المأمورين ملاحم . ثم بعده الإمام شرف الدين ولا زال ظلم المأمورين يتضاعف من عام إلى عام . وتنوعهم في المعاصي وارتكاب الشهوات ظاهراً بلا حياء ولا احتشام . وكلما ظهر شيء أو زاد كثرت البغضاء في قلوب أهل اليمن للمأمورين ، فالإيمان يمان والحكمة

(١) يقصد إلى الآن (أي تاريخ كتابة الخطاب) .

يمانية ، حتى قام والدنا رضي الله عنه ، وقد ضرب ضلال المأمورين بجرانه . وتطاردت أفراس شهواتهم في حلبة الفجور وميدانه ، فكان بينه وبين المأمورين ما كان حتى مضى لسبيله ، ولحق بحزب جده الأمين وجيله . فانتصبنا لذلك المقام ، حين نفر أهل اليمن من مأموري السلطنة على الدوام . ولم نقم والله لدرهم ولا دينار ولا لطلب علو ولا فخار . ولكنه أكرهنا على ذلك قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ونحوها من صرائح الكتاب والسنة .

ثم كان بين أهل اليمن والمأمورين ما كان ، وكان منا غاية الإحسان لاتباع سلطان الإسلام ، كما قد عرفه ممن له بما كان أي إلمام . وعقد الصلح بيننا وبين المأمورين مؤكداً بذمة الله وذمة رسوله مع إغفال النظر عن إمكان الغدر وخفر الذمم .

فلم يرحنا إلا محررات من الحاج أحمد فيضي باشا ، مشعراً بما تقشعر منه الجلود من نقضه تلك العقود ، وخفره لتلك الذمم والعهود . فراجعناه ونصحناه وأعلمناه بما في خفر ذمة الله من التعرض للوبال والاستعجال للنكال فما زاده إلا شدة وثقة بما كان في يده غير الله من العدد والعدة ، وكان ما كان من إخراب الدور وسفك الدماء وذهاب الأموال ، ولم يكن منا إلا مجرد الدفاع المأمور به شرعاً ، ثم أردنا السكون والاشتغال بما أماته المأمورون من إحياء العلم الشريف وإقامة شريعة الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعليم الناس معالم الدين ، وإرسال المعلمين إلى القرى لتعليم أهلها الصلوات ، فلم يشعرنا إلا تجاوز يوسف باشا الحدود ، وتبنيد الأبناد وتجنيد الجنود ، وإدخاله إلى طرف بلاد حاشد وإلى ما هو بأيدينا فلم يسعنا السكون فكان ما كان . نعم والمأمورون لم يزالوا يثيرون غضب السلطان على أهل اليمن ، ويستنجدون منه الأجناد المترادفة والأموال المتكاثرة ويشيرون باستئصال أهل البيت النبوي والدين المصطفوي . وينسبوننا عندهم إلى الخوارج والرافضة وربما يخرجوننا عن دائر الملة المحمدية ولا والله من الخوارج والروافض وأهل البدع المحدثة ، والمأمورون يعرفون ذلك منا لكنه حداهم على ذلك ما جبلوا عليه من حب جمع الأموال والتسلق لأخذها من غير الوجه الحلال ، ولم يتم ذلك إلا باستمرار القتال ، والتنقل من حال إلى حال فتراهم يحسبون على الأموال الميرية ما يأخذونه على الأهالي بيد العدوان ، ويضاعفون أجر الحيوانات على أنهم كثيراً ما يغتصبونها ولا يعطون أهلها شيئاً وهم مع ذلك على اللذات والشهوات عاكفون وعلى التفنن في الفجور يتنافس منهم المتنافسون فتنكرهم المساجد والجوامع ، ويجحدهم شهر الصوم الذي هو لكل خير جامع . وتعرفهم الكئوس والأقداح ، وتصافيهم أرباب القدود الملاح . وكل هذا بيِّن واضح

سترونه عيانا إن لم يضرب عنكم الحجاب ، وتوصد الأبواب . ومع ذلك تراهم يصادقون لرابطة عدواتنا كل ضال ، حتى أنهم ليقربون الباطنية الكفرة ويعطونهم كثيراً من الأموال . ولا وايم الله ، ما هذا دينونتهم الجامعة غير عداوتنا آل محمد ، مع أن مصادقتهم لمثل الباطنية فيما يزيدنا إلى الناس حباً ويزيدهم إلى الناس كراهة وبغضاً ، واسألوا أهل الانصاف عن جميع ما حررناه . ولقد أكثر المأمورون على سلطان الإسلام تزويدات الكلام ، حتى خيلوا إليه أن محاربتنا أقدم من محاربة الكفار الطغام وشغلوه بمحاربة آل النبي المختار . وفي خلال المدة السابقة أرسل سلطان الإسلام ، أيد الله به شريعة سيد الأنام ، هيئة بعد هيئة ، ومفتشين بعد مفتشين ، وكلما خرج أحد منهم تلقاه المأمورون بالإحسان وأدخلوا عليه من يتكلم بمرادهم ، وحالوا بينه وبين ما هو مأمور بامضائه . وسيكون ذلك أو نوع منه معكم أو قد كان ، حتى لقد أرسلنا كتباً عديدة إلى الباب العالي من طرق شتى لم يعد لنا جواب رأساً لاحتفال المأمورين بردها عن ذلك الباب .

وأما الأحكام الشرعية فما كأنهم أمروا بغير هدمها ومحو اسمها ، وطمس رسمها . فإنا لله وإنا إليه راجعون . عوداً على بدء ، النصيحة مقبولة إن شاء الله تعالى ، غير أنا نحب أن تطلعوا على ما دار بيننا وبين الوالي أحمد فيضي ومن كاتب إلينا من المأمورين لتعرفوا مسلكنا في الإنصاف . وبعدنا عن الميل والاعتساف . وستعرفون حقيقة الحال وها نحن ننشدكم الله والإسلام ، هل تجدون ناسخاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المخوف ؟ أم هل تجدون من محرم للدفاع على الأموال والأعراض والنفوس والبنات والبنين ؟ أم هل من مانع لقتال من أضاع أركان الإسلام؟ أم هل من تثريب على من اقتفى الأثر بآيات القرآن والحجة على الأمة في كل عصر وأوان ، الذين أوجب الله محبتهم على كل بني الإنسان ؟ أم هل من ناسخ لآيات : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله ﴾ . وإنا نحذركم من دسائس المأمورين فإن لهم طرقاً إلى جلب أمثالكم إلى اتباع مقاصدهم ، كما انتخبوا لخدمة أفكارهم أناساً من أهل اليمن ، وجعلوا لهم آلة لهم في كل مكان حتى بلغ بهم الحال إلى أن أرسلوهم للوفادة للباب العالي للتعبير عنهم لما علموهم كما يفعلونه إذا وصل مثل حضراتكم أو مفتش فهم يمرون عليه في كل يوم بأماكن الأمراء ، ويدلسون بأقوال لا يعبأون ولا يبالون بظهور الكذب فيها والافتراء . ثم ابحثوا عن العلة الباعثة فإن من عرف الداء عرف الدواء .

وإنا نمد إلى الله أكف الابتهال أن يجعل على أيديكم جبر كسر اليمن الميمون ، وأن يقذف في قلب سلطان الإسلام الرأفة والرحمة باستدراك حشاشة أهله فهم مؤمنون .
وشريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . حرر في ١٨ شعبان المعظم سنة ١٣٢٥هـ .

- ٢ -

نص شروط الاتفاق[١]

الذي تم بين الإمام يحيى واللواء أحمد عزت باشا

(المعروف باتفاق « دعان »[٢])

أول شهر ذي القعدة عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م)

يعتبر هذا الإتفاق ترضية للطرفين المتنازعين - الإمام والعثمانيين - وهو نتيجة مجهودات حربية وسلمية طويلة . وقد اعترف العثمانيون فيه للامام بالشخصية الخاصة وبعض النفوذ الديني باعتباره زعيماً لطائفة دينية معينة . والاتفاق في جملته عبارة عن مواد تنظيمية لتحديد العلاقة بين الإمام والعثمانيين ، ولتحديد اختصاصات الولاة والموظفين العثمانيين ، ولتوضيح مدى سيطرة العاصمة العثمانية على ولاية اليمن . ونصت مواد الاتفاق كذلك على نظم الحكم هناك ، وطريقة جمع الضرائب ، وسير العمل في المحاكم المختلفة ، ومراعاة الشريعة الإسلامية في المسائل المختلفة ، وغير ذلك من الأمور الإدارية .

١ - ينتخب الإمام حكاماً لمذهب الزيدية ، وتبلغ الولاية ذلك ، وهذه تخبر الآستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب .

٢ - تشكل محكمة إستئنافية للنظر في الشكوى التي يعرضها الإمام .

٣ - يكون مركز هذه المحكمة صنعاء ، وينتخب الإمام رئيسها وأعضاءها وتصدق على تعيينهم الحكومة .

٤ - يرسل الحكم بالقصاص إلى الآستانة للتصديق عليه من المشيخة وصدور الارادة السنية به ، وذلك بعد أن يسعى الحاكم في التراضي ولا يفلح ، ولا ينفذ الحكم إلا بعد التصديق وصدور الارادة بشرط أن لا يتجاوز أربعة أشهر .

---

(١) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٢٣٦ - ٢٣٩

(٢) دعان : قرية صغيرة تقع فوق قمة جبل شمال غربي مدينة عمران

٥ ـ إذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال في الوظيفة يحق للامام أن يبين ذلك للولاية .

٦ ـ يحق للحكومة أن تعين حكاماً للشرع من غير اليمانيين في البلاد التي يسكنها الذين يتمذهبون بالمذهب الشافعي والحنفي .

٧ ـ تتشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر في دعاوى المذاهب المختلفة .

٨ ـ تعين الحكومة « محافظين » تحت اسم « مباشرين » للمحاكم السيارة التي تتجول في القرى للفصل في الدعاوى الشرعية ، وذلك دفعاً للمشقات التي يتكبدها أرباب المصالح في الذهاب والاياب إلى مراكز الحكومة .

٩ ـ تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالامام .

١٠ ـ الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال .

١١ ـ صدور عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والضرائب الأميرية التي سلفت .

١٢ ـ عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالي « أرحب » و« خولان » ، لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة .

١٣ ـ تؤخذ التكاليف الأميرية بحسب الشرع .

١٤ ـ إذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة فعلى هذه أن تشترك مع الحكام في التحقيق ، وتنفذ الحكم الذي يحكم به عليهم .

١٥ ـ يحق للزيدية تقديم الهدايا إما توًا وإما بواسطة مشايخ الدولة أو الحكام .

١٦ ـ على الامام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة .

١٧ ـ عدم جباية الأموال من جبل الشرق[١] لمدة عشر سنوات .

١٨ ـ يخلي الامام سبيل الرهائن الموجودين عنده من أهالي صنعاء وما جاورها

---

(١) مخلاف من مخاليف آنس وأهله في غاية الفقر وبيوتهم تخربت مما حصل من المحاربة .

وحرازو عمران .

١٩ - يمكن لمأموري الحكومة وأتباع الامام أن يتجولوا في أنحاء اليمن بشرط أن لا يخلوا بالسكينة والأمن .

٢٠ - يجب على الفريقين أن لا يتعديا الحدود المعينة لهما بعد صدور الفرمان السلطاني بالتصديق على هذه الشروط .

وإكمالاً لهذه الشروط عين الإمام حكاما وكتاباً للمراكز والنواحي ونظاراً للوقف الداخلي والخارجي وللوصايا .

- ٣ -

خطاب سعيد باشا في لحج

إلى القائد العثماني أحمد توفيق باشا في صنعاء[1]

٢ نوفمبر سنة ١٩١٨

علي سعيد باشا هو قائد القوات العثمانية التي زحفت جنوباً إلى المحميات أثناء الحرب العالمية الأولى، وحاولت مهاجمة عدن وفشلت؛ مما اضطرها إلى الاستقرار في لحج وما حولها من المحميات، حتى دعا الأمر إلى الانسحاب عند إعلان الهدنة العامة وانهزام الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، أما أحمد توفيق باشا فهو قائد عثماني آخر للقوات العثمانية التي بقيت في اليمن. وأهمية الخطاب تتمثل في عدة نواحي: أولها أنه يحدد الأراضي التي استولى عليها علي سعيد باشا وظلت تحت قبضته حتى انسحب منها. وثانيها: أن الخطاب يحمل رد علي سعيد باشا على التهم الموجهة إليه بأنه سلم ما في حوزته للإنجليز، ويعدد المجهودات والمتاعب التي واجهها هو وقواته في هذه الحرب، ويرد التهم إلى قائليها الذين في صنعاء ـ وهم الإمام، والوالي والقادة العثمانيين ـ وأنهم لم يشاركوا في هذه الحملة بمجهود يذكر إلا إلقاء التهم وإطلاق الإشاعات. وثالثها: أن الخطاب يحمل نداء إلى الإمام أو من يهمه أمر المحميات بالحضور إلى الجنوب لاستلام ما تحت يده، ويشير تصريحاً وتلميحاً إلى تقاعد هؤلاء في محاربة الإنجلير. وقد كان الأحرار اليمنيون في القاهرة يرون ان هذا الخطاب (والخطاب التالي) وثيقتان هامتان تدينان الإمام يحيى بالتقاعد عن تلبية هذا النداء، وعدم انتهازه الفرصة لاسترجاع المحميات، وطرد الانجليز من الجنوب العربي كله، وضم هذه البقاع إلى اليمن الأم، كما كان الحال قبل دخول الانجليز المنطقة.

« إن القلاع المهمة والأراضي التي استرددناها من الإنكليز مثل قلعة باب المندب

---

(١) أحمد فضل العبدلي · هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، ص ٢٥١ ـ ٢٥٤

والشيخ سعيد وسواحل المخاوذ باب وكذا النواحي التسع الموجـودة الآن تحت أشغالنـا وتأثيرنا وهي :

لحج ، والصبيحة ، والحواشب ، والضالـع ، ويافـع العليـا والسفـلى ، وبـلاد الفضلى ، تلك النواحي باعتبارها أوسع من لـواء تعز في داخـل جنوبي اليمن ، وعـلى الساحل من باب المندب إلى شقرة ما عدا شبه جـزيرة عـدن ، فجميع هـذه الأراضي المـذكورة في قبضتنـا ونحن المحافـظون عليها . وأمـا البلدان التي تعود تـابعيتهـا إلينـا حضرموت ، وبلاد الصومال حتى بلاد الدناكل ، وقد عقدت مقاولاتهم بتابعيتنا وأوراق المقاولة المعقودة محفوظة بأيدينا تحت أسماء كل من الأمراء والمشايخ وعقال وأهالي البلدان المذكورة . أما المواقع والخطط الحربية والنقط المهمة الموجـودة فيها قـواتنا العسكـرية ، وعليها المدار والمقابلة لباب عدن والشيخ عثمان فهي كما سيأتي :

(الـدرب . وبير نـاصر . ودار هيثم المسمى دار المشـايخ . والجهـالة ، وكـدمـة الأصلع . وبير جابر . والمحاط . وبما أن حكومتنا المتبوعة قد قبلت أساسات الصلح مع حكومة إنكلترة وحلفائها ، وعقدت الهدنة بتاريخ ١٨ تشرين أول سنة ١٣٣٤ رومى ، وبعد أن رست مراكب الإنكليـز وحلفائهم في مـراسي دار السعادة بـالصورة الـودية ، وسويت أمور وضع المهادنة ، فبهذه الصورة التي هي عن قواعد الهدنة المبلغة رسمياً من حكومة انكلترة حصل هيجان عظيم بين العساكر والأهالي وفي داخـل الخطط الحـربية فتلافيت الأمر مسرعا لأجل تسكين ذلك الهيجان . ولكي نفهم من قريب نوايا العدو ، وكان ضرورياً أن تلاقيت مع والي وقومندان عدن لأجل هذا الغرض ، ولتأمين المخابرة بين اليمن ودار السعادة لا لغرض آخر يـوجب الشك وسـوء الظن . وكـما ظهر لي من جواب سيادة الإمام بتعبير كلمة (لقد ساءنا) قاصداً بهذا التعبير تقبيحي ، وما حمله على ذلك إلا مقاصدكم وأغراضكم الخصوصية لبعض أسبـاب كاشتـراككم مع والي ولايـة اليمن بنشرياتكم وإشاعاتكم غير اللائقة والمخالفة للحقيقة ، قاصدين بذلك إهانتي عند عموم أهالي اليمن المحترمين ، الذين ليس لهم وقوف على الحقيقة لسوء تفسيركم لها .

ولكني قانع وقائل إن كل ذلك ليس له عندي أهمية بمثقال الذرة ، لما لي من سوابق الخدم ، خصوصاً في هذه التربة المقدسة اليمانية ، وما قمت به من المحافظة والمـدافعة والثبات والمحاربة المتواصلة ضد العدو في باب المندب وباب عدن منذ أربع سنـوات ، وكل ذلك بمساعدة ومظاهرة رؤساء مجاهدي وأهالي لواء تعز ، لـما بذلـوا من أرواحهم

وأموالهم خدمة للدين والوطن .

أما حضرة الإمام ، ووالي الولاية ، وجنابكم ، فلم يكن لكم نصيب في شيء من المعونة المادية أو الفعلية نحونا سوى الكلام لا غير ، مع حرماننا من كل شيء .

ويشهد على ذلك كل من أرباب الشرف وأصحاب الوجدان ، من عموم أهالي اليمن من ذكر وأنثى حتى الصبيان . وفوق كل شيء ، فالتواريخ والوثائق ستبين ذلك بالصراحة . والحاصل أن لليمن مفتاحين مهمين ، هما لحج وباب المندب ، اللذين هما من أهم ما يكون لسلامة ومحافظة عموم اليمن ، فكل من له علاقة وصلاحية من الذوات فليشرف سريعاً للاستلام . أما نحن فقد أمرت حكومتنا المتبوعة المفخمة بإجازتنا ، وختمت وظيفتنا ، فلسنا مأذونين بالبقاء بصفة محاربين في هذا الوطن الذي نعتبره وطننا الثاني . وقد كفانا ما لقيناه نحن العساكر العثمانيين والفدائيين في هذه المدة الطائلة من المتاعب المضنية للأجساد ، والمفاداة بأرواحنا العزيزة ضد العدو وتحت قذائف الطيارات والمدافع (والمكاين) وبين الرمال والخبوت من غير ماء في أيام الصيف الجهنمي ونحن معرضون للحميات لشدة الرطوبة في داخل الخنادق أيام الشتاء من جهة ، ومن الجهة الأخرى كل هذه الدماء التي ارقناها والأرواح التي ازهقناها في هذا السبيل ، إنما هي للمحافظة على عرض وشرف ووجدان أهل اليمن المقدس الذي هو من ضمن الحرمين الشريفين من تجاوز الأعداء . والحالة هذه مع كوني لا زلت ولم أزل مضحياً بروحي ليلاً ونهاراً في سبيل الدين والوطن ، وبحسب الوظيفة مع الحرمان الكلي ، ففوق كل هذا يرموننا من بعيد بما يسهل على طباعهم ، ولكنه عندنا من أغلظ القول ، مشيعين في حزم وإصرار أني لمقابل بعض المنافع الخسيسة سأعيد لحجا وما حوليها للاعداء . فإننا نرجوكم خاصة ، أن تتفضلوا بالتبليغ لمن يلزم ، ليسارع بإرسال أي كائن يكون ممن له حمية وطنية قهرمانية ، بالوفود إلى باب المندب وإلى لحج لاستلامهما قبل فوات الوقت . ومع أني لا أقبل أصلا أن أكافأ بالتهم المهينة التي يقصدون بإذاعتها وافترائها أن يلصقوها بي ، ولكن المفتريات مردودة ومعادة لمذيعيها وقائليها وناشريها بتمامها » .

قائد منطقة الحركات بلحج
أمير اللواء
علي سعيد

- ٤ -

الخطاب الموجه من اللواء سعيد باشا

إلى اللواء حسين باشا بصنعاء[1]

١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨

اللواء حسين باشا قائد عثماني آخر باليمن ، وكان بصنعاء حينئذ ، وهذا الخطاب يشبه الخطاب السابق ، ويحمل نفس الدلالات والأغراض ولكن يلاحظ هنا أن علي سعيد باشا يكثر من الإشادة بالجهود التي بذلها هو وجنده ، ويحمل اليمنيين عامة والإمام خاصة مسئولية المحافظة على بلادهم وحدودهم . ويذكر أنه وقواته تحملوا هذه المسئولية مدة أربع سنوات أثناء اشتعال الحرب العامة وأن هذا هو واجب عرب اليمن الآن

وهو يستغرب في هذا الخطاب أمر القيادة العثمانية بصنعاء الذي يقضي بضرورة البقاء في المحميات وعدم تسليمها للإنجليز ، إذ أنه يرى أن حكم ذلك يرجع إلى السلطة العثمانية في استانبول فقط ، وإلى ظروف الحرب العالمية الأولى العامة ، بل ويشير إلى أمر هام في نفس الوقت - وهو أن واجب القيادة والشعب اليمني هو مساعدة الجيوش العثمانية في اليمن على الوصول إلى أهاليهم وأوطانهم سالمين .

حضرة أمير اللواء حسين باشا المتعاقد بصنعاء .

إن إشعاركم بخصوص وقوع بعض مظاهرات وطنية في صنعاء كما وقع في بداية الحرب العمومية ، وفي حرب طرابلس الغرب ، وأن تأمينات حضرة الإمام القوية في غاية الوطنية والديانة لهو موجب للسرور .

إن مثل هذه المظاهرات لم تبدُ لحد الآن فعالياتها التامة بالمال والرجال لمصلحة

---

(١) أحمد فضل العبدلي : هدية الزمن في اخبار لحج وعدن ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

الحكومة السنية . نتمنى أن نسمع ونرى تحقيق وقوعها بعد الآن ، وإجرائها فعلا وتماماً من أصحاب البلاد الحقيقين ، أريد أن أؤمل بعد هذه المظاهرات ، أن أولاد اليمن لا يكونون متفرجين ، كما كان الواقع منذ أربع سنين ، ولسان حالهم يقول نحن نرتاح وعساكر الترك يحافظون على حدود بلادنا ، بل يسعى كل صغير وكبير منهم ويتقدم بالغيرة التي لا تعرف الملل إلى إيفاء واجباتهم الدينية والوطنية . أما نحن الأغراب ، فجهادنا المملوء بالشرف في الدفاع داخل الخنادق مع الحرمان التام من الوسائل قد ختم . ومن الآن فإن دور الجهاد حربياً وسياسياً وإدارياً لإخواننا العرب ، فالوظيفة الإنسانية الأولى التي تترتب على عموم أولاد اليمن ، أن يقوموا بالمعونة من كل الوجوه للعثمانيين في إيصالهم إلى أوطانهم وأمهاتهم سالمين ، وأن يبذلوا المروءة والسعي في ذلك شكراً ومكافأة للعثمانيين للمحافظة على وطنهم إلى الآن ، واستشهاد الآلاف منهم في سبيل دفع العدو من أن يستولي على شبر من أرضهم .

وأؤمل أن يعترف بذلك حضرة الإمام قبل كل أحد ، إن الواجبات القطعية للأحوال العمومية ، والأوامر الصريحة من مركز السلطنة ، يستلزم مع الأسف وداع العثمانيين لإخوانهم العرب المحترمين بعيون دامعة . ولم يبق محل هناك للتفسير والتأويل . وإني أنتظر وصول كتابكم الذي ذكرتموه ، ولكني أستغرب التوصية لنا بالثبات من جنابكم . فالمدح بالنفس عيب . وإنما التلغرافات الواردة من كل الجهات أجبرتني على القول بأنه لا ينكر أحد ما لقيناه في اليمن مدة أربع سنين من دروس الثبات والغيرة والشجاعة ، وما بعثناه في هذا الفيلق الذي كان في حالة العجز والجمود في بداية الحرب ، من روح الحركة والفتح والاسترداد للبلاد ، وجعلناه مثالا لمن يقتدى به . ويعترف لي بذلك المخالفون أهل الحسد ، وإني وإن كنت أشكر كلمات جنابكم ، وكلمات حضرة الإمام اللطيفة ، ولكني أحتج على مثل تلك التواصي من الذين لا عمل لهم ولا أمل منذ أربع سنين سوى إملاء رؤوسهم ومعدهم ببخار العرقي (الخمر) ، وملء صناديقهم بذهب هو ثمن دماء أولاد العثمانيين ،إن العساكر جميعاً بلحج مراض (مرضى) ومسببو مصائبهم بصنعاء ، فإذا أمكن انتظارنا في لحج للأمر الأخير من حكومتنا ، فسنجتهد يا حضرة الباشا المحترم » .

قائد منطقة الحركات بلحج

١٢ تشرين ثاني سنة ١٩١٨ رومي

أمير اللواء

علي سعيد

- ٥ -

المعاهدة اليمنية الايطالية[1]

٢ سبتمبر ١٩٢٦

ترجع أهمية هذه المعاهدة إلى أنها أول معاهدة يعقدها الإمام يحيى مع دولة أجنبية ، وإلى أنها أول اعتراف دولي باستقلال اليمن وبأن الإمام ملك مستقل . وتعتبر المعاهدة كذلك تتويجاً لمجهودات إيطاليا الدبلوماسية في المنطقة ، وفي مجال منافستها الاستعمارية مع إنجلترا بالذات .

وقد أدى هذا التعاهد إلى أن إيطاليا تمتعت بالحظوة والنفوذ في اليمن طوال عهد الإمام يحيى - بل حتى نهاية حكم أسرته . وحرصت المعاهدة على تنظيم العلاقات بين الدولتين ، كما نصت على أن تقدم إيطاليا كل مساعدة اقتصادية وفنية لليمن ، وأن تقوم بينها علاقات تجارية . وكانت مدة سريان المعاهدة عشر سنوات وجددت فعلا عند نهاية هذه المدة ونظراً لأهميتها وللظروف التي لابستها حينئذ ، فقد نشر نصها في صحف القاهرة وبغداد ودمشق في آن واحد وقد تبادلت الدولتان التصديق عليها في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٦ وقد راجعنا هذا النص على ما نشر بالأهرام يومئذ

مادة ١ : تعترف حكومة جلالة ملك إيطاليا باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الإمام يحيى الاستقلال المطلق الكامل . ومع هذا فلا تداخل (تتدخل) حكومة إيطاليا المشار اليها في مملكة جلالة ملك اليمن الإمام بأي أمر من الأمور التي تناقض ما في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٢ : تتعهد الدولتان بتسهيل التبادل في التجارة بين بلاديهما .

---

(١) الواسعي : تاريخ اليمن ، ص ٣٤٥ - ٣٤٨ .
Hurewitz Diplomacy in the Near and Middle East, Vol II, pp 146 — 147.

مادة ٣ : حكومة جلالة ملك اليمن تصرح بأنها ترغب أن تجلب طلباتها من إيطاليا ، وذلك في الأشياء والآلات الفنية التي تساعد بجلب الفائدة في نمو اقتصاد اليمن ونفعه ، وكذلك في الأشخاص الفنيين . والحكومة الإيطالية تصرح بأنها تبذل جهدها حتى يصير إرسال الأشخاص والآلات الفنية والأشياء بأنسب وجه في الأنواع والأثمان والرواتب .

مادة ٤ ـ ما ذكر في المادة الثانية والثالثة لا يمنع حرية الطرفين في التجارة والمطلوبات .

مادة ٥ : ليس لأحد من تجار المملكتين أن يجلب ويتجر فيما تمنعه إحدى الدولتين في بلادها ، ولكل من الدولتين أن تصادر ما جلب إلى بلادها مما تمنع جلبه والتجارة فيه بعد الإشعار .

مادة ٦ : هذه المعاهدة لا يكون معمولاً بها إلا من حين تصل إلى جلالة ملك اليمن الإمام يحيى مصدقة من جلالة ملك إيطاليا .

مادة ٧ : تكون هذه المعاهدة جارية ومعمولاً بها لمدة عشر سنوات من بعد تصديقها ، كما في المادة السادسة ، وقبل انقضاء مدة هذه المعاهدة بستة أشهر إذا أراد الطرفان تبديلها بغيرها أو تمديدها ، كانت المذاكرة في ذلك .

مادة ٨ : ولما حرر في هذه المواد فجلالة ملك اليمن الإمام يحيى وسعادة كفاليري غاسباريني بالوكالة عن ملك إيطاليا قد أمضيا هذه المعاهدة المحررة في نسختين متطابقتين باللغة العربية والإيطالية . ولعدم وجود من يعرف الترجمة عن اللغة الإيطالية معرفة تامة لدن جلالة ملك اليمن ، ولأن المفاوضة التي تمت بين الطرفين بعقد الودية التجارية كان التفاهم فيها باللغة العربية ، ولأن سعادة كفاليري فاسباريني قد تأكد أن النص العربي هو مطابق للنص الإيطالي تماماً ، لذلك اتفقنا بأنه إذا نشأت شكوك أو اختلاف في تفسير النصين العربي والإيطالي ، فالطرفان يعتمدان النص العربي وتفسيره بأصول اللغة العربية واعتبار هذا شرطاً .

- ٦ -

معاهدة مكة المكرمة(١)

بين الملك عبد العزيز آل السعود وبين الحسن الإدريسي

١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ هـ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ م)

توضح هذه المعاهدة نوع العلاقات التي كان من الممكن أن تنشأ بين الوحدات السياسية في الجزيرة العربية حتى النصف الأول من القرن العشرين . وهي معاهدة حماية في المقام الأول أدت إليها الظروف التاريخية الخاصة بالمنطقة ، وكانت نتيجة مباشرة لضعف الإمارة الادريسية الذاتي بعد وفاة مؤسسها السيد محمد الإدريسي ، ومحاولة الإمام يحيى الاستيلاء على الإمارة بالقوة ، مما دفع الأدارسة إلى الالتجاء إلى ابن السعود . وتنص المعاهدة على أن يتمتع الأدارسة باستقلالهم الذاتي في إدارة إمارتهم ، على أن يكونوا تحت حماية الملك عبد العزيز آل السعود ، ويتضح في المعاهدة بعض القيود التي فرضت على الإمارة ـ وخاصة في الشئون الخارجية .

وتعتبر المعاهدة نقطة انطلاق النزاع بين المملكة اليمنية والمملكة السعودية . الذي انتهى بحرب عام ١٩٣٤ بين الدولتين ، كما تعتبر المعاهدة بداية اندماج عسير في المملكة السعودية .

« رغبة في توحيد الكلمة ، وحفظاً لكيان البلاد العربية ، وتقوية الروابط بين أمراء الجزيرة العربية ، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عبدالعزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود ، وصاحب السيادة إمام عسير السيد الحسن بن علي الإدريسي على عقد الاتفاقية الآتية :

المادة الأولى : يعترف سيادة الإمام السيد الحسن بن علي الإدريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر سنة ١٣٣٩ هـ المنعقدة بين سلطان نجد وبين

---

(١) المنار المجلد ٢٧ ، الجزء ١٠ ، ص ٧٩٨ ـ ٧٩٩ .

الإمام السيد محمد بن علي الإدريسي ، والتي كانت خاضعة للأدارسة في ذلك التاريخ ، تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه الإتفاقية .

المادة الثانية : لا يجوز لإمام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أي حكومة ، وكذلك لا يجوز أن يمنح أي امتياز اقتصادي إلا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الثالثة : لا يجوز لإمام عسير إشهار الحرب ، وإبرام الصلح ، إلا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الرابعة : لا يجوز لإمام عسير التنازل عن جزء من أراضي عسير المبينة في المادة الأولى .

المادة الخامسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، بحكم إمام عسير الحالي على الأراضي المبينة في المادة الأولى مدى حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الأدارسة وأهل العقد والحل التابعين لإمامته .

المادة السادسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن إدارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شئون عشائرها ، من نصب وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية ، من حقوق إمام عسير ، على أن تكون الأحكام وفق الشرع والعدل كما هي في الحكومتين .

المادة السابعة : يتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، بدفع كل تعد داخلي أو خارجي يقع على أراضي عسير المبينة في المادة الأولى وذلك بالإتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الأحوال ودواعي المصلحة .

المادة الثامنة : يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بواجبها .

المادة التاسعة : تكون هذه المعاهدة معمولاً بها بعد التصديق عليها من الطرفين الساميين .

المادة العاشرة : دونت هذه الاتفاقية باللغة العربية من صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقدتين .

المادة الحادية عشرة : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة مكة المكرمة .

وقعت هذه المعاهدة في ١٤ ربيع الأخر ١٣٤٥ هـ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٢٦ م .

- ٧ -

معاهدة جدة(١)

بين بريطانيا والملك عبد العزيز آل السعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

٢١ ربيع الأول سنة ١٣٤٦ هـ

(١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ م)

كان الغرض من عقد هذه المعاهدة هو الاعتراف باستقلال المملكة العربية السعودية واستقلال ملكها وهي تلغي في نفس الوقت معاهدة الحماية التي عقدت سنة ١٩١٥ بين بريطانيا وبين عبد العزيز آل سعود أمير نجد حينئذ ، ويتضح هذا من نص المادة (٩) . ويلاحظ أن بريطانيا حرصت فيها على تحقيق جميع مصالحها ، مثل قيام العلاقات الودية بين البلدين ، وتسهيل تأدية فريضة الحج للمسلمين الذين تحت حكم بريطانيا أو حمايتها ، وتعهد ابن السعود بالحرص على العلاقات الودية مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني ، الذين لهم معاهدات خاصة مع بريطانيا ، والرجوع إلى النص الإنجليزي للمعاهدة إذا اقتضت الحاجة .

المادة الأولى : الاعتراف بالاستقلال المطلق لممالك صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

المادة الثانية : سيادة السلم والصداقة بينهما ، والمحافظة على حسن العلاقات ، وعدم استعمال بلد كل منهما قاعدة عدوانية ضد الأخرى ، أو للأعمال غير المشروعة .

المادة الثالثة : تسهيل أداء الحج للرعايا البريطانيين ، والأشخاص المتمتعين بالحماية البريطانية من المسلمين .

المادة الرابعة : تسليم مخلفات الحجاج إلى المعتمد البريطاني لمن لا يوجد من يخلفه معه .

---

(١) المنار: المجلد ٢٨ ، الجزء ٨ ، ص ٦٠٢ - ٦٠٩ (العدد الصادر في ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٣٤٦ هـ الموافق ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧) ونقلتها جريدة المنار عن جريدة « أم القرى » السعودية الصادرة في مكة في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٤٦ هـ .

المادة الخامسة : الاعتراف بجنسية رعايا كل منهما عندما يوجودون في بلاد الآخر ، على أن تراعى قواعد القانون الدولي .

المادة السادسة : يتعهد ملك الحجاز ونجد بعلاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني ، الذين لهم معاهدات خاصة مع صاحب الجلالة البريطانية .

المادة السابعة : التعهد بالتعاون بكل الوسائل الممكنة على إبطال تجارة الرقيق .

المادة الثامنة : إبرام هذه المعاهدة ، وتعتبر نافذة من تاريخ تبادل الابرام وتعمل بها لمدة ٧ سنوات . وتبقى نافذة إذا لم يعلن أحد الفريقين قبل انتهاء ٧ سنوات بستة أشهر رغبته في إبطالها ، وتعتبر باطلة بعد مرور ستة أشهر من تاريخ إعلان أحدهما إبطالها للآخر .

المادة التاسعة : المعاهدة المعقودة بينهما في ١٩١٥/١٢/٢٦ ملغاة من تاريخ إبرام المعاهدة .

المادة العاشرة : دونت باللغتين العربية والانجليزية ، وعند الاختلاف يرجع إلى النص الانجليزي .

المادة الحادية عشرة : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة جدة .

وقعت في جدة يوم الجمعة ١٨ ذي القعدة ١٣٤٥ هـ (٢٠ مايو سنة ١٩٢٧ م) وتبودل الإبرام في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٤٦ هـ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧م) .

- ٨ -

معاهدة صنعاء(١)

بين المملكة المتوكلية اليمنية والاتحاد السوفيتي

١٧ جمادى الأولى ١٣٤٧ هـ (أول نوفمبر ١٩٢٨ م)

أحدثت هذه المعاهدة دوياً كبيراً في الأوساط الدولية والعربية عند عقدها ؛ لأنها كانت أول معاهدة يعقدها بلد عربي مع الإتحاد السوفيتي ، في وقت كان الشرق العربي مغلقاً أمام السوفيات نظراً لوقوع معظم بلدانه تحت الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي وقد انتهز الإتحاد السوفياتي الفرصة فأسرع إلى الاتصال بالإمام يحيى والملك عبد العزيز ، لأنهما كانا الحاكمين العربيين المستقلين في المنطقة حينئذ ، كما استغل الإمام يحيى الفرصة أيضاً ، فعقد هذه المعاهدة لتقوية جانبه في نزاعه مع إنجلترا ، ولإجبارها على التفاهم معه . وتحمل المعاهدة طابع التودد والتعاطف ، وتشير في مقدمتها إلى أنها بداية لعلاقات أقوى وأعمق وتنص المعاهدة - إلى جانب الاعتراف باستقلال اليمن وباستقلال ملكها الإمام يحيى - تنص على تنظيم العلاقات التجارية بين البلدين ، وعلى ترتيب إقامة رعايا كل منهما في بلد الآخر

بناء على الاستصواب والاستنساب المتقابل من كل من حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية من طرف ، ومن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن الامام يحيى ابن الامام محمد حميد الدين وحكومته من طرف آخر ، ورغبة الطرفين في تأسيس المناسبات الرسمية الاعتيادية ، وفتح الصلات الاقتصادية بين بلاديهما ، وترقيتها وبنائها على أساس الصدق في تنظيم العلاقات الودادية بين الحكومتين وشعوبهما ، والاعتراف بالتساوي بين الطرفين في كافة الحقوق وأحكامها العامة المرعية بين الدول والملل .

قد اتفق المشار إليهما على عقد معاهدة الود والصداقة والتجارة هذه ، واعتبارها

---

(١) نزيه مؤيد العظم رحلة في بلاد العربية السعيدة ، جـ ١ ، ص ١٨٧ - ١٨٩ .

J C Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, pp. 177—178

كمقدمة لما تستدعيه وتقتضيه الظروف المستقبلة عند ترقي الصلات الاقتصادية بين البلدين وتوسعها من إجراء المذكرات والسعي من الحكومتين المشار إليهما في تنظيم الاتفاقات اللازمة كمثل تجارة وغيرها ، مما يرتضيه الطرفان ، فقررا الآن ما هو آت ·

المادة الأولى : تعترف حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية بالاستقلال الكامل المطلق لحكومة اليمن ولملكها صاحب الجلالة الإمام يحيى ابن الإمام محمد حميد الدين . ويقدر صاحب الجلالة ملك اليمن وحكومته صورة الاحترام الخالص والحسيات الجميلة التي تضمرها حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية لدولة اليمن وشعبها وسائر الشعوب الشرقية ، ووفاقا لهذا فقد تأسس بين الطرفين المتعاهدين المناسبات الرسمية بموجب المقدمة المحررة آنفاً .

المادة الثانية : يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسهيل المبادلات التجارية بين الدولتين ، ووفقاً لهذا التعهد يكون لكل من رعايا الدولتين في بلاد الدولة الأخرى بعد الحصول على الإذن منها الدخول والإقامة طبق نظمها ، والعمل بالتجارة وإجراء معاملاتها التي تقتضيها على شريطة أن يكون فصل القضايا التي تحدث لكل من رعايا الطرفين في المحاكم المحلية للدولة التي يوجدون فيها وفق نظمها ، وأن ما كان ممنوعاً الإتجار به في قوانين إحدى الدولتين فلكل منهما منع أو مصادرة ما وجد في بلدها من ذلك . ويتعهد الطرفان المتعاقدان أن يساعدا بتطبيق كل تسهيل موافق للنظم المحلية في معاملات رعايا الدولتين في التجارة فيما يختص بالضرائب والرسوم الجمركية .

المادة الثالثة : توضع هذه المعاهدة في موضع التطبيق وإجراء من الحكومتين بعد إمضائها وتصديقها على مقتضى الأصول الرسمية المعتادة من طرف حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية إعتباراً من يوم وصول التصريح الرسمي من الحكومة المشار إليها إلى جلالة ملك اليمن الإمام يحيى .

المادة الرابعة : معاهدة الود والصداقة والتجارة هذه معمول بها وموضوعة في موضع العمل والتطبيق مدة عشر سنوات اعتباراً من التاريخ الذي ذكر في المادة الثالثة ، وعند انقضاء المدة المذكورة يمكن تمديدها أو تبديلها بغيرها راجعاً إلى رغبات الطرفين المتعاقدين وما سيتفقان عليه في المستقبل .

المادة الخامسة : تسمى هذه المعاهدة معاهدة صنعاء ، وهي تشتمل على مقدمة وخاتمة

وخمس مواد ، هذه المادة إحداها ، وقد نظمت في نسختين باللغة العربية لتداولها بين الطرفين المتعاقدين .

الخاتمة : لكي تكون هذه المعاهدة مهيأة لاكتسابها صفة التصديق النهائي ، حسبما نصت عليه المادة الثالثة والرابعة ، قد أمضيت في صنعاء عاصمة اليمن من طرف معتمد حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية حضرة آسناخوف بالنيابة عن حكومته المشار إليها ، ومن طرف الامام حضرة القاضي محمد راغب المندوب عن جلالة ملك اليمن الامام المشار إليه ، بعد اتفاقهما على ما حوته من العبارات والمعاني الدالة عليها اتفاقاً تاماً كاملاً ، وتحريرها في ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٧ هـ الموافق أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ .

- ٩ -

معاهدة (العرو)(١)

بين المملكة المتوكلية والمملكة العربية السعودية

(وقعت في ١٥ ديسمبر ١٩٣١ ، ووفق عليها في يناير ١٩٣٢)

تعتبر هذه المعاهدة محاولة لإنهاء النزاع الذي نشب بين الإمام يحيى والملك عبد العزيز بعد أن أعلن الأخير حمايته على الأدارسة في عسير . وقام هذا النزاع بسبب الاختلاف بين الملكين حول ملكية جبل « العرو » في عسير على الحدود اليمنية السعودية . وقد انتهى النزاع بتنازل الملك عبد العزيز عن ملكية هذا الجبل للإمام يحيى . والمعاهدة تقليدية في جوهرها فهي تنص على حسن الجوار والمحافظة على العلاقات الودية بينهما ، كما تنظم إقامة رعايا كل منهما في الأخرى ، وتسليم هؤلاء لحكومتهم إذا اقتضت الضرورة ، وغير ذلك من المسائل التي تهم بلدين متجاورين تربطهما علاقات طيبة .

حسب الأمر من سيادة الإمام الأعظم يحيى بن محمد حميد الدين ، وجلالة الملك المعظم عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، قد اجتمعنا من طرف الملكين لعقد اتفاقية بين الحكومتين بموجب المواد المبينة أدناه .

المادة الأولى : أن يكون على الدولتين المحافظة على الصداقة وحسن الجوار وتوثيق عرى المحبة وعدم إدخال الضرر ببلاد كل منهما على الآخر .

المادة الثانية : يكون على كل من الدولتين تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين المحدثين بعد هذه الاتفاقية ، كل حكومة عند طلب حكومته له .

المادة الثالثة . يكون على كل من الدولتين معاملة رعايا الدولة الأخرى في بلادها في جميع الحقوق طبق الأحكام الشرعية

(١) وزارة الخارجية السعودية بيان عن العلاقات اليمنية السعودية ، (الكتاب الأخضر) ص ٢٢ - ٢٣ .
Survey of International Affairs, 1934, p. 313

المادة الرابعة : يكون على كل من الدولتين الصبط والتسليم لرعايا الدولة الأخرى في كل الحقوق الشرعية فيما أشكل ولم ينهه الأمراء ولا العمال فمرجعه إلى الملك والإمام .

المادة الخامسة : على كل من الدولتين عدم قبول من يفر من طاعة دولته كبيراً أو صغيراً مستخدماً أو غير مستخدم وإرجاعه إلى دولته حالاً .

المادة السادسة : إذا حدث حادث من أحد رعايا الحكومتين في بلاد الأخرى فعلى المحدث أن يحاكم في المحاكم التي وقع فيها الحادث .

المادة السابعة : منع الأمراء والعمال عن التداخل بالرعايا مما يحدث القلق ويوقع سوء التفاهم بين الدولتين .

المادة الثامنة : أن كل من يسكن من رعايا الطرفين في بلاد الآخر بعد هذه الاتفاقية وتطلبه حكومته فإنه يساق إلى حكومته حالاً .

هذا ما حصل به التراضي بين المندوبين على أن يكون العمل بهذه الثمان مواد بعد مصادقة وموافقة الملكين المعظمين عليها ، (وتحرر ما ذكر أعلاه من صورتين بيد كل فريق صورة بتاريخ اليوم الخامس من شهر شعبان سنة ١٣٥٠ هـ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ م) .

صدق على هذه المعاهدة وأصبحت سارية المفعول ١٥ رمضان ١٣٥٠ هـ (يناير سنة ١٩٣٢ م) .

- ١٠ -

معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل

بين اليمن وبريطانيا[١]

١١ فبراير ١٩٣٤

تأخر عقد هذه المعاهدة طويلاً نظراً للظروف الخاصة بالعلاقات اليمنية البريطانية ، فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى والدولتان على خلاف ؛ مما أعطى إيطالية والاتحاد السوفياتي الفرصة إلى أن يسبقا بريطانيا في عقد معاهدتيهما مع الإمام يحيى . وتعتبر المعاهدة أول اعتراف رسمي من جانب بريطانيا باستقلال اليمن ، وباستقلال ملكها الإمام يحيى .

وقد أخرت بريطانيا إبرام هذه المعاهدة إلى سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، وذلك حتى ينفذ الإمام يحيى مطالبها كلها ، وهي الإفراج عن الأسرى الذين قبض عليهم الإمام من أهالي المحميات ، والجلاء عن أجزاء المحميات التي احتلها الإمام أثناء الفترات السابقة .

ويلاحظ أن إنجلترا هي التي أحرزت الكثير من وراءعقد هذه المعاهدة ، فهي تنص على تأجيل البت في مسألة الحدود ، وإلزام الإمام بمراعاة علاقات الود وحسن الجوار ، وجعل مدة العمل بالمعاهدة أربعين عاماً ـ وهي مدة طويلة تلفت النظر . وقد تحدثنا عن المعاهدة كثيراً في الرسالة وعن مقدماتها وعواملها ونتائجها ، وذلك نظراً لأهميتها ولآثارها فيما بعد .

المقدمة : بما أن الجلالة ملك اليمن حضرة الامام من جهة ، وملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من الجهة الأخرى ، رغبة في الوصول إلى معاهدة على أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين ، قد قررا عقد هذه المعاهدة ، وعينا بصفة المندوبين المفوضين :

---

(١) نزيه مؤيد العظم رحلة في بلاد العربية السعيدة ، جـ ١ ، ص ٢١٢ ـ ٢١٤ .
Hurewits Diplomacy in the Near and Middle East, Vol, II, pp. 196 — 197

عن جلالة ملك اليمن حضرة الأمام حضرة صاحب السعادة القاضي محمد راغب بن رفيق .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند وإيرلندا الشمالية حضرة صاحب السعادة اللفتينت كولونيل برنارد راودون ريلي س . ي . أوب المحترم ، اللذين بعد تبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى: يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الامام ومملكته استقلالاً كاملاً مطلقاً في جميع الأمور مهما كان نوعها .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين اللذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلائق (العلاقات) بينهما من جميع الوجوه .

المادة الثالثة : يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يوافق الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون إحداث أي منازعة أو مخالفة .

وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاقدان الساميان يوافقان على بقاء الوضع القائم بالنسة للحدود كما هي عليه عند تاريخ توقيع هذه المعاهدة ، وأن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل أي تعد من قواتهما في الحدود المذكورة ، وأي تدخل من أتباعهما أو من جانبهما في شئون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

المادة الرابعة : سيعقد الفريقان المتعاهدان الساميان بعد أن تصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول ، وبناء على الموافقة على أساس المبادىء الدولية العامة .

المادة الخامسة :

١ ـ رعايا كل من الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يرغبون في التجارة في أقاليم الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ، ويتمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية .

٢ ـ كذلك سفن كل من الفريقين المتعاقدين الساميين وشحناتها تتمتع في موانىء الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها ، وتعامل ركاب تلك السفن في موانىء بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان في سفن الدولة الأكثر رعاية هنالك .

٣ ـ تنفيذاً لأغراض هذه المادة فان ما يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند .

(أ) كلمة (أقاليم) ينبغي أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وإيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالته والبلاد المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة .

(ب) كلمة (رعايا) ينبغي أن يعد معناها جميع رعايا جلالته أينما سكنوا ، وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالته ، وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعايا جلالته .

(جـ)كلمة (سفن) ينبغي أن يعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة في أي بلد من بلاد اتحاد الشعوب البريطانية .

المادة السادسة : هذه المعاهدة تكون أساساً لكل الاتفاقيات التي ستعقد بعد ذلك بين الفريقين المتعاهدين الساميين حالياً ومستقبلاً بقصد تقوية الود والصداقة ، ويعهد الفريقان المتعاهدان الساميان بعدم تقديم المساعدة لأي عمل موجه ضد الود والصداقة المخلصة القائمة بينهما أو التستر عليه .

المادة السابعة : يصدق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع ، وتتبادل وثائق التصديق في صنعاء ، ويعمل بها من تاريخ تبادل التصديق ، وتبقى معمولا بها لمدة أربعين سنة . وتقريراً لذلك وقع المندوبان المفوضان المشار إليهما إمضاءهما على المعاهدة الحاضرة ، وقد كتبت هذه المعاهدة من نسختين باللغتين الانجليزية والعربية ، وإذا نشأت شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالفريقان المتعاهدان الساميان يعتمدان النص العربي .

حررت في صنعاء اليمن في يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ هـ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ م .

- ١١ -

معاهدة الطائف

بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة العربية السعودية[1]

٦ صفر سنة ١٣٥٣ هـ (١٩ مايو سنة ١٩٣٤ م)

أنهت هـذه المعاهـدة المنازعـات التي كانت قـائمة بـين اليمن والمملكة السعودية بسبب الاختلاف على ملكية بعض مناطق الحدود ، وغيرها من المسائل المعلقة التي تنشب عادة بـين بلدين تجاورت حـدودهما وتشـابكت مصالحهما .

وتعتبر المعاهـدة نتيجة مبـاشرة للحـرب التي دارت رحاهـا لمدة سبعة أسابيع ، والتي نصت المعاهدة الأولى على وقفها . وقد اتصفت المعاهـدة حينئذ بأنها « أنشودة من أناشيد الوحدة العربية » . وهي رغم المبالغة في هذا الوصف ـ معاهدة شاملة ، احتوت على كثير من التفصيلات مثل : تحديد نقاط الحدود والقبائل ، أو القرى التي يمر بها خط الحدود ، وكذلك تنظيم العلاقات بين حكام هذه المناطق ، وغير ذلك من الأمور الخاصـة بتنظيم العلاقات بين جارتين عربيتين ، هذه المعاهدة نصت على ضم منطقتي عسير ونجران إلى المملكة العربية كما أنها توضح نوع العلاقات والصـلات التي ربطت بين البلدين . وقد ألحق بالمعاهدة نص آخر عرف « بعهد التحكيم » يبين كيفية إنهاء المشاكل التي يمكن أن تثور بين البلدين ـ وخاصة مشـاكل الحدود ـ عن طريق التحكيم ، حتى لا تؤدي هذه المشاكل إلى قيام الحرب بين البلدين مرة أخرى .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

---

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، جـ١ ص ١٩٢ ـ ٢٠٢ (ونظراً لأهميتها واهتمام العالم العربي حينئذ بأحداث الحرب اليمنية السعودية ، فقد نشرت جميع الجرائد العربيـة في عواصم العـالم العربي نص هذه المعاهدة . انظر الأهرام في ١٩٣٤/٦/٢٤ ، ص٢)

نحن الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمانية ، بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة الملك الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة السعودية ، معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية لإنهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ، ولتأسيس علاقات الصداقة الاسلامية بين بلاديها ، ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلاهما حائزان للصلاحية التامة المتقابلة ، وذلك في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها فيما يلي :

معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية

بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن من جهة .

وحضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة أخرى .

رغبة منهما في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما، ورغبة في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها.

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة :

وحباً في تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وربط الصداقة الإسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما .

ورغبة في أن يكونا عضداً واحداً أمام الملمات المفاجئة ،وبنياناً متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما ، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن حضرة صاحب السيادة السيد عبدالله بن أحمد الوزير .

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء .

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الأنفي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق . وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للأصول ، قررا باسم مليكيهما الإتفاق على المواد الآتية :

المادة الأولى : تنتهي حالة الحرب القائمة بين مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة ، وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة ، وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها . ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما ، وبأن يسود علاقتهما روح الاخاء الاسلامي العربي في سائر المواقف والحالات ، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق ، والاتفاق سراً وعلناً ، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القويمة التي فيها رضاء الخالق وعز قومهما ودينهما .

المادة الثانية : يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً وبملكيته عليها ، فيعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى ابن محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز ولخلفائه الشرعيين ، باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالاً تاماً مطلقاً ، بالملكية على المملكة العربية السعودية ، ويعترف حضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الامام يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً ، وبالملكية على مملكة اليمن . ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الأخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة . إن جلالة الامام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو آل عايض أو في نجران وبلاد يام ، كما أن جلالة الإمام عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه من حماية واحتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها .

المادة الثالثة : يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيها حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما ، على أن لا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله .

المادة الرابعة : خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي ، ويعتبر هذا الخط خطاً فاصلا قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما :

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين « ميدي » و« الموسم » على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية ، ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين « بني جماعة » ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود « نقعة » و« وعار » التابعتين لقبيلة « وائلة » وبين حدود « يام » ، ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق « مروان » و« عقبة رفادة » ، ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا « يام » من « همدان بن زيد وائلي » وغيره وبين « يام » فكل ما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال فهو من المملكة اليمانية ، وكل ما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية ، فما هو في جهة اليمين المذكورة هو « ميدي »و« حرض » وبعض قبيلة « الحرث » و« المير » وجبال « الظاهر » و« شذا » و«الضيعة » وبعض « العبادل » وجميع بلاد وجبال « رازح » و« منبه » مع « عرو آل مشيخ » وجميع بلاد وجبال « بني جماعة » و« سحار الشام يساد » وما يليها ومحل « مريصعة » من سحار الشام وعموم « سحار » و« نقعة » و« وعار » وعموم « وائلة » وكذا الفرع مع « عقبة نهوقة » وعموم من عدا « يام » و« وادعة ظهران » من « همدان بن زيد » هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة ، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه، مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢ هـ ، كل ذلك هو في جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية ، وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو « الموسم » و« وعلان » وأكثر « الحرث » و« الخوبة » و« الجابري » وأكثر « العبادل » وجميع « فيفا » و« بني مالك » و« بني حريض » و« آل تليد » و« قحطان » و« ظهران وادعة » وجميع « وادعة ظهران » مع

مضيق « مروان » و« عقبة رفادة » وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من « يام » و« نجران » و« الحضن » و« زور وادعة » وسائر من هو في نجران من « وائلة » وكل ما هو تحت « عقبة نهوقة » إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق ، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة ، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر إسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة ١٣٥٢ هـ ، كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية ، وما ذكر من يام ونجران و« الحضن » و« زور وادعة » وسائر من هو في نجران من وائلة ، فهو بناء على ما كان من تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز في « يام » والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية ، وحيث أن « الحضن » و« زور وادعة » ومن هو من وائله في نجران هم من وائلة ، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر ، فذلك لا يمنعهم ولا يمنع اخوانهم وائلة من التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به . ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا « يام » من « همدان بن زيد » وسائر قبائل اليمن ، فللمملكة اليمانية كل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات وللمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات ، وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة ، وكثيراً ما يميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين. أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه ، فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل .

المادة الخامسة : نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أي شيء يشوش الأفكار بين المملكتين فانهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم إحداث أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلوميترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود .

المادة السادسة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يسحب جنده فوراً عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهلين

والجند عن كل ضرر .

المادة السابعة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق ، وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين ، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما يلزم بالشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح ، بالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان . ويظل العمل بهذه المادة سارياً إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر .

المادة الثامنة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من اختلاف ، سواء كان سببه ومنشؤه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها ، أم كان ناشئاً عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية . وفي حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة ، يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة ، ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءاً منها أو بعضاً متمماً للكل فيها .

المادة التاسعة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية ، استعمال بلاده قاعدة ومركزاً لأي عمل عدواني أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر ، كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي :

١ ـ إن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير ، فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالأدب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله .

٢ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير ، فإنه يلقى القبض عليه فوراً من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة ، وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب ، وعليها اتخاذ كافة الإجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التي فر من أراضيها تتعهد بعدم السماح له

بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى، وإن تمكن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم إلى حكومته .

٣ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة ، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على أراضيها ، تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها ، وعده شخصاً غير مرغوب فيه ، ويمنع من العودة إليها في المستقبل .

المادة العاشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً كان أم صغيراً ، موظفاً كان أم غير موظف ، فرداً كان أم جماعة ، ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده ، فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجىء وإلقاء القبض عليه ، وتسليمه إلى حكومة بلاده الفار منها ، وفي حالة إمكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التي يتبعها .

المادة الحادية عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأمراء والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة ، ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة .

المادة الثانية عشرة : يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر . ويتعهد كل منهما بعدم قبول أي شخص ، أو اشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلا بموافقة ذلك الفريق ، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية المحلية .

المادة الثالثة عشرة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل ، عن سائر الإجرام ، والأعمال العدائية ، التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده (أي في بلاد الفريق الذي منه إصدار العفو) كما أنه يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو

انحازوا أو بأي شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر ، من كل جناية ، ومال أحدوا منذ لجأوا إلى الفريق الآخر إلى عددهم كائناً ما كان ما بلغ ، وبعدم السماح بإجراء أي نوع من الإيذاء أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء ، أو الانحياز أو الشكل الذي انضموا بموجبه ، وإذا حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين ، الموقعين على هذه المعاهدة ، وإن تعذر على أحدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر ، حتى لا يحصل أي حيف ولا نزاع ، وما يقرره المندوبان يكون نافذاً .

المادة الرابعة عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم ، عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم ، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ولا يعرقل استثمارها أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها .

المادة الخامسة عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً أم هيئة أم حكومة ، أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للأخطار .

المادة السادسة عشرة : يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الاخوة الإسلامية ، والعنصرية العربية ، أن أمتيهما أمة واحدة ، وأنهما لا يريدان بأحد شراً ، وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شئون أمتيهما في ظل الطمأنينة والسكون ، وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتيهما غير قاصدين بهذا أية عداوة على أية أمة .

المادة السابعة عشرة : في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر ان ينفذ التعهدات الآتية :

اولاً : الوقوف على الحياد التام سرّاً وعلناً .

ثانياً : المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة .

ثالثاً : الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجع الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق الآخر ومنع الضرر عنها والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي .

المادة الثامنة عشرة : في حالة حصول فتن واعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهدا متقابلا بما يأتي :

اولاً : اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه .

ثانياً : منع التجاء اللاجئين إلى بلاده ، وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا إليها كما هو موضح (في المادة التاسعة والعاشرة أعلاه) .

ثالثاً : منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم .

رابعاً : منع الإمدادات ، والأرزاق ، والمؤن والذخائر ، عن المعتدين أو الثائرين .

المادة التاسعة عشرة : يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما . وفي إجراء مفاوضات تفصيلية ، من أجل عقد اتفاق جمركي ، يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلدين ، أو بنظام خاص بصورة كاملة لمصالح الطرفين ، وليس في هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أي شيء حتى يتم عقد الاتفاق المشار إليه .

المادة العشرون : يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء ، وفي أي وقت ، ومن المفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الطرفين ، في مكان واحد ، فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما ، للعمل العائد لمصلحة البلدين ، التي هي كلمة واحدة ، ومن المفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد

الجانبين بأية صورة كانت في أي حق له كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو إضراره لسلوك هذه الطريقة .

المادة الحادية والعشرون : يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان سنة ١٣٥٠ هـ على كل حال اعتباراً من تاريخ هذه المعاهدة .

المادة الثانية والعشرون : تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين في أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك ، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات إبرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى من إنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع . وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة ، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الأشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها ، فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته في التعديل .

المادة الثالثة والعشرون : تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف ، وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة ، وإشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه . (٦ صفر سنة ١٩٥٣ هـ ـ ١٩٣٤/٥/١٩) (عن اليمن عبدالله بن أحمد الوزير) ، (وعن السعودية الأمير خالد ابن عبد العزيز آل سعود) .

عهد التحكيم بين مملكة اليمن
وبين المملكة العربية السعودية

بما أن حضرة صاحبي الجلالة الإمامين الملك يحيى ملك اليمن ، والملك عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية ، قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة « الطائف » علىّ أن يحيلا إلى التحكيم أي نزاع أو إختلاف ، ينشأ عن العلاقات بينهما بين حكومتيهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله ، فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان بإجراء التحكيم على الصورة المبينة في المواد الآتية :

المادة الأولى : يتعهد كلٌ من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل بإحالة القضية

المتنازع عليها على التحكيم حلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب إجراء التحكيم من الفريق الآخر إليه .

المادة الثانية : يجرى التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ، ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين ، وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصاً ، فإن قبل أحد الفريقين المرشح الذي يقدمه الفريق الآخر فيصبح وازعاً ، وإن لم يمكن الاتفاق على ذلك تجري القرعة أيهما يكون و ازعا ، مع العلم بأن القرعة لا تجرى إلا على الأشخاص المقبولين من الطرفين ، فمن وقعت القرعة عليه أصبح رئيساً لهيئة التحكيم ووازعاً للفصل في القضية ، وإن لم يحصل الاتفاق على الأشخاص المقبولين من الطرفين ، تجري المراجعات فيما بعد إلى أن يحصل الاتفاق على ذلك .

المادة الثالثة : يجب أن يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من انقضاء الشهر المعين لإجابة الفريق المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطلب الفريق الآخر ، وتجتمع هيئة المحكمين في المكان الذي يتم الاتفاق عليه في مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعينين في أول المادة : وعلى هيئة المحكمين أن تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين أعلاه . ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية ، ويكون الحكم ملزماً للفرقين ، ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه . ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين الشخص أو الأشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره نظرة أمام هيئة التحكيم ، وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك .

المادة الرابعة : أجور محكمي كل فريق عليه ، وأجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما ، وكذلك الحكم في نفقات المحاكمة الأخرى .

المادة الخامسة : ويعتبر هذا العهد جزءاً متمماً لمعاهدة « الطائف » الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة . وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة وقراراً بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف .

(وقعه كذلك ابن الوزير ، وخالد بن عبد العزيز)

- ١٢ -

المعاهدة اليمنية الهولندية(١)

١٥ ذي القعدة سنة ١٣٥١ هـ (١٢ مارس ١٩٣٣)

تعتبر هذه المعاهدة نموذجاً لعدد من المعاهدات القليلة التي عقدها الإمام يحيى طوال عهده الطويل . وهي جميعاً تنص على الاعتراف بدولة اليمن وباستقلال ملكها الإمام يحيى ـ ولو ضمنياً ـ في ديباجة كل منها وعلى سيادة السلم والصداقة بين كل منها .

وإلى جانب ذلك فهي تقضي بتبادل التجارة بين البلدين ، وتنظم إقامة رعايا كل منها في بلد الأخرى ، وتبين كيفية معاملة تلك التجارة وهؤلاء الرعايا في كل منها . وهذه المعاهدة ـ وأمثالها ـ لا تزيد على أنها مفتاح لنوع من العلاقات المحددة بين البلدين ، وبداية لتبادل المعاهدة ـ وأمثالها كذلك ـ تنص على أنه سيكون هناك علاقات دبلوماسية بين البلدين ، ولكن لم تقم هذه العلاقات طوال عهد الإمام ؛ إذ من المعروف أنه لم يسمح بإقامة علاقة دبلوماسية أو تبادل الممثلين الدبلوماسيين مع أيه دولة أجنبية . ومدة سريان هذه المعاهدة كانت خمس سنوات فقط ، وأن تجدد إذا رغب الطرفان ، وهذه هي عادة الإمام ، وهذا يدل على مدى التحديد الذي يرمي إليه عند عقد المعاهدات ، وإلى مدى الحذر الذي يواجه به العالم الخارجي عندما يبدأ في إقامة العلاقات بنهما .

حضرة صاحب الجلالة ملك (قطعة) اليمن المستقلة وحاكمها المطلق الإمام يحيى ابن الإمام محمد بن يحيى حميد الدين المعظم .

وحضرة صاحبة الجلالة المعظمة ملكة بلاد هولندة المستقلة وحاكمتها المطلقة ويلهلمين المبجلة .

---

(١) الدكتور أحمد فخري . اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧ .

رغبة منها في تأسيس روابط الصداقة بين الدولتين وتوثيق عراها على قاعدة القوانين الدولية العامة قد قررا عقد معاهدة صداقة ولهذا عين :

من طرف جلالة ملك اليمن الإمام يحيى حضرة الكاتب الأول لعرش الدولة اليمنية صاحب السعادة القاضي محمد راغب بن رفيق .

ومن طرف جلالة ملكة هولندة حضرة مفوض جلالتها بجدة صاحب السعادة المسيو . ك . أدريانه ، مندوبين مفوضين عنهما ، وقد اتفقا على المواد الآتية :

المادة الأولى : يسود بين دولة اليمن ودولة هولندة وبين رعايا كلتا الدولتين سلام لا يمس وصداقة خالصة مطلقة .

المادة الثانية : سيكون من كل من الفريقين الساميين المتعاهدين اثناء العلاقات السياسية والقنصلية بينهما في الوقت الذي سيقرران تعيينه وعند ذلك يتمتع الممثلون السياسيون والقنصليون من كل منهما في بلاد الأخرى بالمعاملة المقررة بمبادىء القانون الدولي العامة بشرط أن تكون هذه المعاملة متساوية .

المادة الثالثة : كل من رعايا الفريقين الساميين المتعاقدين الذين يقصدون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويتمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية من كل الوجوه . وكذلك تعامل سفن كل من الفريقين المتعاهدين وشحناتها في مواني الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها من كل الوجوه .

المادة الرابعة : حاصلات أرض كل من الفريقين المتعاهدين ومصنوعاتها تعامل في دخولها إلى بلاد الفريق الآخر فيما يتعلق بتعيين مقادير الرسوم والضرائب الجمركية وأخذها بنفس المعاملة التي تعامل بها حاصلات ومصنوعات الدولة الأكثر رعاية ، وكذلك تأكيداً لهذا تعامل حاصلات الأرض والمصنوعات التي تخرج من بلاد أحد الفريقين إلى بلاد الفريق الآخر فيما يتعلق بتعيين مقادير الرسوم والضرائب الجمركية وأخذها بنفس المعاملة التي تعامل بها حاصلات الأرض والمصنوعات التي تخرج إلى بلاد الدولة الأكثر رعاية .

المادة الخامسة : لقد دونت هذ المعاهدة في نسختين أصليتين متساويتين باللغة العربية واللغة الهولندية ، وإذا نشأت شكوك في تفسير مادة من المواد ، أو في تفسير قسم

من أي مادة كانت ، فالطرفان يعتمدان النص العربي . ومن حيث أنها كانت في ملحقات مملكة هولندة في خارج أوروبا بعض قوانين وأحكام مخالفة لقوانين وأحكام بلاد هولندة في أوروبا ، قد اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على أن تطبيق هذه المعاهدة فيما يخص دولة هولنده سيكون مقتصراً على بلاد مملكة هولنده الأوروباوية وسيكون إبرامها وتبادل الوثائق بأقرب وقت ، وتصير نافذة المفعول بمجرد تبادل الوثائق المبرمة .

وقد اتفق الفريقان المتعاهدان على عقد هذه المعاهدة لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ تبادل الوثائق المبرمة على أنه إذا أراد أحد الفريقين المتعاهدين إلغاء هذه المعاهدة بعد انقضاء مدتها يجب أن يشعر الفريق الآخر بمراده قبل انتهاء المدة بستة أشهر وإلا استمرت هذه المعاهدة ، ولا تلغى إلا بعد مضي ستة أشهر من حين إشعار أحد الفريقين للآخر بإرادته إلغاءها . وتبييناً لهذا قد صار توقيع هذه المعاهدة من حضرتي مفوضي الفريقين المشار اليهما ووضعا أختامهما عليها .

حرر بصنعاء اليمن بتاريخه ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٥١ هـ الموافق ١٢ مارس سنة ١٩٣٣ م .

محمد راغب بن رفيق　　　　كورنليس ادريانه

- ١٣ -

المعاهدة اليمنية الأثيوبية(١)

١٧ ذي الحجة سنة ١٣٥٣ (٢٢ مارس سنة ١٩٣٥)

تعتبر هذه المعاهدة نموذجاً آخر مثل المعاهدة اليمنية الهولندية . وهي تنص على سيادة السلام والصداقة بين البلدين وعلى تبادل التجارة وتوسيع قاعدتها ، كما تنظم إقامة رعايا كل منهما في البلد الأخرى . وتبرز المعاهدة أيضاً الحرص على علاقات الود والصداقة ، وعلى أن تعامل كل منهما تجارة ورعايا البلد الأخرى معاملة تجارة ورعايا الدولة الأكثر رعاية . ونصت المعاهدة على إقامة علاقات دبلوماسية وتبادل الدبلوماسيين بينهما ، ولكن لم يحدث شيء من هذا طوال عهد الامام يحيى . ويلاحظ أن مدة العمل بهذه المعاهدة خمس سنوات فقط أيضاً ، على أن تجدد إذا لم ترغب إحدى الدولتين في إنهاء العمل بها

إن حضرة صاحب الجلالة ملك أثيوبية قداماي هيلاسلاسي الأول المعظم ، وحضرة صاحب الجلالة ملك وحاكم اليمن المطلق الإمام يحيى بن الإمام محمد بن يحيى حميد الدين المبجل .

رغبة منهما في تأسيس روابط الصداقة والمحبة بين الدولتين العاليتين ، وتوثيق عراها على قاعدة القوانين الدولية العامة قد قررا عقد معاهدة صداقة وتجارة ولهذا الغرض عين :

من طرف حضرة صاحب الجلالة إمبراطور أثيوبية : حضرة صاحب السعادة سافي تزوزو مسيقل، وصاحب العزة ليج اندراكه ماساي .

---

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، جـ ١ ، ص ١٨٩ - ١٩١ .
الدكتور احمد فخري : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢٢٨ - ٢٣٠

من طرف حضرة الجلالة ملك اليمن الإمـام : حضرة صـاحب السعادة القـاضي محمد راغب بن رفيق .

منـدوبين مفـوضين من الـدولتـين المشـار إليهـما . وقـد اتفقـوا بعـد تثبت وثـائق اعتمادهم ، على المواد الآتية :

المادة الأولى : يفتح بين الإمبراطورية الأثيوبية والمملكة اليمانية سلام دائم وصداقة تامة مطلقة .

المادة الثانية :يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على تقوية علاقتهما الودية والتجارية وعلى أن يسهلا تبادل المنتجات بينهما .

المادة الثالثة : لكل من رعايا الإمبـراطوريـة الأثيوبيـة والمملكة اليمنيـة الحريـة في الدخول والإقامة للتجارة في بلاد الفريق الآخر من المتعاقدين الساميين اللذين اتفقا على أن يعاملوهم وتجارتهم بالأحكام المحليـة ، ويتمتعوا بمـا يتمتع بـه رعايـا الدولـة الأكثر رعاية .

المادة الرابعة : من المتفق عليه أن رعايا الفريقين الساميين المتعاقدين يكونون في كل أمورهم ومعاملات خاضعين للقوانين والمحاكم المتبعة عادة في البلاد المقيمين بها .

المـادة الخامسـة : سيكون من الفـريقين السـاميين المتعـاقدين في الـوقت المنـاسب وبموافقتهما إنشاء سفارة وقنصليات ، وإلى أن يكون إنشاء العلاقات السياسية والقنصلية هذه يتفقان على أن يعطى لـرعايـا كل منهـما المقيمين في بـلاد الفريق الآخـر المساعـدة والصيانة اللازمة .

المادة السادسة : بهذه المعاهدة لا يسمح الفريقان الساميان المتعاقـدان لأي حركـة ضد صداقتهما الصميمة ، ويجتهدان في التقرب أكـثر مما همـا عليه الآن في المعـونة وفي ازدياد علاقتهما ، وعلى روح هذه المعاهدة تبنى الاتفاقات والمعاهدات التي سيكون عقدها في المستقبل بينهما .

المادة السابعة : تكون مدة هذه المعاهدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ تبادل حجج التصديق بينهما ، وتتجدد بنفسها كل مرة خمس سنوات أخر ، إن لم ترفض المعاملة بهـا إحدى الدولتين المتعاقدتين قبل ستة أشهر من انتهائها.

وتبادل حجج التصديق يكون في صنعاء في أقرب مدة ممكنة ، وبهذه المعاهدة يلغى كل ما قبلها .

وتقريراً لذلك وقع المفوضون المشار إليهم إمضاءاتهم على المعاهدة هـذه ، ووضعوا أختامهم عليها ، ولهذه المعاهدة نسختان باللغتين الإمهارية والعربية ، وحيث أن أصـل ومنبع اللسانين المشار إليهما متحد ، فعند اللزوم للتفسير يعتبر النص العربي .

وحـرر في صنعاء اليمن في ١٧ ذي الحجـة سنـة ١٣٥٣ المـوافق ٢٢ مـارس سنـة ١٩٣٥ .

محمد راغب بن رفيق　　ليج اندراكه ماساي　　سافي تزوزو مسيقل

- ١٤ -

المعاهدة اليمنية الفرنسية[١]

٣ صفر سنة ١٣٥٥ هـ (٢٥ ابريل سنة ١٩٣٦ م)

هذه المعاهدة هي أول اعتراف رسمي فرنسي باستقلال اليمن وباستقلال ملكها الإمام يحيى ، ولذلك نصت مادتها الأولى على ذلك . وإلى جانب هذا نصت المعاهدة على سيادة السلم والصداقة بين البلدين ، وعلى تبادل التجارة بينهما والنظر في عقد اتفاقيات خاصة بالمسائل الاقتصادية فيما بعد ، وعلى أن تعامل كل منهما تجارة ورعايا الدولة الأخرى معاملة تجارة ورعايا الدولة الأكثر رعاية . ونصت المادة الثالثة منها على تبادل الممثلين الديلوماسيين بين البلدين ، ولكن لم يحدث ذلك إلا متأخراً بعد وفاة الإمام يحيى .

ويلاحظ هنا أمران هامان ، أولهما أن مدة العمل بهذه المعاهدة هي عشر سنوات ـ وهي أطول نسبياً من المعاهدات الأخرى ـ ولكننا نرى أن ذلك قد يرجع إلى حرص فرنسا على ألا تقل مدة العمل بمعاهدتها مع الامام عن مدة معاهدتي كل من إيطاليا والاتحاد السوفيتي مع الإمام . وثانيهما ، أنه بالرغم من التنافس الاستعماري التقليدي بين انجلترا وفرنسا ، إلا أن الأخيرة لم تعقد معاهدتها مع الإمام يحيى إلا متأخراً ـ بالنسبة لإيطاليا والاتحاد السوفيتي رغم وجود نفس الظروف المهيأة ـ وبعد أن عقدت انجلترا معاهدتها مع الإمام يحيى . وقد يرجع ذلك إلى أن انجلترا كانت تعتبر الجزيرة العربية مجال نفوذ خاص لها ـ في فترة ما بين الحربين على الأقل ـ وكانت فرنسا لا تمانع في ذلك حينئذ ، بل ويقال إن انجلترا حرصت على الاشارة إلى هذا التخصيص اثناء مؤتمر الصلح الذي عقد عقب نهاية الحرب العالمية الأولى ورغم عقد هذه المعاهدة (اليمنية الفرنسية) فقد ظلت علاقة البلدين بعضهما ببعض محدودة للغاية حتى نهاية

---

(١) الدكتور أحمد فخري : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٣

حكم الإمام يحيى ، ولم تستفد فرنسا من ورائها كثيراً ، ويرجع ذلك إلى سياسة الإمام يحيى الخارجية عامة .

حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن الإمام محمد بن يحيى حميد الدين ملك اليمن .

ورئيس الجمهورية الفرنسية .

رغبة منهما في توطيد روابط الصداقة التي تجمعهما ، وتسهيلا للعلاقات بين الدولتين ، قد قررا لهذا الغرض عقد معاهدة بواسطة مندوبيهما المفوضين عنهما والموقعين أدناه اللذين بعد أن تبادلا أوراق اعتمادهما ، ووجداها مطابقة للأصول ، اتفقا على الأحكام الآتية :

المادة الأولى : تعترف حكومة الجمهورية الفرنسية بدون قيد ولا شرط بأن مملكة اليمن دولة حرة ذات سيادة واستقلال .

المادة الثانية : يسود سلم ثابت وصداقة دائمة بين حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة ملك اليمن وحكومته ورعاياهما بدون أي استثناء للأشخاص والأماكن .

المادة الثالثة : يفوض أو يعين كل من الفريقين الساميين المتقاعدين لدى الفريق الآخر وموافقته ، في وقت يصير الاتفاق على تحديده ، ممثلين ووكلاء سياسيين أو قنصليين ينتخبهم ، ويتمتع هؤلاء في بلاد مقرهم على أن يكون ذلك بطريقة المقابلة بالمثل بجميع الحقوق والامتيازات المصطلح عليها دوليا ، وبالمعاملة الممنوحة لممثلي ووكلاء أولى الأمم بالتفضيل .

المادة الرابعة : إن رعايا الفريقين الساميين المتعاقدين الذين يقصدون بلاد الفريق الآخر للتجارة أو الصناعة أو أي غرض مباح ، يتمتعون في ظل القوانين والأنظمة السارية المفعول في تلك البلاد بمطلق السلامة والصيانة فيما يتعلق بأشخاصهم وأموالهم ، كما أنهم يتمتعون أيضاً بالمعاملة الممنوحة لرعايا أولى الأمم بالتفضيل .

المادة الخامسة : تتمتع سفن وشحنات كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في مرافق الفريق الآخر بالمعاملة الممنوحة إلى سفن وشحنات أولى الأمم بالتفضيل ، على أن

هذا الحكم لا يطبق على التنقليات التي تجرى بين مرافىء واقعة في بلاد خاضعة لسلطة نفس أحد الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة السادسة : لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين حق النظر في الفرصة المناسبة لهما فيما بعد لعقد اتفاقيات خاصة لترتيب جميع الأمور التي تهم علاقاتهما المتبادلة ، والتي لم يشر إليهما في هذه المعاهدة كمثل الأمور الاقتصادية .

المادة السابعة : سيتفاوض أيضاً الفريقان الساميان المتعاقدان فيما بعد إذا قضت الحاجة بعقد إتفاقيات خاصة تتعلق بتعيين العلاقات بين مملكة اليمن من جهة ودول سوريا ولبنان من جهة أخرى ، حيث أن أحكام هذه المعاهدة لا تسري على هذه العلاقات .

المادة الثامنة : سيجري إبرام هذه المعاهدة ، ويجري تبادل قرارات إبرامها في صنعاء في أقرب وقت ممكن ، وتصبح هذه المعاهدة نافلة المفعول من تاريخ تبادل قرارات الإبرام ، ولمدة عشر سنوات اعتباراً من هذا التاريخ الأخير وإذا لم يعلن أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للفريق الآخر عزمه قبل ستة أشهر من انتهاء السنوات العشر على إلغاء هذه المعاهدة ؛ فإنها تعتبر مجددة بطبيعتها لمدة عشر سنوات أخرى .

المادة التاسعة : لقد جرى توقيع هذه المعاهدة ؛ في صنعاء اليمن على نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية ، ولكل منهما قوة واحدة وقيمة واحدة ، وعند وقوع خلاف في التفسير فالمعتبر النسخة العربية .

تحريراً في ثالث صفر المظفر سنة ألف وثلثمائة وخمس وخمسين هجرية الموافق خامس وعشرين إبريل سنة ألف وتسعمائة وست وثلاثين ميلادية .

محمد راغب بن رفيق　　　　　　　　　　مغره

- ١٥ -

المعاهدة اليمنية البلجيكية(١)

٢٣ رمضان سنة ١٣٥٥ هـ (٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦)

تعتبر هذه المعاهدة إحدى المعاهدات المتشابهة التي عقدها الإمام يحيى مع بعض الدول الأوروبية ، ويلاحظ أن هذه المعاهدات ـ الهولندية والفرنسية والبلجيكية ـ عقدت في أوقات متقاربة ، كما أنها تقع كلها في منطقة غرب أوروبا .

وتدل هذه الملاحظة على تهيؤ الظروف الخارجية والداخلية الخاصة باليمن نسبياً لعقد هذه المعاهدات ، ويدل على هذا ، أنها كانت محدودة في جوهرها من ناحية ، وعلى أنها كانت تنصب في أغلبها على النواحي التجارية من ناحية أخرى . وتنص هذه المعاهدة على سيادة السلم والصداقة بين البلدين ، وعلى تبادل التجارة بينهما ، وعلى أن تعامل كل منهما تجارة ورعايا الدولة الأخرى معاملة تجارة ورعايا الدولة الأكثر رعاية . وأشارت المعاهدة كذلك على أنه سينظر فيما بعد في إقامة علاقات دبلوماسية وفي تبادل الدبلوماسيين بينهما ، ولكن لم يحدث ذلك اثناء حكم الإمام يحيى . ويتأكد هنا أيضاً رغبة الإمام في تحديد علاقاته مع الدول الأجنبية ، وحذره عند إقامة هذه العلاقات ، فقد حافظ على المدة التقليدية التي يسمح بها للعمل بالمعاهدات المختلفة ، وهي مدة خمس سنوات فقط ، على أن ينظر في تجديدها أو إنهائها عند نهاية هذه المدة .

صاحب الجلالة ليوبولد الثالث ملك البجيلكا عاملاً من جانبه ، ومن جانب حضرة صاحب الفخامة الملكية غرانداوشس لوكسمبورغي وبناء على الاتفاق بينهما .

وصاحب الجلالة ملك البلاد اليمنية المستقلة وحاكمها المطلق الإمام يحيى

---

(١) الدكتور أحمد فخري اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢٣٤ - ٢٣٦ .

ابن الإمام محمد بن يحيى حميد الدين .

رغبة منهما في تأسيس الروابط الودية وتقوية المناسبات التجارية بين الاتحاد البلجيكي واللوكسمبورغي الاقتصادي وبين المملكة اليمنية ، قررا عقد معاهدة تجارية وعينا لأجلها مفوضين من جانبيهما :

من صاحب الجلالة ملك بلجيكا : صاحب السعادة المندوب المفوض ليوتنان كولونيل المسيو شريف إبراهيم ديوبي المحترم .

ومن صاحب الجلالة ملك اليمن : صاحب السعادة القاضي عز الإسلام محمد راغب بن رفيق المحترم ، اللذان بعد تعاطي وثائق الصلاحية الكاملة لكل منهما وجداها موافقة لأصولها فاتفقا على المواد الآتية :

المادة الأولى : يسود بين المملكة البلجيكية وبين المملكة اليمانية سلام عام ومحبة دائمة .

المادة الثانية : بلجيكا واليمن سيؤسسان في الوقت الذي سيقرانه بينهما آتيا المناسبات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين والدبلوماسيين والقنصليين فيعاملون في كلتا الجهتين بالمعاملة الموافقة لأساسات الحقوق الدولية العامة المعمول بها .

المادة الثالثة : التبعية البلجيكية والتبعية اليمنية يتعاطون التجارة في اليمن وفي بلجيكا بالمقابلة وبكل أمنية ومع تابعيتهم للقوانين والنظامات المحلية سيستفيدون من كل الوجوه بالمعاملة التي تطبق على تبعة الملة الأكبر رعاية .

وكذلك سفن المتعاهدين الساميين وشحناتها في مواني المملكتين تعامل من كل الوجوه بالمعاملة التي تطبق على سفن وشحنات الملة الأكثر رعاية .

المادة الرابعة : المحصولات الأرضية والصناعية في المملكتين عند إدخالها إلى بلاديهما بالمقابلة تعامل كل الوجوه في رسوم الدخالية والأجور المنضمة وصورة جبايتها بعين المعاملة التي تطبق على محصولات الملة الأكثر رعاية في إدخالها . والمحصولات الأرضية والصناعية في المملكتين عند إخراجها من بلاديهما بالمقابلة تعامل أيضاً من كل الوجوه في رسوم الإخراجات والأجور المنضمة وصورة جبايتها بعين المعاملة التي تطبق على المحصولات الإخراجية العائدة إلى الملة الأكثر رعاية في إخراجاتها .

المادة الخامسة : أحكام المادتين الثالثة والرابعة المندرجتين في هذه المعاهدة لا تطبق في قونغو البلجيكية وكذلك في أملاك رواندا ـ أوريندي التي تحت انتداب الدولة البجليكية .

المادة السادسة : المعاهدة هذه التي سيجرى تصديقها عقدت لمدة خمس سنوات اعتباراً من يوم تبادل وثائق الإبرام وتنفيذ أحكامها اعتباراً من التاريخ المذكور . وإذا أراد أحد المتعاهدين إلغاء أحكام المعاهدة الحاضرة عند ختام مدتها فعليه أن يخبر الطرف الثاني قبل إنقضاء مدتها بستة أشهر ، وإذا لم يكن منه الإخبار بذلك ، استمر اعتبارها لستة أشهر أخرى إلى أن يخبر أحد الطرفين إلى الطرف الثاني بتصميمه على إعطاء النهاية لأحكام المعاهدة .

وهذه المعاهدة دونت في نسختين اصليتين متساويتين باللغة الفرنسية واللغة العربية ؛ وإذا نشأت شكوك في تفسير مادة من مواد المعاهدة أو قسم منها فالطرفان يعتمدان النص العربي .

تقريراً للأحكام المندرجة أعلى هذا قد أمضى المفوضان المذكور اسماهما أولا في هذه المعاهدة ووضعا ختميهما عليها .

حررت في صنعاء اليمن في ٢٣ رمضان سنة ١٣٦٥ الموافق . ديسمبر سنة ١٩٣٦ .

محمد راغب بن رفيق   شريف إبراهيم الديوبي

- ١٦ -

المعاهدة اليمنية العراقية

٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٢٠)[١]

هي أول معاهدة عقدها الإمام يحيى مع دولة عربية ، كما أنها أقصر معاهدة عقدها بوجه عام وهذا كله يلفت الانتباه ، وإنا نعتقد أن سبب تقاربه مع العراق هو أنه كان على عرش العراق ملك هاشمي ، وكان الإمام يعتز كثيراً بأنه من نسل الرسول . كما نعتقد أن سبب قصرها هي طبيعة الإمام الحذرة ، وموقفه العام بالنسبة للعالم الخارجي . وتشمل المعاهدة ثلاث مواد فقط ، وتقتصر على اعتراف كل منهما بالأخرى (مادة ١) ، وعلى سيادة السلم والصداقة بين البلدين (مادة ٢) .

رغبة في تأسيس علاقات صداقة ودية بين مملكتي اليمن والعراق ، وتمهيداً لتنفيذ سعي وأمنية زعماء الأمة الإسلامية لتوحيد كلمة الأمة العربية :

قرر كل من صاحبي الجلالة ملك العراق فيصل الأول بن الملك حسين . وملك اليمن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ، إجراء معاهدة ، وعينا مفوضين منهما لعقدها وهما :

عن جلالة ملك العراق صاحب السعادة طه باشا الهاشمي

وعن صاحب الجلالة ملك اليمن صاحب الفضيلة القاضي عبدالله العمري اللذان بعد أن اتفقا على وثائق تفويضهما ، اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : يعترف صاحب الجلالة ملك اليمن بالمملكة العراقية ، ويعترف صاحب الجلالة ملك العراق بالمملكة اليمنية .

المادة الثانية : يسود سلم دائم وصداقة وطيدة بين المملكتين المتعاقدتين .

---

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، جـ١ ، ص ٢٠٩ .

المادة الثالثة : حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربيـة ، وتصير نـافذة من تاريخ تناولها بعد إبرامها من قبل الملكين المتعاقدين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه الفريقان .

حررت في صنعاء في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٤٩ هـ .

طه باشا الهاشمي **عبدالله بن حسين العمري**

- ١٧ -

وثيقة إنضمام الإمام يحيى إلى معاهدة

« الأخوة العربية والتحالف »

بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية[١]

١٧ صفر ١٣٥٦ هـ (مايو ١٩٣٧ م)

بالرغم مما عرف عن الإمام يحيى من تقوقع وانعزالية ، فإن انضمامه إلى معاهدة الأخوة والتحالف يعتبر خطوة تلفت النظر بالنسبة لسياسته الخارجية بوجه عام . وهذه المعاهدة وانضمام الإمام إليها تعتبر حلفاً مبكراً بين الملكيات العربية الثلاث ـ السعودية والعراقية واليمنية ـ وتعاوناً وثيقاً بينهم . ويلاحظ أن الإمام يحيى لم ينضم إلى معاهدة الأخوة السعودية والعراقية نفسها ، بل إنه اختار بعض موادها فقط ، وأعلن انضمامه إلى المعاهدة على أساسها ، وهذا سبب كتابة المواد في هذا الانضمام بدلا من الاكتفاء باعلان الانضمام فحسب ويقال إن الإمام يحيى كتب هذه الوثيقة بخط يده . ويلاحظ هنا أن المعاهدة دفاعية أكثر منها هجومية ، كما أنها تعبر عن تعاون الملكيات الثلاث للمحافظة على نظمها القائمة أكثر من أي شيء آخر . وهي تنظم طريقة التعاون بين الحكومات الثلاث ، وتقضي بضرورة التشاور فيما يهمهم من الأمور ، وبضرورة اللجوء إلى طريقة التحكيم عند نشوب أي نزاع بينهم .

وتنص أيضاً على أنه إذا حدث اعتداء عسكري على أحد الأطراف ، فعلى الباقي أن يتقدما بالمعونة اللازمة لرد الاعتداء ، أما إذا حدث خلاف بين دولة أجنبية وبين أحد الأطراف فعلى باقي الأطراف التدخل لحل النزاع بكافة الطرق السلمية . ويلاحظ أن المعاهدة نصت كذلك على التشاور والتعاون بكافة الطرق والوسائل بين الأطراف الثلاثة إذا قامت فتنة أو ثار تمرد داخل إحداها ، ونظمت المعاهدة كيفية التعاون ومد يد المساعدة حتى يمكن القضاء على الاضطراب الداخلي . وإلى جانب ذلك ، فهذه المعاهدة قد أجازت أن يمثل أحد أطرافها باقي الأطراف في النواحي الدبلوماسية والقنصلية ،

(١) محمد حسن . قلب اليمن ، ص ١٩٦ ـ ٢٠٠ .

وخاصة في البلاد التي ليس لأحدهم ممثلون فيها ، مع رعاية مصالح رعاياها ، دون أن يمس ذلك أو يخل بحرية أو بحقوق هذه الدولة في المجال الدولي

ويجب الإشارة إلى أن المعاهدة قد أتاحت الفرصة لأعضائها لتبادل البعثات الفنية ـ سواء ثقافية أو عسكرية ـ أو إرسال البعثات للتعليم إلى إحداها ـ وقد يكون هذا دافع الإمام في إرسال بعثة دراسية للعراق قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، وإحضار بعثة عسكرية عراقية إلى اليمن لتدريب الجيش الامامي . وكانت مدة العمل بالمعاهدة عشر سنوات ، وتجدد إذا رأى المتعاقدون ذلك .

نحن ملك اليمن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين غفر الله له آمين .

نصرح بعد إنعام نظرنا في معاهدة الأخوة العربية والتحالف المنعقدة بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر محرم الحرام من العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية . وبناء على الروابط الإسلامية والوحدة القومية التي تربطنا بجلالتهما ، وحيث إنا نشعر كما يشعر جلالتهما بالحاجة الماسة للتعاون فيما بيننا وبينهما ، والتفاهم في الشئون التي تهم مصلحة مملكتيهما ومملكتنا ، وبغية المحافظة على سلامة بلادنا وبلاديهما ، قد انضممنا إلى معاهدة « الأخوة العربية والتحالف » الآنفة الذكر مع درج المواد التي اشتركنا ووافقنا عليها نصاً ومعنى وتخصيصاً وتماماً . والمواد المذكورة كما يلي :

المادة الأولى : يتعهد كل من الفرقاء السامين المعاهدين تعهداً متقابلاً بأن لا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق آخر على أمر ضد مصلحة أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أو مملكته أو مصالحها إذا كان من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للأخطار أو الأضرار ، وسيتشاور الفرقاء السامون المتعاقدون فيما بينهم كلما اقتضى الحال لتنفيذ الأغراض المختصة بالروابط الإسلامية والقومية العربية التي رمت إليها مقدمة معاهدة الحلف .

المادة الثانية : يتعهد الفرقاء السامون المتعاقدون بأن يحسموا ما عساه يحدث من الاختلافات التي تقع بينهم بطرق المفاوضة إلى طريق التحكيم التي تنص عليها المادة الثامنة من معاهدة الطائف المعقودة بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية في السادس من شهر صفر الخير سنة الثلاث والخمسين بعد الثلاثمائة والألف .

المادة الثالثة : إذا أدى نزاع بين أحد الفرقاء السامبن المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة يترتب عليها خطر يؤ ول إلى الحرب ، يوحد الفرقاء السامون المتعاقدون حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وبالمفاوضة الودية .

المادة الرابعة : في حالة وقوع اعتداء على أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين من جانب دولة أخرى بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجىء لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة ، حينئذ يتحتم على الفرقاء السامين المتعاقدين أن يتشاوروا في ماهية التدابير التي يجوز القيام بها بقصد توحيد مساعيهم بالطرق النافعة والمفيدة لرد الاعتداء المذكور . ويعتبر من أعمال التعدي :

١ ـ إعلان الحرب .

٢ ـ استيلاء دولة على إحدى دول الحلف بقوة مسلحة ولو بدون إعلان حرب .

٣ ـ هجوم دولة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد إحدى دول الحلف أو بواخره أو طياراته ولو بدون إعلان حرب .

٤ ـ إعانة أو إسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

المادة الخامسة : في حالة حدوث اختلاف أو اضطراب أو فتنة في بلاد أحد الفرقاء السامين المتعاقدين يتعهد كل منهم تعهداً متقابلاً بما يلي :

١ ـ اتخاذ كل ما يمكن من التدابير .

(أ) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ضد مصلحة الفريقين المتعاقدين السامين الآخرين .

(ب) ولمنع رعاياها من الاشتراك في الاحتلال أو الاضطراب أو الفتنة أو مساعدة المتمردين أو تشجيعهم .

(ج) ولمنع إيصال أي نوع من المساعدات إلى المتمردين من بلاديها مباشرة أو بالواسطة .

٢ ـ عند التجاء المتمردين لأراضي أحد الفرقاء المتعاقدين السامين على الفريق المذكور أن يجردهم من السلاح ، ويبعدهم حالا لمنطقة لا يمكنهم أن يأتوا منها بأي ضرر لبلاد

الفريق الآخر حتى يبت في مصيرهم بين الفرقاء السامين المتعاقدين .

٣ ـ إذا اقتضى الأمر اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاحتلال أو الاضراب أو الفتنة ، يتشاور حينئذ الفرقاء السامون في طريقة التعاون الموافق الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة : يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفرقاء المتعاقدين السامين بتمثيل مصالح الفريق الآخر عندما يرغب ويطلب ذلك في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ، وليس في هذا ما يمس بأي صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له إذا أراد ذلك .

المادة السابعة : من المتفق عليه لدى الفرقاء المتعاقدين السامين أنه ليس في هذا ما يمس أو يخل بحقوق وحرية وتعهدات حكومات الفرقاء السامين المتعاقدين مع الدول والحكومات الأخرى والهيئات الدولية وبعلاقاتهم معها .

المادة الثامنة : إذا قام أحد الفرقاء السامين المتعاقدين باعتداء منه على دول أخرى فللفريقين السامين المتعاقدين الآخرين إنهاء أحكام هذه المعاهدة معه بدون سبق إنذار ، على أن هذا الإنهاء لا يؤثر على الصداقة والمحبة التي تربط ممالك الفرقاء السامين، ولا يخل بالمعاهدات الأخرى والاتفاقيات المعروفة المعقودة والجارية بينهم .

المادة التاسعة : إذا أراد وطلب أحد الفرقاء السامين بعثة فنية من الفريقين الآخرين لتقويم ثقافة إسلامية عربية أو عسكرية ، أو أراد إرسال بعثة إلى مملكة الفريقين الآخرين للتدريس والتعلم بعد المراجعة في هذا فله ذلك .

المادة العاشرة : يعتبر هذا الانضمام إلى معاهدة الحلف نافذاً من تاريخ إقراره من قبل حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية ،ويبقى مرعياً إلى أن تنتهي السنوات العشر التي اعتبرت من تاريخ تنفيذ المعاهدات الآنفة من قبل الحكومتين المشار إليهما ، وتعتبر متجددة لمدة عشر سنوات أخرى إذا لم يخبر أحد الفرقاء السامين المتعاقدين الفريقين المتعاقدين السامين والآخرين برغبته في إنهائها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها .

خاتمة : هذه المواد العشر المصرح بها التي أمضيناها ووقعنا ختمنا عليها طبق المقدمة المندرجة أعلى هذا تقريراً لانضمامنا إلى معاهدة « الأخوة العربية والتحالف » وهي موافقة للمواد المندرجة في المعاهدة المشار إليها الأصلية ما عدا بعض موادها التي لا تتعلق بشئون مملكتنا الخاصة ، وهذا التحالف قابل لمن أراد الدخول فيه من الدول المستقلة .

وبالله نستعين فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين .

حاشية : وسيكون تقديم نسخة مختومة وممضاة طبق هذا التقرير إلى حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية لإلحاقها بنسخة معاهدة الحلف الأصلية الثانية الموجودة لدى جلالته .

تجديد المعاهدة الإيطالية

وانتهى العمل بمعاهدة صنعاء المعقودة بين الإمام وإيطاليا في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٦ بعد استكمال مدتها وهي ١٠ سنوات كما جاء في مادتها السابعة فاقترح الإيطاليون على الإمام تجديدها، وكان حديث الغارة الإيطالية الغادرة على الحبشة، حديث العالم كله وموضع استنكاره فتردد وسوّف وألحّ بتعديل موادها فأبى الإيطاليون عليه ذلك وصروا على إبقائها كما كانت.

وطال أمد هذه المفاوضات، فرأى الايطاليون أن يستعينوا بالسنيور غاسباريني بطل المعاهدة الأصلي، وكانوا قد نقلوه إلى روما وعينوه عضواً في مجلس الشيوخ مكافأة له وتقديراً لعمله، فجاء إلى صنعاء في صيف سنة ١٩٣٧ يحمل كثيراً من الهدايا وفي جملة ما حمله هذه المرة دبابتان حربيتان للجيش اليماني و٢٠ ألف بندقية و٤ مدافع لمقاومة الطائرات وأدوات للمخابرات اللاسلكية مما سهل عمله الى حد كبير.

وتم في إبان هذه الزيارة، الاتفاق على عقد معاهدة جديدة تحل محل القديمة، ووقع عليها في صنعاء يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وهي بنصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

بما أن صاحب الجلالة ويقتور عمانوئل الثالث المعظم، ملك إيطاليا وإمبراطور إثيوبيا وحكومته.

وصاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين أمير المؤمنين وملك اليمن وحكومته .

قد تحققا بأن العلاقات بين المملكتين قد تمكنت بتسجيلها تحت ظل المعاهدة المعقودة في صنعاء بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الموافق ٢٣ صفر ١٣٤٥ بالنجاح وبتقويتها وتوطيدها للصداقة والروابط الاقتصادية بين المملكتين.

ورغبة منهما في ان تظهر روح الصداقة عينها التي أدت إلى عقد المعاهدة السابقة بصورة أنمى وأقوى ظهوراً لمصلحة الفريقين المتعاقدين.

فإن صاحب الجلالة ملك إيطاليا وإمبراطور إثيوبيا .

وصاحب الجلالة أمير المؤمنين ملك اليمن

قد قررا لهذا الغرض تجديد عقد المعاهدة بواسطة مندوبيهما المفوضين.

فعن صاحب الجلالة ملك إيطاليا وامبراطور إتيوبيا يعقوب غاسباريني عضو مجلس شيوخ المملكة الإيطالية وعن صاحب الجلالة أمير المؤمنين ملك اليمن صاحب الدولة القاضي عبدالله بن حسين العمري رئيس الوزراء وصاحب السعادة السيد علي بن أحمد بن إبراهيم أمير الجيش وصاحب السعادة عبدالكريم بن أحمد مطهر رئيس ديوان جلالة الملك، الذين بعد أن تبادلوا أوراق اعتمادهم ووجدوها مطابقة للأصول اتفقوا على الأحكام الآتية:

المادة الأولى ـ إن حكومة جلالة ملك إيطاليا تؤكد اعترافها بالاستقلال الكامل المطلق بدون شرط ولا قيد لجلالة أمير المؤمنين الملك يحيى بن محمد حميدالدين ومملكته. وليس لحكومة إيطاليا أقل تدخل في مملكة صاحب الجلالة بأي نوع يمكن أن يناقض ما هو مقرر في الفقرة الأولى من هذه المعاهدة.

المادة الثانية ـ تتعهد الحكومتان بتسهيل التبادلات التجارية بين بلاديهما.

المادة الثالثة ـ تصرح حكومة صاحب الجلالة أمير المؤمنين ملك اليمن بأنها ترغب في المستقبل أيضاً في استمرار طلباتها من إيطاليا يعني الوسائل والآلات الفنية وكذلك فيما يتعلق بالأشخاص الفنيين وتصرح الحكومة الإيطالية الفخيمة بأنها ستسعى عند كل طلب إرسال الوسائط والآلات الفنية والأشخاص على أوفق وجه في الأنواع والأثمان والرواتب.

المادة الرابعة ـ ما ذكر في المادتين الثانية والثالثة لا يقيد حرية الطرفين

المتعاقدين في التجارة والطلبات

المادة الخامسة ـ ليس لأحد من تجار الدولتين أن يورد أشياء ويتاجر فيها وهي ممنوعة من قبل حكومة البلاد التي وردت إليها ويحق لكل من الحكومتين أن تصادر الأشياء التي جاءتوريدها رغما عن منع التوريد والاتجار.

المادة السادسة ـ سيشرع الفريقان المتعاقدان بتعيين وكلاء سياسيين وقنصليين بعد مخابرة الطرفين وموافقتهما على ذلك حالما يحين الوقت الملائم لإجرائه وبهذا الخصوص يصرح الفريقان المتعاقدان بأن يحتفظا بالتبادل بينهما على معاملة أولى الأمم بالتفضيل.

المادة السابعة ـ تضمن السلامة المطلقة والحماية لرعايا الفريقين المتعاقدين الذين يقصدون حاملي جوازات البلاد التابعة للدولتين فيما يتعلق بأشخاصهم وأموالهم وذلك تحت حكم القوانين والأنظمة الجاري العمل بها في البلاد المذكورة ويختصون بالمعاملة الممنوحة لرعايا أولى الأمم بالتفضيل.

المادة الثامنة ـ تتمتع سفن كل من الفريقين المتعاقدين وشحناتها في مرافىء الفريق الآخر بالمعاملة الممنوحة لسفن أولى الأمم بالتفضيل وشحناتها.

المادة التاسعة ـ هذه المعاهدة لا يكون معمولا بها إلا بعد تبادل النسختين من قبل جلالتي الملكين.

المادة العاشرة ـ ستكون مدة هذه المعاهدة خمساًوعشرين سنة اعتبارا من التاريخ المنوه به في المادة التاسعة وتعتبر متجددة بذاتها إذا لم يبين أحد الفريقين المتعاقدين سقوطها قبل انتهاء مدتها بستة أشهر.

وقد جرى توقيع هذه المعاهدة في صنعاء اليمن على نسختين أصليتين باللغتين الايطالية والعربية ولكل منهما قوة واحدة وعند وقوع خلاف في التفسير فالمعتبر النسخة الإيطالية.

حررت في صنعاء في الثامن والعشرين من جمادي الآخرة سنة ألف وثلثمائة وست وخمسين الموافق للرابع من سبتمبر سنة ألف وتسعمائة وسبع وثلاثين.

عبد الكريم بن أحمد مطهر — السيد علي بن أحمد بن إبراهيم

عبدالله بن الحسين العمري — يعقوب غاسباريني

الإنكليز في الميدان

ولم يقابل تجديد المعاهدة في الدوائر العربية بالارتياح وإن كان عذر اليمن واضحاً، فقد كانت إيطاليا يومئذ في أوج عظمتها وقوتها، وكانت قد أنجزت احتلال الحبشة، وارتبطت مع ألمانيا الهتلرية برباط تحالف وثيق رفع من مكانتها الدولية.

وقابلت الدوائر البريطانية أيضاً هذاالتجديد بالاستنكار، وكان التوتر قد بلغ حده بين لندن وروما، وكانت الأولى تقود حملة شديدة ضد إيطاليا في العالم الدولي، وكان الإيطاليون يكيلون لانكلترا بكيلها ويوجهون إليها المقذع من الشتائم الممزوجة بالتهديد والوعيد وينشرون دعاية قوية ضدها في كل مكان. على ان الأمر لم يقف عند حد الدعاية والكلام بل تجاوزه إلى إقامة المعاقل والحصون شادها الإيطاليون في برقة على حدود مصر الغربية استعداداً لغارة يشنونها على الانكليز الذين كانوا يرابطون هنالك فأرسل الإنكليز بالمقابلة، أساطيلهم تهدد الإيطاليين في شبه جزيرتهم وفي مستعمراتهم في البحر الأحمر مما أزعج الشعبين على السواء وجعل العقلاء يتطيرون من المصير.

اتفاقات روما

ورأى أقطاب الإنكليز، وكانت الدعاية قد استفرغت جهدها وبلغت ذروتها أن يمهدوا لتقارب جديد فاغتنموا فرصة استقالة وزارة المستر بلدوين في شهر إبريل سنة ١٩٣٧ بمناسبة تنازل الملك إدوارد الثامن عن العرش وإسناده إلى أخيه جورج السادس الذي اختار المستر تشمبرلن لرئاسة الوزارة الجديدة، فأوفد هذا أرملة شقيقه (نفيل تشمبرلين) فزارت روما وكانت على صلة ببعض عائلاتها الكبرى فمهدت الطريق أمام مفاوضات يراد بها إعادة العلاقات بين البلدين إلى مجراها الطبيعي ووضع حد لما هنالك من تنافس ومهاترات.

وبدأت المفاوضات الجديدة في شهر مارس سنة ١٩٣٨ ومثل إنكلترا فيها

اللورد بـرته سفيـرها في رومـا ومثل إيـطاليا الكـونت شيانـو وزير خـارجيتهـا وصهـر موسوليني وانتهت يـوم ١٦ ابريـل سنة ١٩٣٨ بـالاتفاقـات المعروفـة باتفـاقات رومـا وتـريث الانكليز في إبـرامـها لكي يتـأكدوا من حسن نيـة موسـوليني كما قـالوا ومن تخليه عن دعايته وأساليبه ، وأخيراً قدموها إلى مجلس النواب فناقشها وأقرها يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بعدما استردت إيطاليا من اسبانيا عشرة آلاف مقاتل كانوا يحاربون في ربوعها .

ونثبت من هذه الاتفاقات ما له صلة باليمن والبحـر الأحمر وبـلاد العرب، فقـد كانت دارت عليه.

كلمة وفاء

وأخيراً نتقدم بآيات الشكر والثناء للأخ العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام.. على إتاحته الفرصة لنا للإدلاء بشهاداتنا عن ثورة ١٩٤٨م. كما نتقدم بالتهنئة لشعبنا اليمني العظيم على نعمة الاستقرار والبناء في عهد الجمهورية والثورة بقيادة قائد المسيرة الموفق.

المؤلفون

كلمة شكر

١ـ نشكر الأخ العميد محمد حسن غالب أحد رؤساء خلايا القيادة العسكرية لثورة ١٩٤٨م وهو لا يحتاج الى تعريف فنضاله المستمر من أجل وطنه حافل بالتضحيات نشكره لما قدمه لنا من معلومات وملاحظات قيمة أثناء الإعداد لهذا الكتاب.

٢ـ نشكر الأخ الدكتور عبدالعزيز المقالح عضو المجلس الاستشاري ورئيس مركز الدراسات اليمنية وجميع موظفي مركز الدراسات لما قدموه لنا من عون أثناء إعداد الكتاب.

٣ـ نشكر الولد عبدالرحمن مجاهد حسن غالب المستشار بوزارة الخارجية اليمنية لمجهوده .

المؤلفون

الخاتمة

إن ثورة ١٩٤٨ م مضى عليها ٣٦ عاماً أي من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٨٤م، وعلى مدى هذه الفترة الزمنية الطويلة نرى الكتاب اليمنيين يتناولون هذه الثورة في الصحف والمجلات بأفكار متضاربة وأقاصيص متلابسة ويسمونها بأسماء مختلفة ، وكل واحد ينضح من وحيه الثقافي في حدود معرفته ومفاهيمه .

أما المؤرخون فالرعيل الأول منهم قد سلك نفس السلوك ولكننا لا ننكر أنه سجّل لهذه الثورة حقائق لا يستهان بها استفاد منها الجيل الحاضر وسوف تستفيد منها الأجيال المقبلة .

أما الرعيل الثاني من المؤرخين فقد خلطوا الحابل بالنابل واصطادوا في الماء العكر وشوهوا وجه التاريخ الوطني المشرق، الأمر الذي حفزنا أن نتدارك هذا الخطر ونضع حداً نهائياً للملابسات ونطوي الأقاصيص الوهمية بحقائق تاريخية يستفيد منها التاريخ نفسه والأجيال الحاضرة والمقبلة. ومن هذا المنطلق أعددنا هذا الكتاب وقدمناه للقراء وسوف يجدون فيه ما لا يجدونه في كتاب آخر لتناول هذه الثورة .

ويطيب لنا في هذه المناسبة أن نَعِدَ الإخوانَ القراء بأننا سنواصل الكتابة في هذا المضمار وسيصدر في المستقبل الكتاب الثاني واسمه (من السجون إلى ٢٦ سبتمبر) .

ملحق كتاب (ثورة اليمن الدستورية)
من مواكب شهداء الثورة اليمنية
من ١٩٤٨ - ١٩٦٢



الشهيد الإمام
عبدالله أحمد الوزير



الشهيد الإمام عبدالله أحمد الوزير أثناء استقباله لوفد جامعة الدول العربية في صنعاء



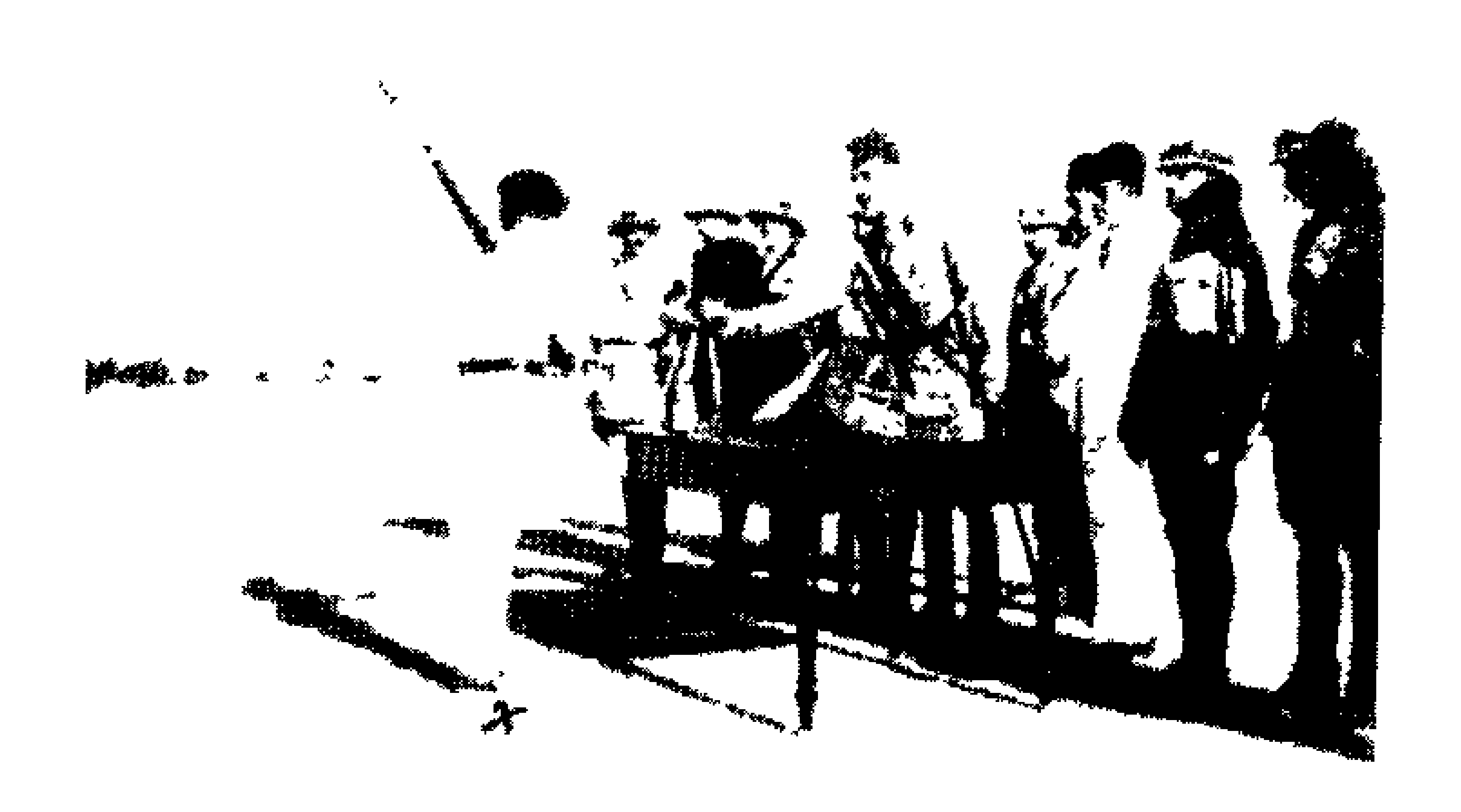
السيد محمد بن محمد الوزير
قبل تنفيذ الإعدام



الأمير علي عبدالله الوزير
رئيس مجلس الوزراء



سيف الحق ابراهيم
رئيس مجلس الشورى



الرئيس جمال جميل
[أثناء التخرج من الكلية الحربية في بغداد]



الرئيس جمال جميل
برتبة ملازم ثانٍ



الرئيس جمال جميل
معلم الجيش اليمني



الرئيس جمال جميل
في ميدان التحرير قبل تنفيذ الإعدام



الرئيس جمال جميل
يوقع على الوصية قبل تنفيذ الإعدام



الرئيس جمال جميل قبل تنفيذ الإعدام بلحظات يودع شعب اليمن الذي قدم له أغلى ما يملك:حياته.لقد قالها القائد جمال لقد « حبلنا وستلد» نعم لقد ولدت اليمن ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة.



الشهيد السيد
زيد بن علي الموشكي



الشهيد الأستاذ محيي الدين العنسي



الشهيد الأستاذ أحمد الحورش



الشهيد عبدالوهاب نعمان



الشهيد الشيخ علي ناصر القردعي



الشهيد محمد محمود الزبيري
أبو الأحرار رمز النضال اليمني



الشهيد السيد عبدالله
بن محمد الوزير بعد تنفيذ الإعدام



الشهيد المقدم أحمد الثلايا
معلم الجيش اليمني والقائد
العسكري لثورة ١٩٥٥



الشهيد المقدم أحمد الثلايا
قبل تنفيذ الإعدام



الشهيد المقدم أحمد الثلاياء
بعد تنفيذ الإعدام



الفضيل الورتلاني



الشهيد السيد محمد بن حسين عبدالقادر



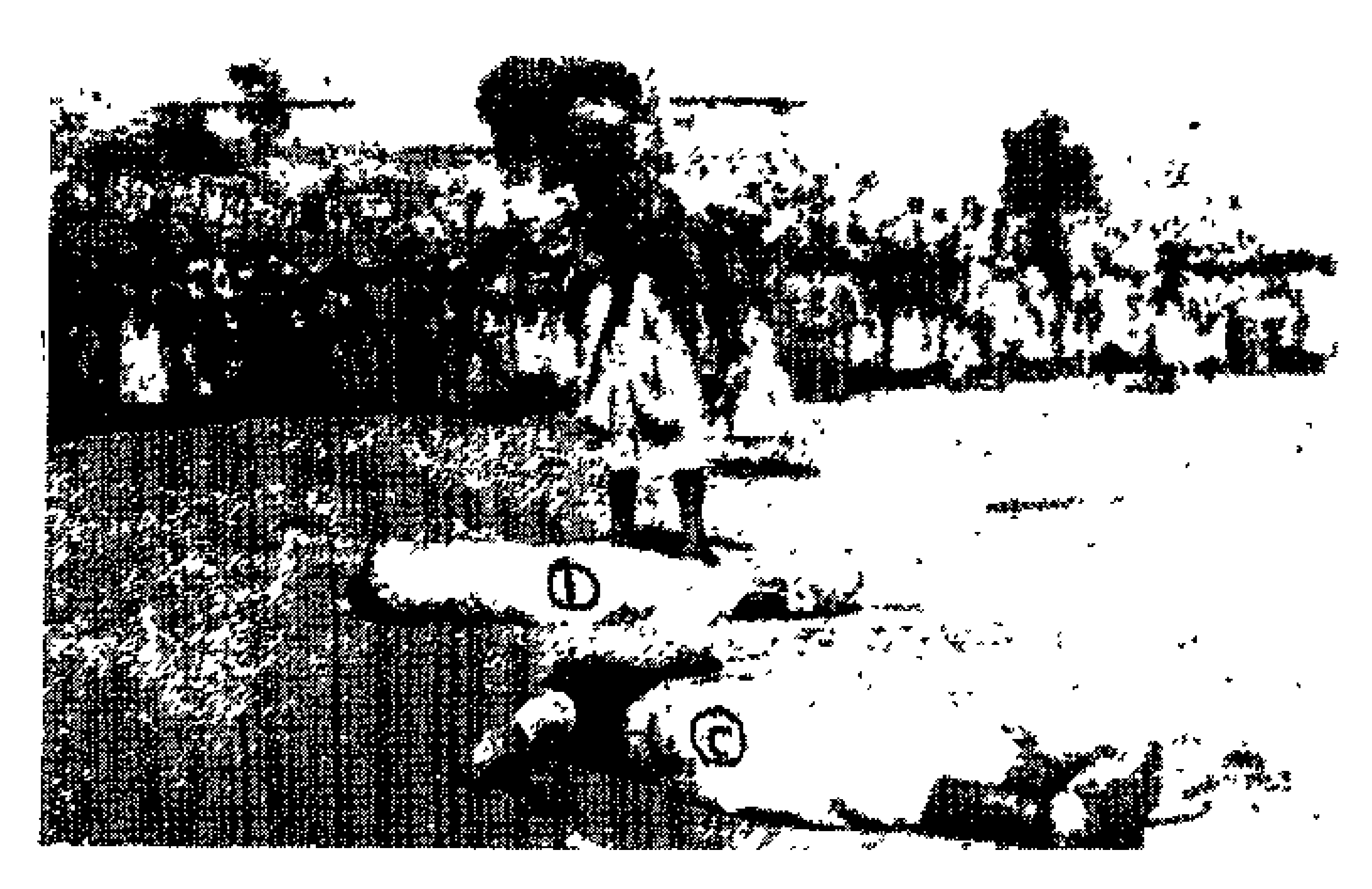
الشهيد القاضي
يحيى بن أحمد السياغي



الشهيد القاضي يحيى بن أحمد السياغي بعد تنفيذ الإعدام



(١) الشهيد القاضي حمود السياغي
(٢) الشهيد أحمد محمد الدفعي



(١) الشهيد القاضي حمود السياغي



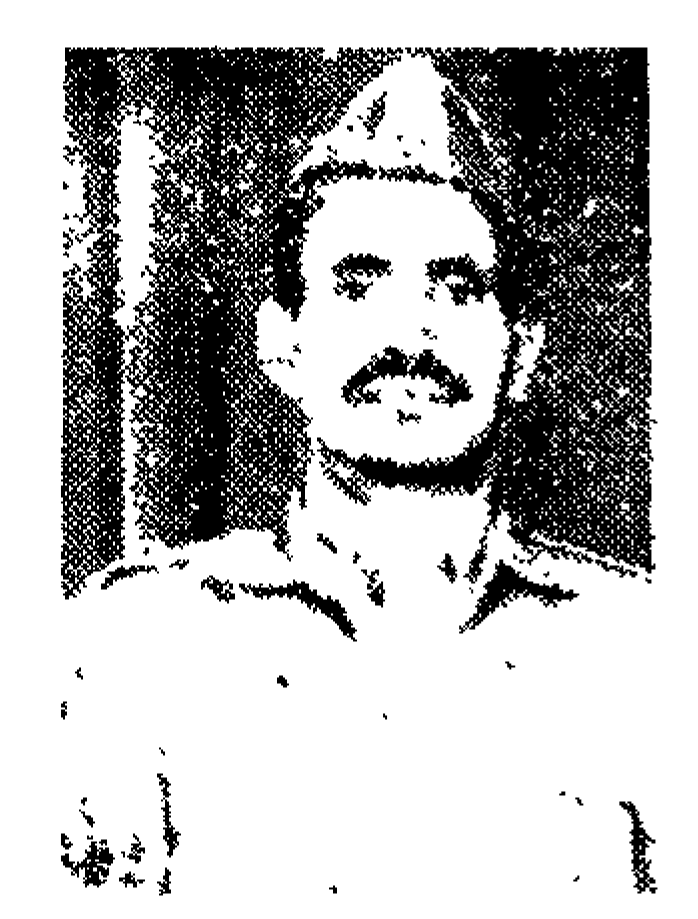
(٢) الشهيد أحمد محمد الدفعي بعد تنفيذ الإعدام



الشهيد النقيب أحمد محمد الدفعي أثناء تنفيذ الإعدام



الشهيد النقيب محسن الصعر وبجواره النقيب حسين الغفاري



الشهيد صالح الرحبي



الشهيد حسين الكبسي



الشهيد أحمد المطاع



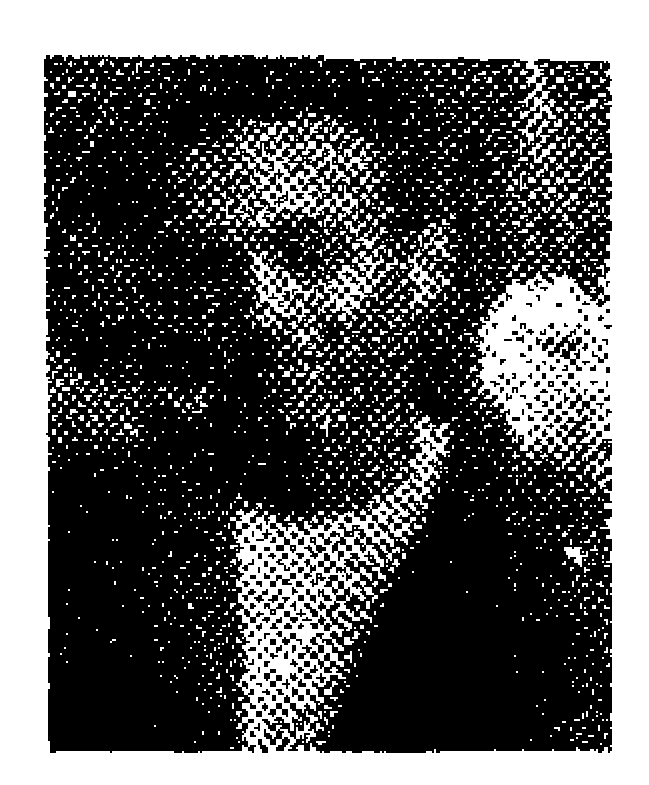
الشهيد السيد محمد بن حسين عبدالقادر



الشهيد الأستاذ أحمد البراق



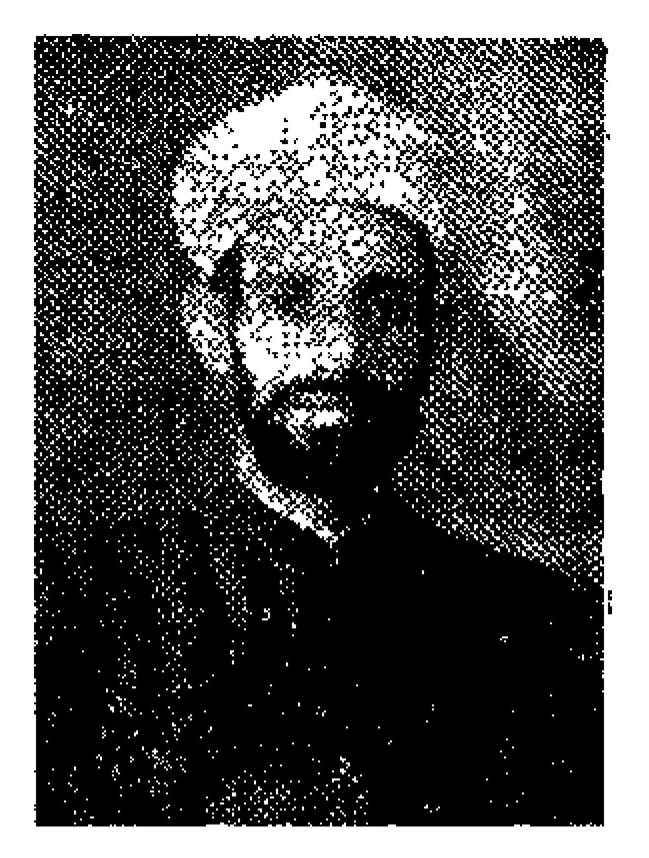
الشهيد السيد محمد بن علي الوزير



الشهيد النقيب أحمد المقعش



الشهيد العقيد محمد سري الشائع



الشهيد محمد بن صالح المسمري



الشهيد محمد بن علي الوزير



الشهيد السيد عبدالله بن محمد الوزير

الفهرس

« مضى على ثورة ١٩٤٨ الدستورية زهـاء ٣٧ عاماً وقـد تناولها الكـتاب اليمنيون بأفكـار متضاربة وأقاصيص متلابسة وسمّوها بأسماء مختلفة .

وقد سجّل الرعيل الأول من المؤرخين حقائق لا يستهان بها استفاد منها الجيل الحاضر ، وسوف تستفيد منها الأجيال المقبلة .

أما الرعيل الثاني من المؤرخين فقـد خلطوا الحابل بالنابل ، واصطادوا في الماء العكر وشوهوا وجه التاريخ الوطني المشرق ، الأمر الذي حفزنا أن نتدارك هـذا الخطر ونضع حـداً نهائياً للملابسات ونطوي الأقاصيص الوهمية بحقائق تاريخية . . ومن هذا المنطلق أعددنا هذا الكتاب ليجد فيه القراء ما لا يجدونه في كتب أخرى تناولت هذه الثورة . . . »

المؤلفون

